
التجربة الماليزية
مهاتير محمد ... والصحوة الاقتصادية
محمد صادق اسماعيل
العربي
للنشر والتوزيع

التجربة الماليزية

مهاتير محمد... والصحوة الإقتصادية



محمد صادق اسماعيل

2014

60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة

ت: 27954529 - 27921943 / فاكس: 27947566

sherifbakr@yahoo.com

الطبعة الأولى 2014

رقم الإيداع 14260/2012

ISBN: 978-977-319-182-5



بطاقة فهرسة

اسماعيل، محمد صادق.

التجربه الماليزيه... مهاتير محمد... ووالصحوه الإقتصاديه/ محمد صادق اسماعيل. – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014

- ص؛ سم.تدمك 9789773191825

1- ماليزيا - تاريخ

2- ماليزيا الاحوال الاقتصاديه. أ - العنوان 959,5

3 – ماليزيا الاحوال السياسيه

المقدمة

ماليزيا بلد استوائي تقع في قلب جنوب شرق آسيا، فجغرافية ماليزيا تقع بين خطي عرض 1-7 شمالاً، وخطي طول 100-120 شرقاً، يفصل بحر الصين الجنوبي بين ولاية صباح وولاية سرادق إلى شمال غرب جزيرة بورينو. وتبلغ مساحة ماليزيا – المكونة من(13) ثلاث عشرة ولاية واثنتين من الأراضي الفيدرالية - ما مجموعه 329.758 كم2.

وبعد الاحتلال الياباني عام 1942 خضعت ماليزيا للحكم البريطاني حتى نالت الاستقلال عام 1957، وقد انضمت كل من سنغافورة وصباح وسرادق للاتحاد الفيدرالي عام 1963، ثم نالت سنغافورة استقلالها عام 1963.

وتتمتع ماليزيا ببرلمان ديمقراطي، وللدولة رئيس أعلى هو الملك(يانغ ديبيرتوان آجونج)، وهي عبارة عن مملكة دستورية تم اختيارها لمدة ثلاث سنوات عن طريق مؤتمر من الحكام، أما رئيس الحكومة فهو رئيس الوزراء، وهو عادة رئيس حزب له أغلبية المقاعد في البرلمان.

ويبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي 28 مليون نسمة، ويوزع السكان بطريقة غير متوازنة؛ فتوجد نسبة كبيرة منهم في شبه جزيرة ماليزيا، والغالبية في الساحل الغربي، أما باقي السكان فيتواجدون في مجموعات في المناطق الساحلية لطول البلاد. ويعكس هذا الطراز من التوزيع السكاني عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية حيث سارعت في تطوير أجزاء معينة من البلاد.

ويتكون السكان من خليط من الأجناس المختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية؛ المالبون،الصينيون،والهنود في شبه جزيرة ماليزيا، ويوجد العديد من المجموعات الفطرية منها: الايبانز، كادازانز، كينياز، بيرايوز، المرزتز في ولايتي صباح وسرادق.

واللغة الماليزية هي لغة البلاد الرسمية وقد تم اختيارها لتوحيد الشعب، فهو متعدد الثقافات والديانات، ويتميع السكان بحرية العبادة، والإسلام هو الدين الرسمي للبلاد.

وأما عن الأوضاع الزراعية، فالزراعة هي القطاع السائد في البلاد ففي عام 1992 ساهم هذا القطاع بأكثر من ربع دخل مجموع الصادرات أي(16%) من إجمالي الإنتاج المحلي(26%) من مجموع الاستخدام، وخلال العام 2005 بلغ نمو القطاع الزراعي معدل 3%سنوياً مقارنة بمعدل 2.1% سنوياً خلال الخطة السابعة التي انتهت عام 2000، ويعود تحسين مستوى إدارة الغابات إلى دعم تنفيذ برامج المنتجات والسلع الغذائية، إضافة إلى تكثيف استغلال الأراضي وتحسين السمات الزراعية الاقتصادية وطرق الزراعة والإدارة التي تساهم في نمو قطاع الزراعة، ويتسع نطاق الإنتاج الغذائي لكي يفي بالطلب المتزايد للسوق المحلي بهدف خفض الواردات ودعم الصادرات حيث أن تبني التكنولوجيا الجديدة ومنها التكنولوجيا البيولوجية يساهم في زيادة الإنتاج الغذائي، ومن أجل تحقيق ذلك الغرض فإن مساهمة القطاع الخاص في العمليات التجارية الزراعية المتوسطة والطويلة الأجل يتم دعمها من خلال تأسيس مجالات دائمة عديدة للإنتاج مثل مصانع التكنولوجيا الزراعية، ومن أجل دعم خدمات مرافق البنية الأساسية يتم تحديث مراكز التجميع والتوزيع الزراعي وخدمات النقل، وقد بلغ نمو القطاع الفرعي للصناعات الزراعية نمواً معتدلاً نظراً لانخفاض الرقعة الزراعية لزيت النخيل بمعدل 2, 2% سنوياً لتصل إلى 1, 3 مليون هيكتار في عام 2005 في ضوء سياسة الحكومة في ترشيد زراعة زيت النخيل، وغالبية المنتجات الزراعية هي: المطاط، زيت النخيل، الكاكاو، الأرز، الأخشاب، الأناناس، جوز الهند والفلفل.

أما القطاع الهام الآخر فهو التعدين، وخصوصاً البترول والغاز الطبيعي، ومع أنه يشغل(6,.%) من القوى العاملة لكنه يساهم في(12%) من عائدات الصادرات التجارية لعام 1992.وقد كان تعدين القصدير القوة الدافعة الأولى خلف

التنمية والاستقرار الاقتصادي في ماليزيا. وفي الفترة من 2005-2010 بدأت هذه الصناعة في التدهور. وماليزيا الآن ثالثة أكبر مُنتج للقصدير في العالم بعد البرازيل وإندونيسيا.

وتطورت صناعة النفط والغاز الطبيعي بسرعة. وتحتل ماليزيا المركز الثالث عشر عالمياً من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي، والثاني والعشرين من حيث احتياطي النفط. والمعادن الأخرى هي النحاس والذهب.

وتبينت الحكومة أن الاعتماد على السلع الأولية يضع اقتصاد البلاد تحت رحمة تذبذب الأسعار العالمية لتلك السلع ومدى الطلب عليها.

ومنذ أوائل عام 1960 والدولة تشرع في خطة تصنيع البلاد، وذلك بإعطاء الأولوية في الاهتمام لقطاع التصنيع لزيادة الدخل القومي. وقد أثمرت هذه السياسة، ففي عام 1980 كانت نسبة التصنيع(19.6%) من مجمل الإنتاج المحلى، وفي عام 1992 ارتفعت نسبة التصنيع إلى(30.2%)، ونتيجة لاتباع الحكومة سياسة التصنيع فقد نما هذا المجال نمواً سريعاً وتوسع ليصبح القطاع التالي الرائد في الاقتصاد، على أنه أكبر قطاع في إيجاد فرص العمل. ففي عام 1992 استوعب قطاع التصنيع(25.5%) من القوى العاملة، وأصبحت صناعة المنسوجات والملابس والأحذية هي الصادرات الرئيسة وكذلك الأدوات والمنتجات الكيميائية والبترولية، وقد دخلت الدولة في عصر جديد من التطور الصناعي، وكان التركيز في بداية التسعينات نحو الصناعات التكنولوجية الدقيقة وهذا يهدف إلى دعم الأساس نحو توفير وضع دولة صناعية بحلول عام 2020.

وقد مكن التطور الاقتصادي المتسارع الماليزيين من التمتع بمستوى عالٍ من الحياة، وقد ازداد الدخل القومي إلى(13.8%) في عام 1992، وتطور الناتج المحلى الإجمالى ليصل في العام 2009 الى 381 بليون دولار بمعدل نمو 7.2% سنويا، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 14800 دولار سنويا،

كما انخفض معدل البطالة ليصل الى 5% في العام 2009. ففي بلد متعدد الديانات والثقافة مثل ماليزيا فإن الوحدة الوطنية هي الهدف الأسمى في تكوين سياسة اقتصادية اجتماعية.

ولقد كان تولى الدكتور مهاتير محمد لرئاسة وزراء ماليزيا بمثابة علامة فاصلة في التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة الماليزية بما استحق معه أن يكون الرجل بحق مؤسس النهضة الاقتصادية الماليزية.

كيف صارت ماليزيا إحدى القوى الاقتصادية الصاعدة عالميا؟ وكيف حققت تلك النهضة العمرانية الكبيرة؟ وكيف حول مهاتير محمد الدولة الماليزية من دولة هامشية لتكون دولة رائدة اقتصاديا؟ وكيف..؟ وكيف..؟

تساؤلات عديدة يثيرها هذا الرجل وجهوده في صناعة دولة نحاول الإقتراب منها عبر سطور هذا الكتاب.

والله من وراء القصد،،،

القاهرة: ربيع 2013

المؤلف

للتواصل: www.acpss.net

gm@acpss.net

الفصل الأول: ماليزيا... رؤية من قريب

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا. وتبلغ مساحتها 330 ألف كيلو متر مربع، ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتغطي الغابات والأدغال نحو 68% من مساحتها الكلية. وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير والنفط والغاز والأخشاب والنحاس والبوكسايت.

وتتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عِرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما استقلت سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير إلى أن الملايو حوالي 50% من السكان، بينما يشكِّل الصينيون 37%، والهنود 12%، وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك إلى الاتحاد الماليزي سنة 1963 إلى حدٍّ ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر بينهم بالمقارنة بغيرهم.

وتتمتع ماليزيا بمناخ استوائي لطيف، دافئ على مدار العام، وتتراوح درجة الحرارة ما بين 21 درجة مئوية إلى 32 درجة مئوية. والطقس العام رطبٌ، مع هطول الأمطار السنوية، والتي تتراوح ما بين 2000 ملم إلى 2500 ملم. وتتمتع أيضًا بالعديد من المواقع السياحية، وعناصر الجذب المتوفرة على مدار السَّنة.

وقد بلغ عدد سكان ماليزيا سنة 2010 حوالي 28 مليونًا و334 ألفًا، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد من يحملون الجنسية الماليزية قد بلغ 26 مليونًا؛ حيث بلغت نسبة ما يُعرَف بأبناء البلد Bumiputra من بينهم 67.4%(وأغلبيتهم الساحقة من الملايو)، بينما بلغت نسبة الصينيين 24.6%، والهنود 7.3%، والآخرين 0.8%؛ أما المقيمون من غير الماليزيين فيبلغ عددهم 2.321 مليونين وثلاثمائة وواحد وعشرين ألفًا أي بنسبة 8.2% من العدد الكلي للسكان.

والملايو هي أكبر المجموعات العِرقية وأكثرها تجانسًا، فكلهم مسلمون، وكلهم

يتحدثون اللغة الملايوية أو الماليزيةBahasa Malaysia. ويشكّل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية في ماليزيا، ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، ويتركزون في المدن. وقد أسهمت قوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بين الصينيين ودعمهم لبعضهم بعضًا، والجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم، في تحسين أوضاعهم المادية وفي سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير.. وغيرها. أما الهنود فمعظمهم من التاميل Tamil الذين قدموا من جنوب الهند.

ويشكِّل المسلمون، حسب آخر إحصاء رسمي تمّ سنة 2000، ما نسبته 60.4% من السكان، أما البوذيون فغالبيتهم الساحقة من الصينيين ويشكِّلون 19.2%، وتبلغ نسبة المسيحيين 9.1%، وأغلبهم من الصينيين مع عدد لا بأس به من الهنود. ومعظم الهنود في ماليزيا من أتباع الهندوسية Hindu(نحو 6.3% من مجمل السكان هندوس. وهناك من يتبع أديانًا تقليدية صينية(نحو 2.6% من مجمل السكان) كالكنفوشيوسية Confucianism، والطاوية Taoism.

ويطلق على ماليزيا اسم "آسيا المصغرة"، وماليزيا هي مجمع ثقافات وأديان مختلفة، وينتمي سكانها إلى أعراق مختلفة مثل الملايو، والصينين، والهنود، وداياك، وكدزان، وكلهم يعيشون ويعملون جميعاً في وئام.

وتُعَدُّ ماليزيا واحدة من أكثر الدول ازدهارًا وتقدمًا في العالم، وقد احتلَّت ماليزيا المركز العاشر في التنافس العالميِّ لعام 2010 للكتاب السنويِّ المُعَد من معهد الإدارة والتطوير الدوليِّ، كما احتلَّت ماليزيا المركز السادس والعشرين في تقرير المنافسة العالمية المعدّ من المنتدى الاقتصاديِّ، واحتلّت ماليزيا أيضًا المركز الخامس والثلاثين في مؤشر K.O.F العالميِّ.

ولم يكن لماليزيا كدولة موحدة وجود حتى عام 1963. في السابق، بسطت المملكة المتحدة نفوذها في مستعمرات في تلك المناطق أواخر القرن الثامن

عشر. وتكون النصف الغربي من ماليزيا الحديثة من عدة ممالك مستقلة. عرفت هذه المجموعة من المستعمرات باسم مالايا البريطانية حتى حلها عام 1946، عندما تم إعادة تنظيمها ضمن اتحاد الملايو. نظراً للمعارضة الواسعة، أعيد تنظيمها مرة أخرى ضمن اتحاد مالايا الفدرالي في عام 1948، ثم حصلت على الاستقلال في وقت لاحق في 31 أغسطس 1957. دمجت كل من سنغافورة، ساراواك، وبورنيو الشمالية البريطانية واتحاد مالايا جميعها لتشكل ماليزيا يوم 16 سبتمبر 1963. حصلت في السنوات التالية توترات ضمن الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع اندونيسيا وطرد سنغافورة في 9 أغسطس 1965.

وخلال أواخر القرن العشرين، شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية وخضعت لتطور سريع. حيث يحدها مضيق ملقا، وهو طريق بحري مهم في الملاحة الدولية، كما أن التجارة الدولية جزء أساسي من اقتصادها. تشكل الصناعة أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلاد. كما انضمت ماليزيا إلى مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية. تمتلك ماليزيا تنوعاً حيوياً من النباتات والحيوانات، حيث تعتبر من بين الدول 17 الأكثر تنوعاً.

وهناك العديد من المدن الماليزية الهامة منها كوالالمبور وهي عاصمة ماليزيا مساحتها 234 كم ربع وتقع وسط ولاية سلانجور. تعتبر أكثر المدن الماليزية تطورا وازدهارا بما فيها من ناطحات السحاب وأعلى بنايتين متوائمتين في العالم الواقفتين في وسط المدينة(بترونس)، وغنية بالمباني التاريخية الثقافية والأنهار والجبال والحدائق ومدن الألعاب وهي بهذا الخلط النموذجي تعتبر كوالالمبور من أحلى المدن وأسرعها نموا في العالم.

وهناك مدينة إيبوه وهى عاصمة ولاية بيراق الماليزية الواقعة على وادي كينتا التي كانت من أغنى الحقول للقصدير في العالم وثاني كبرى المدن الماليزية بسكانها البالغة 800,000 نسمة وهي خليطة من المباني القديمة والحديثة وأكثر المناطق ازدحاما والقريبة من محطة القطار في وسط مدينة إيبوه.

كما أن هناك مدينة جورج تاون وهى عاصمة ولاية بينانج الغنية بالحيوية التاريخية هي المدينة المفضلة للسائحين وهي أيضا خليطة بالمباني الحديثة والأثرية والمنطقة الساحلية منها أقدم المدينة بناها المستعمرون منذ عام 1786 من قبل الكابتن فرانسيس لايت. وهي بمثابة جزيرة تربطها بأرض الأم جسر طوله 13.5 كم. هناك بواخر سياحية تنقل الركاب طوال اليوم.

كما يوجد مدينة شاه عالم وهى عاصمة ولاية سلانجور. من أفضل المدن تخطيطا وفيها مسجد سلطان صلاح الدين عبد العزيز شاه بقبته الزرقاء وهي أكبر قبة مسجد في العالم. وهذا المسجد الفريد يقع في وسط مدينة شاه عالم. وهذه المدينة الحديثة، بها حدائق وبحيرات وملاعب للأطفال والكبار وشاه عالم ملاصقة لمدينة كوالالمبور.

وهناك مدينة جوهور بهارو وهى عاصمة ولاية جوهور الماليزية الواقعة على أقصى الشمال لشبه الجزيرة الماليزية. وهي مدينة تجارية وسياحية بما فيها من مراكز تسويق ومعارض الفنون والثقافة يتوسطها مسجد سلطان أبو بكر وهي تقع على الحدود في جمهورية سنغافورة وتربطهما جسر طوله 1.05 كم.

ولا يمكن إغفال مدينة مالاكا وهى مدينة أثرية تاريخية تقع على بعد 150 كم جنوب كوالالمبور ويقال إن اسم مالاقا مأخوذة من كلمة عربية وهي "ملتقى"، حيث إنها كانت في القرن الخامس عشر الميلادي ميناء يلتقي فيها تجار العرب والهنود والصينيون. وهي الآن من أبهى المدن التاريخية في ماليزيا.

وتوجد مدينة كوشينج وهى عاصمة ولاية ساراواك الماليزية الشرقية وهي أكبر وأوسع ولاية ماليزية مساحة وتقع في جزيرة بورنيو. ومدينة كوشينج نفسها تقع على طول نهر ساراواك الطويلة ونظرا إلى كبر هذه المدينة قسمت إلى مدينتين. وكوشينج تعني "القطة"، وبها عدة أماكن سياحية والشلالات والحدائق والأنهار.

ناهيك عن وجود مدينة كوتا كينابالو وهى عاصمة ولاية صباح الماليزية الشرقية. هذه المدينة سابقا كانت تعرف باسم "جيسيلتون"، وهي مدينة صغيرة حديثة وجميلة يتوسطها مسجد صباح. ومن المناطق الجذابة فيها الطريق المائي المفتوح والحدائق والمنتزهات. وفيها أجمل الشواطئ بجزيرة بورنيو على الإطلاق.

أضف الى ذلك وجود العديد من المباني الضخمة والمعالم المميزة والرائعة في العاصمة كوالالمبور، منها برج كوالالمبور وهو من أعلى ابراج الاتصالات في العالم. هذا البرج يقع في وسط مدينة كوالالمبور بارتفاع 421 مترا وفي قمته يوجد مطعما متحركا ومحلات البيع لهدايا التذكارية ومنصة للعروض الفنية في الطبقة الأرضية.

وهناك برجى بتروناس التوأم وهما أعلى بنايتين في العالم. وهما ملك لهيئة النفط الوطني الماليزي "بتروناس"، وقد تم إنشائهما عام 1997 ويبلغ ارتفاعهما 452 مترا ويتكونان من 88 طابق. واعترف من قبل اتحاد المباني بأنهما أعلى بنايتين في العالم. هاتين بنايتين المتوأمتين تقعا في وسط المدينة مزينة بالحدائق والنافورات ومراكز التسويق والمطاعم وأدوار سينمائية ومنصات للعروض الفنية والثقافية.

كما يوجد مبنى سلطان عبد الصمد وهو صرح معقد بني بفن خليط عجيب لمزيج مونجولي، بربري، عربي، والطراز المعماري البريطاني الكلاسيكي. في أسلوب التعبير عن الابتكار الاستعماري البريطاني من الثقافة الماليزية. صمم من قبل نورمان وبيدويل المهندسين المعماريين. أخذ أكثر من سنتين للبناء وتم في 1897. كان المبنى في البداية يستخدم كمركز الإدارة الاستعمارية البريطانية في ماليزيا. اليوم، أصبح مجموع المحاكم الماليزي.

وتوجد حديقة الطيور بكوالالمبور، كبرى الحدائق في جنوب شرقي آسيا، تحتوي على آلاف من الطّيور تمثّل تقريبًا كلّ جنس رئيسيّ من الطيور في

العالم.

الفصل الثاني: التطور السياسي لماليزيا

مما لاشك فيه أن موقع ماليزيا قد لعب دورا كبيرا فى الصورة التى انتهى إليها مجتمع ذلك الاتحاد الذى يبلغ من العمر قرابة النصف قرن فقط، ذلك أن ماليزيا تقع على طريق تجارى هام منذ قرون عديدة.

وهو الطريق البحرى المؤدى إلى الصين، والذى يربط بين دول الشرق الأوسط والهند وتلك المناطق البعيدة فى أطراف القارة الآسيوية وعلى مر الزمن، كانت جزر الملايو هى المعبر الذى يجب أن تمر عليه كل قوافل التجارة الذاهبة بين الهند والصين، أو القادمة من الجزيرة العربية وبقية دول الشرق الأوسط.

والثابت تاريخيا أن البوذية والهندوكية والمسيحية والإسلام، هذه الأديان كلها دخلت جزر الملايو على أيدى التجار ويسجل التاريخ الإسلامى أن جزر جنوب شرق آسيا هى الوحيدة التى دخلها الدين الإسلامى بغير غزو ولا فتوحات.

دخلها على أيدى تجار جنوب الجزيرة العربية وحضرموت بوجه خاص منذ 700 سنة تقريبا وعندما دخل الإسلام هذه المنطقة، كانت الهندوكية هى الدين السائد وقتئذ ولذلك فإننا نجد فى المناطق الجنوبية فى ماليزيا، وآثارا واضحة للهندوكية فى عقائد المسلمين وحياتهم.

والثابت أيضا أن التجار الصينيين كانوا أسبق الناس إلى الاختلاط بأهل جزر الملايو، التى عرفت فى القرنيين الأولين للميلاد بأنها أرض الذهب، إشارة إلى ثروتها وأهميتها الكبرى فى المنطقة وقد جاء هذا الوصف فى كتاب لأحد الجغرافيين الإغريق ويدعى بطليموس وقد نشر بالإسكندرية حوالى سنة 150 ميلادية وسجل الكتاب معالم المنطقة فى ذلك الوقت وأطلق هذا الوصف على شبه جزيرة الملايو.

ورغم أن بصمات البوذية والهندوكية والمسيحية والإسلام مازالت باقية فى مجتمع ماليزيا الآن. إلا أن العقيدة الإسلامية أكثر انتشارا وظهورا والمسلمون

فى ماليزيا يشكلون أغلبية، ويمثلون أكثر من نصف السكان، ونظام حياتهم لا يختلف كثيرا عن الشكل الذى اتخذه الإسلام فى أواخر عصور ازدهاره.

وقد كان هناك من بين 13 ولاية فى ماليزيا، 9 ولايات يحكمها سلاطين، والسلطان هو الرئيس الدينى للولاية وقد أستقر وضعه على هذا النحو منذ دخل الإنجليز الملايو قبل 170 عاما واتفقوا مع السلاطين على أن يتركوا لهم حرية التصرف فى المسائل الدينية، على أن تستمر ولايتهم كاملة فى هذا النطاق، ويتولى الإنجليز بقية المسائل الأخرى.

وإلى جانب السلطات فى كل ولاية، يوجد رئيس للوزراء ومجلس تشريعى ومجلس إسلامى، وإدارة دينية تقسم الزكاة. والزكاة إجبارية فى ماليزيا؛ فهي تفتح المدارس الدينية وتحافظ على المساجد وتحدد أوقات الأعياد الإسلامية. والمجلس التشريعى تمثل فيه الأحزاب السياسية، والمجلس الإسلامى يضم المفتى وكبار رجال الدين.

والسلطنة بالوراثة، والسلاطين فى معظمهم من كبار الملاك والإقطاعيين، الذين تقدر ثرواتهم بملايين الدولارات، وهناك روايات خيالية عن كميات الذهب الذى يملكه هؤلاء السلاطين، وقد توارثوها عن أجدادهم عبر القرون. وقد كان السلاطين التسعة يجتمعون كل 5 سنوات ويختارون من بينهم ملك ماليزيا وهو ما يسمونه الاجونج، ومعناها ملك الملوك.

وقد كان الملك إسماعيل ناصر الدين شاه بن السلطان زين العابدين سلطانا لولاية تريناجو. والسلطان له قدسيته خاصة وسط الجماهير تحيته تكون بالانحناء وقد كان هناك تشابها كبيرا بين نظام السلاطين الذى ظهر ماليزيا، وبين نظام السلاطين الذى حرص الإنجليز على إقامته فى جنوب الجزيرة العربية. بل أن كثيرين من خبراء منطقة الشرق الأقصى يقولون أن الإنجليز نقلوا نظام السلطنات الصغيرة من الملايو إلى جنوب الجزيرة "اليمن الجنوبية" آنذاك، وكانت السياسة البريطانية تستهدف من نقل نظام تفتيت مجتمع جنوب

الجزيرة، فى سلطنات صغيرة منفصلة يكون على رأس كل منها سلطان يملؤه الإحساس بالخطر والخشية من السلاطين المجاورين له، ولا يجد ملاذا وحماية إلا فى والجود البريطانى.

غير أن هذا النظام فشل فى جنوب الجزيرة، لأنه لم يكن يعتمد على قوة اقتصادية ذات قيمة لذلك لم يكن سلاطين الجنوب سوى مجموعة من الحكام، الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة البريطانية وهذه الرواتب هى كل ثروتهم لذلك كان طبيعيا أن يتهاوى نظام السلطنات المشين عندما تحركت الثورة فى جنوب الجزيرة العربية، ويسقط تماما بعد ذلك.

والواقع أن مسلمى ماليزيا كلهم من الملاويين، أبناء شبه جزيرة الملايو، التى اندمجت فى عام 1963 مع سنغافورة وصباح وساراواك، وكونوا جميعا اتحاد ماليزيا.

وقد واجه هذا الاتحاد مجموعة من المتاعب منذ مولده، وذلك أن علاقة بريطانيا بظروف مولد هذا الاتحاد، أثارت عديدا من الشكوك والأقاويل فمن الثابت أن بريطانيا هى التى شجعت قيام الاتحاد بين الملايو وسنغافورة وصباح وساراواك. وقد ظهرت فكرته إلى الوجود عام 1961، لكن الأحزاب الاشتراكية فى المنطقة عارضته معارضه شديدة وعقدت مؤتمرا كبيرا فى كوالالمبور فى يناير 62 هاجمت فيه الاتحاد واتهمته بأنه موال لبريطانيا وقالت فى بيان أصدرته أن شعوب المنطقة يجب أن تقرر مصيرها بنفسها وأن الاتحاد فى حقيقته هو محاولة بريطانية للمحافظة على القواعد العسكرية فى سنغافورة والسيطرة على جنوب شرق آسيا، بواسطة معاهدة الدفاع المشترك مع الملايو.

ومنذ البداية واجهت الفكرة معارضة شديدة من الفليبين وإندونيسيا ولكن الاتحاد دخل حيز التنفيذ، باندماج الملايو وسنغافورة كخطوة أولى، ثم موافقة المجلسين التشريعيين لولايتى صباح وساراواك على الانضمام إليه. وبالفعل،

تم الاتفاق تماما على المبدأ بين كل الأطراف فى 31 أغسطس 1963.

وهكذا ظهر اتحاد ماليزيا وسط ضجة هائلة من جانب إندونيسيا والفليبين وبسببه انسحبت إندونيسيا من الأمم المتحدة ترسم معالمه الحدود التالية:

- الاتفاق بين بريطانيا والملايو على أن تكون هناك ضمانات خاصة فى الاستقلال الذاتي لولايتى صباح وساراواك.
- دستور الاتحاد مبنى أساسا على دستور الملايو.
- دين الدولة الرسمى هو الإسلام، وتستثنى صباح وساراواك من ذلك.
- الملاوية هى اللغة القومية، غير أن الإنجليزية تظل اللغة الرسمية لمدة 10 سنوات أو أكثر.
- تتمتع كل ولاية بقدر من الاستقلال الذاتى وهناك حكومة اتحادية وبرلمان اتحادى مقرهما كوالالمبور، والملك بالانتخاب كل 5 سنوات.
- البرلمان الاتحادى يضم 144 عضوا 104 يمثلون الملايو، 40 يمثلون صباح وساراواك.
- تظل 9 ولايات تحت حكم السلاطين، والولايات الأربع الأخرى يحكمها محافظون.

وبدا اتحاد ماليزيا يمارس دوره فى منطقة جنوب شرق آسيا وسط حساسيات بينه وبين الفلبين التى لم تعترف بسيادة الاتحاد على ولاية صباح وبعد ما سويت مشاكله مع إندونيسيا.

وفى البدء كانت أحزاب ماليزيا لا تعبر عن أفكار سياسية بقدر ما تعبر عن مصالح الشعوب الثلاثة الملاويين والصينيين والهنود. وقد استطاع تنكو عبد الرحمن رئيس الوزراء الماليزي في الستينات من القرن الماضي أن يجمع هذه الشعوب الثلاثة فى جبهة واحدة، كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسى فى ماليزيا وكون حزب الاتحاد الذى أصبح يضم الحزب الملاوى الذى كان يرأسه

هو قبل قيام الاتحاد، والجمعية الصينية الماليزية، وحزب المؤتمر الهندى وقام حزب الاتحاد على مجموعة من المبادئ فى مقدمتها:

- الإيمان بالديمقراطية الغربية كنظام سياسى. والتعاون مع الغرب الكومنولث البريطانى بوجه خاص وفتح الباب للاستثمارات ورؤوس الأموال الغربية.
- التعاون بين الأجناس الثلاثة، باعتباره وسيله وحيدة لاستمرار حياة اتحاد ماليزيا.
- ضرورة الاعتماد على التخطيط فى مجالات العمل الداخلى، وقد وضعت الحكومة أول خطة للتنمية فى عام 66، لتستمر حتى سنة 70.

وقد كان هناك سببان رئيسيان لاكتساح حزب الاتحاد انتخابات سنة 1964، أولهما: احتواؤه لأحزاب الأجناس الثلاثة التى يتكون منها اتحاد ماليزيا، الأمر الذى أتاح له فرصة الحصول على أغلبية الأصوات.

والسبب الثانى: هو ظروف الخطر التى عاشت فيها ماليزيا عقب إعلان قيامها، وكانت تتمثل أساسا فى التهديد الصريح الذى وجهته إندونيسيا ضدها، برفع شعار سحق ماليزيا وذلك علاوة على التهديدات التى كانت من جانب الفلبين.

هذه الظروف هى التى كانت سببا فى التفاف الجماهير حول الحكومة التى كان يرأسها تنكو عبد الرحمن رئيس حزب الاتحاد لكن الموقف قد تغير تماما، فلم ترض سياسة الاعتدال التى انتهجها حزب الاتحاد كثيرين من الملاويين والصينيين.

ويمكننا ان ننتقل الى طبيعة الحكم في ماليزيا للوقوف على كيفية التطور السياسي، فالحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع 14 ولايـة ماليزيـة، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلاً منها رئيس الوزراء الذي يفوز

حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية. وقد وفّر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملايوية، كالملكية ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحياة السياسية وعلى الخدمة المدنية، فضلاً عن إعطائهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية.

وقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك Agong من بين سلاطين الملايو التسعة، والذين يحكم كلٌّ منهم، بالوراثة، إحدى الولايات الماليزية(والتي كانت سلطنة قبل الاستقلال). ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات. ولذلك لم يكن غريبًا أن يشهد مهاتير محمد، عندما كان رئيسًا للوزراء في الفترة 1981-2003، عهود خمسة ملوك لماليزيا. وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناءً على "نصيحة" الحكومة؛ وهو القائد الأعلى للجيش. وقد تمكّن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيًا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قُلِّلت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي.

وفيما يلي أبرز معالم النظام السياسي الماليزي وعناصر نجاحه:

1- القيادة السياسية

تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن. تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ولمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية. وكان من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، وأنها لا تبالغ في تقدير الإمكانات المُتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ، ولو اتسم أحيانًا بالبطء، فإنه كان يسير في الاتجاه الصحيح.

خلال خمسة وخمسين عامًا(1957-2012) قاد ماليزيا ستة رؤساء وزارة فقط؛

وهو ما يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا. وعلى الأغلب فقد كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته. كان تنكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء وكان هو بطل الاستقلال. وكان هذا الرجل، الذي تعلم القانون في جامعة أكسفورد في بريطانيا، يدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا. ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود. ونجح تنكو عبد الرحمن في بناء التحالف من الأحزاب الكبرى الثلاث، وهو ما شكَّل أساس فكرة التوافق و"اقتسام الكعكة" بين مختلف الأعراق، وعلى أساس هذه الفكرة ما زال حكم ماليزيا قائمًا. ونجح في أن يكون بطلاً للوحدة فتم ضمّ صباح وسراواك وسنغافورة. وعندما شعر أن بقاء سنغافورة سيهدد أسس التوافق الماليزي، اختار طرد سنغافورة في سبيل الحفاظ على التوافق.

وفي سنة 1970 صار تون عبد الرزاق بن حسين Tun Abdul Razak bin Hussein رئيسًا للوزراء، في إثر اضطرابات 13/5/1969 التي هزت ماليزيا، وهي اضطرابات عرقية بين الملايو والصينيين أدت إلى مقتل 143 من الصينيين و25 من الملايو، وعبّرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي؛ فأعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، ووسّع التحالف الحاكم، وشكّل "الجبهة الوطنية" Barisan National لتشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة واستقرارًا. واعتبره الكثيرون "بطل التنمية"؛ حيث وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي، فكان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة "New Economic Policy" NEP التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة تالية(1990-1971)، استهدف من خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من الفقر مقارنة بالصينيين والهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات عام 1969.

وكان قدوم حسين بن عون Hussein bin Onn(ابن أول رئيس لحزب أمنو) استمرارًا لنهج تون عبد الرزاق، ونجح عون في استيعاب مهاتير محمد Mahathir Mohamed، الذي كان قد طُرد من الحزب وقيادته، إثر أحداث 1969، وجعله نائبًا له ووزيرًا للتربية. ويُعدّ مهاتير محمد الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عامًا(1981-2003)، "بطل الازدهار" الماليزي، حيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصًا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات. وقدم مهاتير خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو وأحدث تغييرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى. وقدّم مهاتير رؤية شاملة للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020 "Vision 2020". كما نجح في مواجهة أخطر أزمة اقتصادية مرت بها ماليزيا في تاريخها(سنة 1998).

أما رئيس الوزراء عبد الله أحمد بدوي Abdullah Ahmad Badawi(2003-2009) فقد تابع سياسة سلفه مهاتير، في الوقت الذي حاول أن يؤكد على المهنية والشفافية ومحاربة الفساد، وعمل على تقديم رؤية إسلامية بعنوان "الإسلام الحضاري" ليقدم نموذجًا "للاعتدال"، في مواجهة ما يرى أنه تشدد وتعصب الحزب الإسلامي الذي ينافسه على كسب أصوات الملايو. وجاء نجيب بن تون عبد الرزاق ليكون سادس رئيس للوزراء في سنة 2009، وليتابع سياسة أسلافه.

اتسم التوريث القيادي بين رؤساء الوزراء الستة بالسلاسة، وكان المعتاد أن يُسِّلم رئيس الوزراء إلى نائبه الرئاسةَ مكانه. وانتظمت الانتخابات الديموقراطية في مواعيدها، وهو ما أكسب القيادة السياسية شرعية شعبية. واجه بعض رؤساء الوزراء مشاكل حقيقية واهتزازات كبيرة، لكنهم في كل الأحوال كانوا يتمكنون من الخروج منها وتجاوزها. غير أن السنوات 15 الماضية اتسمت بتحديات أكبر، وببروز معارضة أكثر قوة وتنظيمًا، خصوصًا بعد انضمام نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم للمعارضة، مع تراجع

لمستوى أداء آخر رئيسي وزراء مقارنة بسابقيهم.

2- سياسة المشاركة

كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، وأحد ضمانات استمرارها. الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة الإبتعاد عن الإنقسامات، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي. كل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي. كان من الضروري وضع "شروط لعبة" يكسب فيها الجميع Win-Win Game. وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية في تبني هذه "اللعبة"، وترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح وخاسر Win-Lose Game، والتي كثيرًا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر Lose-Lose Game.

وكان جَوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيًا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية. والفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبة جميع الفئات، وإن كانت بدرجات متفاوتة، وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم. أي أن الفكرة مبنية على أساس "تقسيم المكاسب"، وليس على أساس التنازع عليها.

كان الملايو يشعرون بقلق بالغ على مصيرهم، وبحالة من عدم الثقة بالصينيين. وكان الصينيون هم سكان المدن، وهم المسيطرون على الاقتصاد والتجارة، وكان عددهم كبيرًا(37% من السكان عند الاستقلال). وكان الملايو يعيشون في القرى والأرياف ولم يكن يزيد نصيبهم في الاقتصاد عن 2% وكانوا يعانون من الجهل والفقر.

وفي الوقت نفسه، كان الصينيون يشعرون بقلق بالغ على مستقبلهم، إذا لم

يُعترَف بهم كمواطنين ماليزيين، فعند الاستقلال كان قد وُلِد 75% منهم في ماليزيا، وكانوا يخشون أن تؤدي سيطرة الملايو إلى الانتقاص من حقوقهم، أو مصادرة أملاكهم وثرواتهم.

وكــان أســاس التــوافق أنــه للوصــول إلــى حالــة مــن الاســتقرار الســياسي والاجتماعي، فلابد أن تُتاح الفرصة للملايو للحصول على حصة عادلة من ثروة بلادهم، وأن تُعطى لهم ضمانات بأن قيادة النظام السياسي ستكون بأيديهم. ولأن الملايو لم يكونوا يملكون إمكانات مادية ذاتية، فقد جعل نظام الحكم من مســؤوليته إعطــاء مزايــا وحــوافز للملايــو فــي الاقتصاد والتعليم والعمل الحكومي، تتيح لهم مع الزمن السيطرة على جزء معقول من الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، أعطى النظام ضمانات المواطنة الكاملة للصينيين والهنود.

وأكد أن تحسين أوضاع الملايو لن يكون بتعويق أو إضعاف أوضاع غيرهم، وأن غير الملايو يستطيعون المحافظة على ثقافتهم وعاداتهم، وأن تكون لهم مدارسهم، التي يستخدمون فيها لغتهم المحلية إلى جانب اللغة الماليزية. ولم يكن لـدى قيادات الصينيين والهنود مانع من إعطاء بعض المزايا والحوافز للملايـو، لأنـهم يعلمون أن انفجار الملايو، نتيجة الشعور بالظلم والاستغلال، سيدمر كـل مـا بنـوه؛ ولأن النصيب الذي سيأخذه الملايو سيكون ناتجًا عن عملية التوسع والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني أنه ستتاح الفرصة للصينيين والهنود أيضًا لزيادة ثرواتهم؛ فمثلاً إذا كانت الكعكة في البداية من مائة قطعة فإنـه سيجري تنميتـها لتصبح ألـف قطعـة، وسيزيد نصيب الملايو مثلاً من قطعتـين(2%) إلـى 300 قطعـة(30%)، بينمـا سيزيد نصيب الآخـرين مـن 98 قطعة(98%) إلى 700 قطعة(70%).

وفي الوقت نفسه تصرفت القيادة الماليزية بطريقة واقعية، ورأت أن مجرد إثـراء الملايـو بالمال سيفسدهم، وهـو مـال سيضيع بسوء الاستخدام أو قلة الخبـرة أو عـدم الشعور بالمسؤولية. ولـذلك ربطـت تحسين أوضـاع الملايـو بخطط زمنية طويلة المدى، وحرصت على الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم،

وتطوير كفاءتهم وقدرتهم التنافسية.

ومن جهة أخرى، فقد تم تكريس تقليد أن الخلافات بين الأحزاب في الائتلاف الحاكم تُحلّ خلف الأبواب المغلقة، كما يتم التوصل إلى الصفقات السياسية وتوزيع الحصص أو المكاسب بالطريقة نفسها، لتحقيق أقل قدر من الإثارة أو التوتر الطائفي والعرقي. غير أنه لم يكن هناك ما يمنع من "تفريغ" بعض المشاعر، أو التعبير عن مواقف متشددة في المؤتمرات الخاصة بكل حزب من الأحزاب، وخصوصًا فروعها الشبابية. وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والأمني، وفي توفير بيئة أفضل للتطور الاقتصادي.

3- الديمقراطية المقيدة

نظرا لأن التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد والحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وإلى توفير البيئة المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع وإن كان بدرجات متفاوتة. وكانت القيادة تعلم أنها لن تحقق أهدافها إلا بشكل نسبي، ولن تحصل على الرضا التام من كل الأطراف أو من أي منها. ولذلك اعتقدت أنها لن تستطيع العمل الفعال المنتج إلا في أجواء تكون فيها واثقة من صلاحياتها، ومَحمية من المعارضين والخصوم. وقد تكرّست هذه الاتجاهات بعد أحداث 1969، حيث رأى تون عبد الرزاق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة 1970، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف المنافسة السياسية، فعمل على توسيع التحالف الحاكم، بحيث يضمن أغلبية ثلثين مريحة له في البرلمان. كما قوّى من صلاحيات السلطات المركزية، وقد تابع مهاتير محمد سياسة تقوية السلطات المركزية وتركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء.

ويتبع مكتب رئيس الوزراء وكالة مكافحة الفساد، والمدعي العام، ووحدة

التخطيط الاقتصادي، وقسم التطوير الإسلامي(الشؤون الإسلامية)، ولجنة الانتخابات المركزية، وشركة البترول الوطنية(بتروناس)، ولجنة الخدمات العامة. ولرئيس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في البلاد، وأن يحكم في أثنائها من خلال مراسيم تأخذ قوة القانون. ويُعدّ قانون الأمن الداخلي Internal Security Act(ISA) أحد أقوى الأدوات التي تدعم السلطة المركزية في مواجهة معارضيها، أو في مواجهة أي من القلاقل المحتملة. وقد أُجيز هذا القانون سنة 1960، وأعطى الشرطة صلاحية اعتقال أي شخص بتهمة تهديد الأمن الوطني لمدة شهرين دون محاكمة. ويمكن أن يُجدد الاعتقال دونما حدود قصوى، وليس للقضاء أية سلطة قانونية على هؤلاء المعتقلين.

وهناك قوانين تَحدّ من حرية الإعلام وتمنع القوانين الماليزية كل الأنشطة التي تسبب السخط ضد الحكومة أو ضد القضاء، أو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي أو القلاقل بين أعراق المجتمع وطوائفه. وهناك قوانين أخرى تمنع طلاب الجامعات والاتحادات النقابية من النشاطات السياسية. على أنه يجب ملاحظة أن السلطات لا تستخدم كافة القوانين بشكل دائم متعسف، ولكنها تلجأ إليها كلما رأت مصلحة(من وجهة نظرها) في ذلك.

وقد مكنت أغلبية الثلثين التي يحصل عليها التحالف الحاكم عادة، من وجود أغلبية جاهزة ليس فقط لإصدار القوانين وإنما لتغيير الدستور أيضًا. وفي الفترة 1957-1996 تم إجراء 42 تعديلاً دستوريًا.

ولم تتعرض ماليزيا إلى عدوى الانقلابات العسكرية التي انتشرت في العالم الثالث، واستطاعت السلطات المدنية أن تفرض سلطتها على القوات العسكرية، وأن تمنعها من ممارسة أي دور سياسي، وكان كل وزراء الدفاع في ماليزيا من المدنيين. وهذه من النجاحات التي تُحسب للنظام السياسي.

4- بناء الإنسان

تعطي الحكومة الماليزية اهتمامًا كبيرًا للتعليم والتدريب، وعادة ما يغطي هذا

البند نحو 20-25% من الميزانية السنوية العامة للدولة أو من نفقاتها الكلية. وتُعدّ هذه الميزانية من أعلى معدلات الميزانيات التي تُمنح للتعليم في العالم. وهي تتقدم في هذا المجال على الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية... وغيرها.

وتظهر قراءة مقارنة أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما يُنفَق على الجيش والدفاع، وعلى سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم لسنة 2007 نحو 34.33 مليار رنجت(الدولار الامريكي يعادل حوالى 3 رنجت). أي حوالي 10.1 مليارات دولار، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 13.36 مليار رنجت أي حوالي 3.93 مليارات دولار، بينما بلغت ميزانية التعليم لسنة 2011 نحو 40.13 مليار رنجت أي حوالي 13 مليار دولار، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 14.04 مليار رنجت أي حوالي 4.56 مليار دولار.

5- العلاقة بين الدين والدولة

كان موضوع علاقة الدين بالدولة، في بلد متعدد الأديان ومتعدد الأعراف ومتعدد الثقافات، أمرًا يتسم بالحساسية والدقة. وفوق ذلك فإن المسلمين، على الرغم من أنهم "أبناء البلد"، إلا أن نسبتهم العددية، عند إعلان استقلال ماليزيا، كانت في حدود نصف السكان فقط. ولم تكن للصينيين قوة عددية فقط، ففضلاً عن قوتهم ونفوذهم الاقتصادي الذي يتجاوز نفوذ الملايو المسلمين بأَضعاف مضاعفة، فإن النظام الديمقراطي والانتخابات الحرة، وحرص أو اضطرار الحزب المسلم الحاكم "أمنو" UMNO للتحالف معهم، قد أعطاهم قوة سياسية، ودورًا في صياغة الاتجاهات العامة للدولة. وفي مثل هذه الأوضاع، ومع وجود قيادة للمسلمين الملايو ذات ثقافة غربية، تم الاتفاق على علمانية الدولة، وعلى ضمان الحريات والحقوق الدينية والثقافية لمختلف الطوائف.

ومن جهة أخرى، فإن الدستور الماليزي تميز بمواد قلَّ نظيرها في أي بلد آخر، حيث عرَّف الدستور الملايو بأنه "الشخص المسلم، الذي يتكلم لغة الملايو، ويمارس عاداتهم". وبالتالي، فمن الناحية العملية لهذا التعريف القانوني فإن كل الملايو مسلمون، وإن ابن الملايو الذي يترك الإسلام بالانتقال إلى دين آخر، لا يُعد من الناحية القانونية منتميًا إلى الملايو. وهذا يعني تداخلاً بين ما هو ديني وبين ما هو قومي، بحيث حملت قومية الملايو صفة دينية. فكان الإسلام عنصرًا حاسمًا في تحديد هويتهم. ووصف الدستور دين الدولة بأنه الإسلام، وعُدَّ ملك ماليزيا راعيًا للإسلام في البلد، ومنع غير المسلمين من نشر دينهم وسط المسلمين، لكنه سمح لهم بنشره وسط غير المسلمين، كما سمح للمسلمين بنشر دينهم وسط غيرهم من أبناء الديانات الأخرى.

وقد تعامل الصينيون والهنود بشكل عام بروح إيجابية مع الوضع الخاص الذي كفله الدستور للملايو المسلمين، خصوصًا وأنهم قد ضمنوا حقوق المواطنة والحريات الدينية والثقافية. وأصبح ذلك نوعًا من "العقد الاجتماعي" الذي ارتضته مكونات المجتمع الماليزي. كما أن العديد من النصوص القانونية اتخذت شكلاً رمزيًا، لا يمس جوهر النظام العلماني، وظلت التطبيقات القانونية الإسلامية محصورة، مثل معظم بلدان العالم الإسلامي، بقانون الأحوال الشخصية الذي لا يُطبق على غير المسلمين.

وكما أن الطبيعة العامة للماليزيين اتسمت بالاعتدال والتسامح، فإن طبيعة القيادة الماليزية اتسمت "بعلمانية معتدلة" تعاملت بروح إيجابية مع الإسلام والمؤسسات والرموز الدينية، ولذلك لم يكن مستغربًا انتشار الحجاب في أوساط نساء الحزب الحاكم، وظهور المذيعات المحجبات على شاشة التلفزيون قبل أي من البلدان الإسلامية، وإنشاء البنوك والشركات الإسلامية، والجامعة الإسلامية العالمية، ووجود المئات من المدارس الدينية في كل مكان في ماليزيا، والتي يؤمها معظم أطفال المسلمين بعد انتهاء دوامهم من المدارس العادية، وصدور قانون للطعام الحلال، وقانون آخر يمنع "الخلوة" بين الرجل

والمرأة المسلمين. وكان من مظاهر اعتدال الحكم. فأن الدولة لم تلجأ إلى قمع التيارات الإسلامية السياسية أو مطاردتها، وإنما فضلت أسلوب التعايش والاحتواء، والتنافس الذي قد يستخدم بعض أدوات السلطة(ربما الإعلامية أو الاقتصادية...) لكنه لا يلجأ إلى العنف.

6- نجاح جهاز الخدمة المدنية

لاشك أنه من أبرز أسباب نجاح التجربة الماليزية كان في وجود نظام خدمة مدنية حكومية ذو كفاءة عالية. ويُنبه إلى أن رؤساء الوزراء الثلاثة الذين سبقوا مهاتير كانوا من موظفي الخدمة المدنية. ويقول في ذلك مهاتير محمد "لدينا مؤسسات تدريبية جيدة جدًا تهتم بالارتقاء بمستواهم. كما ان الحكومة لـديها وحـدة معنيـة مـن التأكـد مـن سـلامة التنفيـذ Implementation Coordination Unit(ICU)، و"أنك عندما تصدر أمرًا تتأكد وتطمئن أنه يجري تنفيذه". وقال مهاتير: إنه يجب أن تكون لديك إدارة جيدة وأن تواجه الفساد. وحتى تمنع الفساد يمكن أن تضع بعض القوانين الصارمة...، ولكن الأهم من ذلك هو "تطوير نظام إداري يكون واضحًا جدًا". وأضاف مهاتير أنهم في ماليزيا حددوا بدقة مجموعة الإجراءات التي يجب اتخاذها لتنفيذ أي عمل، والزمن الذي يستغرقه ذلك، وصلاحيات الموظفين. فإذا لم يقم الموظف بما حُدِّد له بدقة وضمن الزمن المحدد، فيُستنتج أنه فاسد، وبالتالي سيحاسب ويُتخذ الإجـراء اللازم بحقه. وأوضح أنه يوجد في ماليزيا مؤسسة رسمية تكافح الفساد Anti Corruption Agency، لكنه نبه إلى أن أهم شيء هو الإجراءات، ولذلك يوجد في الحكومة دليل الإجراءات Manuel of Procedures، يُحدِّد بدقة الإجراءات اللازمة لكل عمل.

وقد طورت الحكومة الماليزية مجموعة من الأنظمة الإدارية لكبح جماح الفساد، وكان من بينها تقليل الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى، واعتماد أسلوب إنهاء المعاملة من خلال إجراء واحد One Stop Approving Authority. كما كان هناك اهتمام بالانضباط الوظيفي، بما في ذلك التزام الموظفين بتوقيع

دخولهم وخروجهم من العمل، وبوضع إشارة Tag على صدورهم تعرف بأسمائهم، وعدم استثناء أي شخص، بما في ذلك القضاة والوزراء وحتى رئيس الوزراء نفسه.

وفي سنة 1993 دخل قانون الموظفين العامِّين(موظفي الخدمة المدنية) حيز التنفيذ، وفي سنة 1994 تبعه قانون أخلاق مهنة القضاء، وفي السنة التالية أُجيز قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات. وفي سنة 1997 أجازت الحكومة قانون منع الفساد، وأصبح أهم سلاح بيدها، إذ أعطى صلاحيات واسعة لوكالة مكافحة الفساد. وأصبح أولئك الذين لا يستطيعون تبرير وجود أموال أو ممتلكات معينة في حوزتهم، عرضةً للمحاكمة ومصادرة أموالهم. وتوسعت مهمة وكالة مكافحة الفساد لتغطي اختبار سلامة الإجراءات ودقتها في المؤسسات الحكومية، وإعطاء التوجيهات والنصائح لمن يحتاجها، ونشر ثقافة منع الفساد وتجنيد الرأي العام ضده.

7- العلاقات الإقليمية والدولية

تقع ماليزيا في منطقة بعيدة عن بؤر الصراع الساخنة، وعن مفاصل التركيز للقوى الكبرى. ولذلك لم تنعكس الظروف والتحديات الخارجية، بشكل عام، سلبًا على عملية النهوض الماليزي. وظلت المشاكل الخارجية في إطار يمكن استيعابه، ويمكن التعامل معه وحصر تأثيره؛ فماليزيا مثلاً بعيدة عن مركز الصراع العربي-الإسرائيلي، وعن منطقة تركّز النفط. ويتبنى النظامُ الماليزي سياسةً علمانية معتدلة ومنفتحة، كما يتبنى نظامًا ديمقراطيًا أقرب إلى الأنظمة الغربية. وهو نظام يميل بطبيعته إلى التعايش السلمي، وإلى تهدئة نقاط الاحتكاك مع دول الجوار، وإلى بناء العلاقات وفق المصالح الوطنية(وخصوصًا الاقتصادية) للدولة. وقد ساعد هذا ماليزيا على توفير أجواء معقولة لعملية التنمية الاقتصادية، كما مكّنها، مثلاً، من أن تنفق على عمليات التنمية، وإقامة البنية التحتية والصناعة والتعليم والصحة، أكثر مما تنفقه على الجيش والدفاع.

وقد تجاوزت ماليزيا أبرز التحديات الخارجية في المراحل الأولى لاستقلالها فقضت على ثورة الشيوعيين في الفترة 1948- 1960، وخرجت بنجاح من مواجهتها مع إندونيسيا في الفترة 1962-1965. كما نظمت علاقة براجماتية قوية مع سنغافورة بعد أن طردتها من الاتحاد الماليزي. وعلى الرغم من أن ماليزيا تعاطفت مع ثورة مسلمي فطاني جنوبي تايلاند، والذين ينتمون إلى العرق الملايوي، إلا أنها لم تجعل من أرضها فضاء إستراتيجيًا للثوار؛ وقامت بضبط حدودها لئلا تدخل في صراع مع تايلاند. وهو ما ينطبق بشكل أو بآخر على موقف ماليزيا من ثوار مورو في جنوبي الفلبين، المحاذية لولاية صباح الماليزية.

وتحت زعامة مهاتير، أخذ العامل الاقتصادي يلعب دورًا أكبر في السياسة الخارجية، مصحوبًا بروح دفاعية وطنية عن حقوق الدول النامية ومصالحها وتطلعاتها. ومالت سياسة مهاتير لتشجيع علاقات دول الجنوب ببعضها، وتبني سياسة النظر شرقًا. وقد ازدادت مع الزمن روح مهاتير النقدية تجاه الغرب، غير أن ماليزيا ظلّت من الناحية العملية حليفًا قويًا للغرب، فيما يُعرَف بالحرب على "الإرهاب والتطرف الإسلامي" خصوصًا بعد أحداث 2001/9/11؛ وسمحت ماليزيا للولايات المتحدة بإقامة مركز إقليمي للتدريب على مكافحة الإرهاب في كوالالمبور، وتعاونت معها في مجالات تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بـ"الإرهاب".

8- الانتخابات التشريعية

تُعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديموقراطية حرة، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي(ديوان الرعية Diwan Rakyat)، ولانتخاب مجالس الولايات. وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحيانًا من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى... إلخ. وبشكل عام تتميز الانتخابات بأنها تحدث

بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة. ثم إنَّ تقبُّل الأطراف المختلفة للنتائج، أو الاعتراض عليها، إن وُجِد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات.

ومن جهة أخرى، تلجأ القيادة السياسية إلى "ضمان" نجاحها في الانتخابات عن طريق:

- تشكيل تحالفات موسعة بقيادتها من مختلف الطوائف والأعراق.
- تبنّي نظام انتخابي يعتمد الأكثرية العددية البسيطة للفوز في الدوائر الانتخابية؛ وبحيث يفوز عن كل دائرة مرشح واحد فقط.
- تقسيم الدوائر جغرافيًا، بحيث تُعطَى نسبة تمثيل أعلى للملايو، وفرص نجاح أفضل لمرشحيهم.
- حصر الحملات الانتخابية في مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع، وهي فترة لا تراها أحزاب المعارضة كافية، في أجواء يسيطر فيها التحالف الحاكم على وسائل الإعلام، ويكون قادته ورموزه ملء السمع والبصر طوال سنوات حكمهم. كما أن لرئيس الوزراء صلاحية تقديم موعد الانتخابات، وتحديد التاريخ الذي يراه مناسبًا لانعقادها.

ويسجل نحو 80% من الماليزيين أسماءهم في قوائم المشاركين في الانتخابات، ويقوم عادة نحو 70-80% منهم بالإدلاء بأصواتهم. وبالإضافة إلى مجلس النواب هناك مجلس الشيوخ(المجلس الوطني Dewan Negara) ويقوم كل مجلس من مجالس الولايات باختيار اثنين يمثلان الولاية في عضويته، ويعيّن الملك باقي الأعضاء الـ 43؛ وتستمر ولاية المجلس لمدة ثلاث سنوات، وصلاحيته ذات طبيعة استشارية.

وقد حاول حزب أمنو(الذي يقود التحالف الحاكم) أن ينفرد بتمثيل الملايو، ويشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية، وقد نجح إلى حدّ كبير في

الاحتفاظ دائمًا بالكتلة النيابية الأكبر في مجلس النواب. وعادة ما يزيد عدد أعضائه في البرلمان عن نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، ولم يشذّ عن ذلك سوى انتخابات سنة 1999 عندما مُني بخسائر كبيرة، بسبب طرد أنور إبراهيم من الحزب ومحاكمته، وبسبب الهزة الكبيرة في الثقة في أمنو، التي عصفت بمجتمع الملايو نتيجة ذلك، فحصل الحزب على 71 مقعدًا من أصل 148 مقعدًا حصلت عليها الجبهة الوطنية(48%)، ولكن التحالف الذي يقوده، كان لا يزال في وضع يمكّنه من الاحتفاظ بأغلبية الثلثين في مجلس النواب(148 من أصل 193 مقعدًا أي بنسبة 76.7%).

وبالرغم من أن عدد أعضاء أمنو في البرلمان في انتخابات سنة 2008، زاد عن نصف عدد أعضاء التحالف الحاكم أي الجبهة الوطنية، حيث بلغ 79 عضوًا من أصل 140 مقعدًا حصلت عليه الجبهة الوطنية، إلا أنها كانت المرة الأولى التي يفقد فيها التحالف الحاكم أغلبية الثلثين منذ استقلال ماليزيا. وهو ما أعطى مؤشرات على بوادر لاختلال المعادلة المعتادة، سواء بسبب تراجع قوة التحالف أو بتحسن أداء المعارضة.

وقد زود نظام الفوز بالأكثرية البسيطة لصاحب أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية، الجبهة الوطنية بفرص عالية للفوز لأنها تقدم مرشحًا واحدًا فقط يمثلها في أي دائرة وتقوم جميع الأحزاب المنضوية في الجبهة بالتصويت مجتمعة لصالحه. كما منح هذا التحالف الفرصة الأكبر للفوز في الدوائر المختلطة، لأنها عادة ما تنافس مرشحًا عن لون واحد(كالحزب الإسلامي بانتمائه الملايوي، أو حزب العمل الديمقراطي DAP بانتمائه الصيني)، ولذلك تنحصر فرص الأحزاب ذات الأغلبية العرقية أو الطائفية في معاقل عرقيتها أو طائفتها فقط.

وبالتالي فإن عدد المقاعد الذي تفوز به الجبهة الوطنية، لا يعكس بالضرورة حجم الشعبية التي تتمتع بها. وهو الذي جعلها تحصل عادة على أغلبية تزيد عن ثلثي المقاعد، على الرغم من أنها لم تحصل في أي من الدورات الانتخابية

على نسبة ثلثي عدد الناخبين. وعلى سبيل المثال فقد حصلت سنة 1986 على 55.8% من الأصوات، بينما حصلت 83.6% من المقاعد، وفي سنة 2004 حصلت على 63.8% من الأصوات، بينما حصلت على 90.4% من المقاعد.

ولقد كان الدخول في التحالف الحاكم "الجبهة الوطنية" يتم وفق شروط أمنو، وعلى الرغم من أنه تحالفٌ بين شركاء، إلا أنه لم يكن تحالفًا بين أكفاء متساوين؛ إذ ظلت القيادة والريادة بيد أمنو، ومن يعترض أو يثير "المشاكل" فإنه يُطرَد، كما حدث مع الحزب الإسلامي، الذي دخل التحالف سنة 1974 وخرج منه سنة 1977. وقد زودت الجبهة الوطنية حزب أمنو بواجهة للحكم، كما زودت السياسة الماليزية بآلية للتشاور والتمثيل. وكان أكثر ما يميز الأحزاب المنضوية في الجبهة أنها معتدلة في المسائل العرقية، أو تحرص على أن يكون مظهرها كذلك. ولكنها في كل الأحوال كانت راغبة أو مرغمة على الوصول إلى تسويات باعتبارها قوى مشاركة في الحكم.

الفصل الثالث: صحوة الاقتصاد الماليزي

تأخد تجربة التنمية في ماليزيا بعدا تاريخيا من خلال تغيير الإستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الإستقلال سنة 1958، فقد كانت الإستراتيجية القديمة إبان فترة الإحتلال تقوم على مجال الإستيراد في مجال الصناعات الإستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الاجنبية خلال تلك الفترة. ولكن هذه الإستراتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، كما أن هذه الإستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية. وخلال عقد السبعينيات اعتمدت ماليزيا على إستراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الإعتماد على القطاع العام بشكل كبير والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع. وبدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي، خاصة النخبة الصينية التي كانت تتحكم في النشاطات الإقتصادية إبان فترات الإحتلال، وكذلك السكان الأصليين الذين يسمون بالمالاي والذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا. وقد لعبت شركات البترول دورا هاما في دفع وتدعيم السياسات الإقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية، وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف بنهاية السبعينيات.

وتمثل الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا، حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين هما: التركيز على مجموعة جديدة من الصناعات التي حلت محل الواردات، والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. وتمتد المرحلة الثانية لإستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات

وحتى العام 2000، حيث شهدت ثلاث خطط خمسية، استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضا تحديث البنية الأساسية للإقتصاد الماليزي وكذلك وجود مزيد من التعاون الإقتصادي الإقليمي في إطار بلدان كتلة "الأسيان" وأخيرا تطوير طبقة رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول الملايوة.

وتوؤكد الدكتورة نعمت مشهور، أستاذة الاقتصاد الإسلامي في كلية التجارة للبنات بجامعة الأزهر، أن هناك مجموعة من العوامل ساعدت في نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي:

1 - ملاءمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية، بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، فماليزيا دولة لم يستولى فيها العسكر على السلطة.
2 - إن عملية اتخاذ القرار تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية.
3 - توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل(نجاحها في اعلان منطقة جنوب شرق اسيا منطقة خالية من السلاح سنة 1995).
4 - اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.
5 - انتهاج إستراتجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الدين يمثلون الأغلبية المسلمة.
6 - اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

7 - اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970الى 1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة.

ويرى د. محمود عبد الفضيل استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة إن ما دفع ماليزيا إلى التنمية مند مطلع الثمانينيات هو النمو والتحديث والتصنيع(في مقابل الفقـر والمـرض والجـهل) فـي دول أخـرى وتـم التـركيز علـى مفهوم(ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي.

كما يرى أن ماليزيا اتخذت إجراءات ساعدت على نجاح تجربتها التنموية فقد رفضت أن تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية، كما أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستخدام خمسة أجانب فقط لتولى بعض الوظائف في الشركة.

وفي أولى مراحل التنمية والتي بدأت في السبعينات اعتمدت على القطاع العـام وتوجـهت نحـو التصدير حيـث بـدا التـركيز في عمليات التصنيع على صـناعة المكونـات الالكترونيـة والتـي كـانت كثيفـة العمالـة ممـا تـرتب عليـه تخفيض معدلات البطالة وتحسن في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع المـاليزي، وفـي المرحلـة الثانيـة فـي سنوات الثمانينات نفدت الخطة الرابعة حيث تم التركيز على موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعملية إحلال محل الـواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام أما المرحلة الثالثة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى سنة 2000، وفيها نفدت 3 خطط خمسـية اسـتهدفت النمـو الصـناعي والتوجـه التصديري وتحـديث البنيـة الأساسية للاقتصاد موازاة مع زيادة التعاون الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان. وأخيرا قامت ماليزيا بتطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين

من دوي الأصول الملايوة.

لقــد اهتمــت مــاليزيا بتحقــيق التنميــة الشــاملة لكــل المظــاهر الاقتصــادية والاجتماعية كما وازنت بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، ففي مجال التنمية المادية اهتمت بتحقيق العدالة بين المناطق كما اهتمت بتنمية جميع النشاطات الاقتصادية دون تفضيل قطاع على آخر. ومن جهة أخرى كان الإنسان هو محور النشاط التنموي وأداته في نفس الوقت وتم التأكيد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والعدالة الإجتماعية والمساواة الإقتصادية، مع العمل على توفير وسائل تحصيل العلم في مختلف المراحل.

وضمن السياق ذاته استعرض د. مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي الأسبق وصانع نهضة ماليزيا الحديثة تجربته في النهوض بالاقتصاد الماليزي ليصبح احد النمور الاقتصادية العالمية، ومن أهم الأسس التي أشار إلى أن التجربة قامت عليها:

- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.
- الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.
- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين.

لقد تم في البداية الإستغناء عن العمالة الأجنبية والاكتفاء بالعمالة المحلية لخفض مستوى البطالة الذي كان مرتفعا ويبلغ 52 بالمائة، ولكن مع دخول الصناعات كثيفة العمالة تم الاستعانة بالعمالة الأجنبية، كما لفت الدكتور مهاتير محمد إلى أهمية التعليم في النهضة، موضحا أن ماليزيا تخصص 25 بالمائة مــن ميزانيتــها الســنوية فــي التعليــم وتحــرص علــى توفــير التعليــم لجميــع المواطنين.

ولقد اقتدت ماليزيا باليابان واعتبرتها نموذج أفضل، خاصة لقيمها وأخلاقيات العمل التي تتمتع بها بالقدر الذي يجعل الأشخاص يشعرون بالعار إذا لم يتقنوا

العمل الذي يقومون به.

وقد حققت ماليزيا نجاحا كبيرا في مجال محاربة البطالة، بعد أن تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدماتية وصناعية متعددة. فمثلا خلال سنة 2007، ذكرت الإحصائيات أن معدل البطالة في هذا البلد قد انخفض إلى نحو 3% فقط بعد أن كان متوسطه يناهز 10% خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وتشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة حاليا يقدر ب 3.2% وهي أقل من نسبة فرص العمل المتاحة إلا أن قضية التفضيل على العمل المعين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي، واضطرت الحكومة إلى الإستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية.

ومما يذكر أن هذه الإنجازات التي حققتها ماليزيا لم تأت من فراغ فقد اجتازت ماليزيا عددا من التحديات والأزمات ضاعفت من رسوخ تجربتها النموذجية، حيث شهدت ماليزيا اضطرابات عرقية دامية في أواخر الستينيات من القرن الماضي أدت إلى شغل هذه الأزمة لموقع الصدارة من بين اهتمامات وشواغل القيادة الماليزية، بحيث اختصت أولى الخطط التنموية التي عرفت بالخطة الاقتصادية الجديدة في تلك الفترة بتحقيق التوازن بين مختلف العرقيات الماليزية.

ولقد عمل الاستعمار على جلب وفود من الصينيين والهنود للسيطرة على المطاط ومناجم القصدير حتى تظل الموارد الهامة تحت السيطرة البريطانية. كما غير الاستعمار التركيبة السكانية لهذه المنطقة فأصبح السكان في ماليزيا ينقسمون إلى ثلاثة أعراق رئيسية وهي: الملايو المسلمون والصينيون والهنود. وبعد الإستقلال شرعت الحكومة في معالجة الإختلالات التي خلفها الإستعمار ومن بينها مشكلة البطالة التي تعود أسبابها في هذا البلد إلى العوامل التالية:

1 - عزل الملايو في المناطق الريفية، وبالتالي افتقروا إلى الخبرة المهارية في الأنشطة الحركية.

2 - تدني مستواهم التعليمي نتيجة أن المستعمر عمل على جعل تعليمهم حتى المرحلة الابتدائية فقط.

3 - سيطرة العنصر الصيني على الثروات في البلاد، حيث كانوا يملكون ثلث ثروات البلاد، وفي الوقت ذاته يسيطرون على الأنشطة التجارية الأكثر ربحية.

وقد تدخلت الدولة لضمان حصول الملايو على فرص متكافئة لدخول القطاعات الحديثة، كالصناعة والتجارة والمقاولات والتشييد ومن ثم المشاركة في عملية التنمية، والحصول على نصيب عادل منها.

ولكن الحكومة الماليزية واجهت مشكلتين أساسيتين وقفت عائقا أمام تحقيق الدمج الإجتماعي بالنسبة للمالاوي وهما انتشار الفقر، وخاصة في الريف والتي وصلت إلى 65% من الملايو كانوا يعيشون تحت خط الفقر. أما المشكلة الثانية فهي عدم وجود طبقة رأسمالية مالاوية، بالرغم من السياسات التي اتخذتها الحكومة وهي الإهتمام بالتنمية الريفية في المخططات الحكومية.

ولم تنجح إستراتيجية "الإحلال محل الواردات" التي تبنتها الحكومة في الفقترة من 1957 إلى 1969، في استيعاب كل الراغبين في العمل، ما أدى إلى تزايد معدلات البطالة عموما، والبطالة الحضرية خصوصا إلى ما يقرب من 10 %.

وقد عجلت أحداث 13 مايو 1969 بتصميم وتنفيذ الإستراتيجية الجديدة، التي عرفت باسم"السياسة الإقتصادية الجديدة" التي ركزت على القضاء على الفقر المدقع، وما يرتبط به من وجود فرص توظيفية، وانتشار البطالة، وتدني مستوى المعيشة بشكل عام، والقضاء على الإرتباط بين العرقية والمستوى الإقتصادي.

وقامت الحكومة بوضع عدد من الخطط الخمسية في إطار خطط طويلة

المدى، من سنة 1970- 1990، وتسمى "السياسة الإقتصادية الجديدة"، ثم من 1991 إلى 2020، والتي أطلق عليها الدكتور مهاتير محمد إسم "رؤية 2020"، وعمل من خلالها على استكمال خطط التنمية التي بدأت من 1970، وهذه الرؤية جاءت لتنقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بنهاية سنة 2020، وفق هذه الخطة تقوم الحكومة بإنشاء مؤسسات وظيفتها تكوين شركات أعمال وعندما تنجح يتم تقديمها للمالاوي.

وقد نجحت المخططات التنموية في زيادة معدلات التنمية وتوجيه تلك الزيادة إلى تحسين الوضع الإجتماعي للمالاوي، وفتح المجال أمامهم للترقي في الوظائف وتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية المتميزة، مع الحرص على عدم الإضرار بالأعراق الأخرى. وتبين الإحصائيات زيادة نصيب الملايو من الناتج القومي من 2.4% عام 1970 إلى 30% عام 1990 وارتفاع نسبة عمالتهم المهنية المتخصصة مثل المهندسين والمحاسبين من 5% إلى 29% خلال نفس الفترة.

ولم تكتفي الحكومة الماليزية بهذا القدر بل ارتأت القيادات الماليزية المتعاقبة أن وجود تمييز عرقي موجه ضد العرقية الأكبر والأكثر أصالة في البلاد، يؤدي إلى عدم إمكانية قيام أمة ماليزية بالمعنى الصحيح، وبالتالي استحالة تحقيق التنمية والتقدم في غياب العدالة العرقية وبالتالي يجب أن لا ينتهي دور الحكومة في تحسين أوضاع الملايو إلا إذا وصلوا إلى نفس المستوى الإقتصادي والثقافي والتعليمي لغيرهم.

وعندما شرع مهاتير محمد في تطبيق سياسة الخصخصة لم يتخل عن الهدف الأساسي للسياسة الإقتصادية الجديدة، والمتمثل في السعي نحو تحقيق التوازن الإقتصادي لمختلف الأعراق في ماليزيا. حيث عملت الدولة على توسعة نطاق مشاركة الملايو في ملكية المشروعات والإستفادة من أرباحها في رفع مستواهم المعيشي، وتضييق الفجوة الإقتصادية بين الملايو والصينيين. وأكدت الإحصائيات أن 7 مليون من بين 12 مليون مالاوي لديهم حصص في

الشركات الكبرى بشكل يضمن المشاركة في إدارتها، وجني الأرباح الإقتصادية من ورائها، وظهرت بذلك طبقة اجتماعية متميزة من رجال الأعمال الملايوين تميزوا في قطاعات اقتصادية كبيرة مثل الصناعات التحويلية وقطاع المقاولات والإتصالات وعمل مهاتير محمد على النهوض بالعامل الملايو بشكل خاص والماليزي بشكل عام من خلال الإهتمام بالتعليم، فقد قام بإرسال البعثات الطلابية إلى الخارج وخاصة إلى اليابان لتعلم التكنولوجيا الحديثة، واستضاف الخبراء اليابانيين لتدريب العمالة الماليزية على أحدث تقنيات التكنلوجيا بهدف توفير العناصر والكوادر العمالية المؤهلة تأهيلا متميزا. وعمل عل توفير نوعا من التدريب المستمر للمستويات الوظيفية والمهنية المختلفة وبالتالي أصبح التشغيل مرتبطا مباشرة بالنظام التعليمي والتربوي والتدريبي، وبذلك وفرت ماليزيا لمشروعاتها الطموحة عمالة ذات فكر خلاق تمكنت من استيعاب جميع فرص العمل المتوفرة، مما ساهم في توليد فرص عمل جديدة نتيجة التوسع الصناعي الذي تشهده البلاد، وجعل الدولة الماليزية تلجأ لاستيراد العمالة من الدول المجاورة.

وتعمل وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة لمعرفة الراغبين في العمل واطلاعهم على فرص العمل المتوفرة، كما تعمل أيضا على تتبع الخريجين لتحديد تخصصاتهم وتوفير العمل لهم.

ماليزيا والإقتصاد الإسلامي

يؤكد الدكتور عبد الحميد عثمان مستشار رئيس الوزراء الماليزي السابق أن الأسر العربية والإسلامية إصابتها الأمراض المستعصية، وان العلاج الوحيد لها يكمن في مشروع الإسلام الحضاري الذي طرحته ماليزيا والذي من خلاله يتحقق الاكتفاء الذاتي للدول الإسلامية باستغلال الأراضي الخصبة الموجودة لديها في الزراعة مشددا على انه لا يجوز الانشغال بالحديث عن أمجاد الماضي وإهمال بناء الحاضر والمستقبل، لان الإسلام يدعو إلى النهوض وفتح مجالات جديدة، ويشجعنا على القضاء على البطالة، كما يؤكد الدكتور عبد الحميد

عثمان بان الإحصاءات التي تشير إلى أن نسبة الفقر في ماليزيا قلت من71% بعد الاستقلال إلى 1% الآن إذ لم يعد هناك فقر ولا توجد بطالة، بل إن عدد العمال من الخارج تجاوز 3 ملايين نسمة من عدد السكان الأصليين الذين يبلغون 25 مليون نسمة، وهذا معناه انه لا توجد بطالة بين أبناء المجتمع الماليزي.

وقد اعتمدت ماليزيا على حركة وفكرة جديدة لتحقيق نهضة الأمة تسمى "بمشروع الإسلام الحضاري"، من خلال محاولة النهوض بالشريعة الإسلامية وذلك بجعل المسلمين على الطريقة الإسلامية الصحيحة في الزمن الحاضر، فالإسلام الحضاري ترتيب جديد لإنجاح حياة المسلمين كافة ويدعو إلى محاربة البطالة التي تعاني منها الدول الإسلامية بشكل كبير.

وقد اتفقت التجربة الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي جعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الإجتماعية والمساواة الإقتصادية، مع الإهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملايوين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة.

وقد اهتمت أيضا ماليزيا بتجربة تحسين المؤشرات الإجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، سواء كان من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوظيفهم.

وتعتمد ماليزيا في النشاط الإقتصادي على مبدأ الديمقراطية الذي يقوم على الشورى المتمثلة في الأحزاب الماليزية التي توفر أوسع مشاركة ممكنة للناس في مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمصلحة العامة، ومتابعة السلطة التنفيذية في تطبيقها الجاد لجميع السياسات التي يتم الموافقة عليها.

كما التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية وتوجيه الموارد.وقد أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص، عن طريق منح تأمين ضد البطالة

للعاملين في الخدمات التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص.

ويذكر الأستاذ مصطفى الدسوقي الخبير الإقتصادي بمركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر عن تجربة التنمية في ماليزيا ومدى ارتباطها بالإسلام، أن فكر رئيس الوزراء الماليزي قائم على أن النظام الإسلامي لا يوجد به نموذج للتنمية ولكن توجد بالإسلام مجموعة من القيم والأخلاق يستفاد منها في ترشيد النظام الرأسمالي، مثل حث المسلمين على العمل والإتقان والمساواة والعدل والتكافل الإجتماعي.

وقد تفردت ماليزيا في بعض التطبيقات الإسلامية في المجال الإقتصادي من وجود شركات للتأمين تعمل وفق المنهج الإسلامي، ووجود بعض الآليات في سوق المال تعمل وفق المنهج الإسلامي وأيضا وجود جامعة إسلامية متطورة في ماليزيا تتفاعل مع متطلبات العصر وتخدم قضايا التنمية.

وبالرغم من المكانة الهامة التي يتبوأها الإقتصاد الماليزي كنموذج إسلامي قادر على الصمود والمنافسة الخارجية، واعتباره نموذجا إسلاميا في التنمية يمكن للدول الإسلامية أن تحدو حدوه، إلا أن هناك بعض الإنتقادات الموجهة لهذا الإقتصاد خاصة في مجال البنوك والصيرفة الإسلامية، فقد ذكر في هذا الشأن الباحث سليمان عبد الله ناصر على هامش مؤتمر المصرفية الإسلامية في اليمن أن الإعتراضات على تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا كثيرة أهمها وأكثرها، شرعية وقليل منها تشغيلية. ومن الإعتراضات الشرعية يذكر:

- مسألة الموافقة الشرعية على إنشاء النوافذ الإسلامية، حيث أن البعض يقر بأنه لا يجوز إنجاز نوافذ إسلامية في بنوك هي أصلا غير إسلامية، حيث إن البنوك التقليدية تعتبرها أسلوبا تسويقيا لجذب المسلمين في ماليزيا.
- مسألة الموافقة الشرعية على وضع معايير يقال فيها إنه لا يجوز الإستثمار في مشروع ما، حيث أن الماليزيين يقولون أنه إذا تم الإستثمار في مشروع

نشاطه حلال بنسبة ثمانين في المائة على سبيل المثال فإنه يكون حلالا، شريطة أن يتم خصم العشرين في المائة من الأرباح والتبرع بها، والبعض الآخر يقول أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الإستثمار في أي مشروع إلا إذا كان نشاطه ورأس ماله حلال متوافق مع الشريعة الإسلامية مائة في المائة.

- بيع الدين وبيع العينة والمتاجرة بالصكوك وخلق مشتقات، هذه كلها مسائل مختلف عليها أصدر فيها كثير من العلماء تصاريح قوية بالتحفظ عليها، آخرها تصريح تقي الدين عثماني الذي قال أن 85% من الصكوك لا تتوافق مع الشريعة.

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك الكثير من الدروس المستخلصة من التجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة نذكر منها:

1- أنها نفذت برامج محددة في إطار فلسفة وسياسة موجهة من طرف الحكومة: فقد عملت على تنفيذ برنامج لتنمية الأسر الأشد فقرا، وهذا برنامج يقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء كما زادت الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية، حيث تم إنشاء المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم بعضها وتحسينه، فوفرت المياه والكهرباء والصرف الصحي.

2- تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق الاجتماعية، حيث عمل برنامج أمانة أسهم البوميبترا على تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين(البوميبترا).

3- قامت مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من مختلف الولايات بتنفيذ برنامج(غير حكومي) سمي برنامج أمانة اختيار ماليزيا بهدف تقليل الفقر المدقع بواسطة زيادة الدخل الأسري للأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض للفقراء بدون فوائد، بينما قدمت الحكومة لهذا البرنامج قروض بدون فوائد أيضا لتمويل مشروعاتها.

4- إعانات مالية للفقراء من طرف الحكومة للأفراد والأسر لمن يرعى أسرة أو

يعتني بمريض أو معوق أو عاجز.، زيادة على تنمية النشاطات الزراعية والصناعية المنتجة الصغيرة أو المتوسطة.

5- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن للفقراء في المناطق الحضرية عن طريق صندوق لدعمهم، وتخصيص اعتمادات مالية لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف.

6- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة(النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المدارس، الخدمات الصحية).

7- دعم الأدوية التي يستهلكها الفقراء وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لفتح المراكز الصحية العيادات الخاصة، فتحول اهتمام الدولة في المجال الصحي نحو الأرياف والمناطق النائية.

8- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء كالمدارس الدينية التي يتكفل بها أفراد الشعب وتساهم في تعليم وتشجيع الفقراء على البقاء في الدراسة.

وتبعا للمعلومات السابقة يمكن القول أن التجربة الماليزية تقدم مجموعة من الدروس يمكن الاستفادة منها وهي:

- استثمارها لمنظومة القيم التي حض عليها الإسلام والاستفادة منها في مجال الاقتصاد خصوصا.
- اعتماد طريقة الشورى من خلال نظم ديمقراطية تكرم حقوق الأفراد.
- تحقيق الانسجام بين العرقيات المختلفة والمتنوعة بتحقيق مصالحها كان عامل بناء.
- الاستفادة من الظروف العالمية السياسية لبناء الاقتصاد الوطني.
- الاعتماد على الذات والاستفادة من التكتلات الإقليمية. والتنمية البشرية ورفع كفاءة راس المال البشري.

- أهميـة تفعيـل الأدوات الاقتصادية والماليـة الإسلامية فـي مجـال التنميـة كالزكاة والوقف.
- ضـرورة تـوزع التنميـة على كل المناطق وكل الفئات، يقضي على ظواهر الهجرة والطبقية والشعور بالظلم وغيرها.
- اعتبـار البعـد الزمنـي لاسـتيعاب التقدم التكنولوجـي بـاعتبار ان المعرفـة تراكمية وإمكان القضاء على المشاكل برسم الخطط الدقيقة.

أزمة الديون الخارجية

في تأكيد على تحقيقها إنجازا اقتصاديا، أكدت الحكومة الماليزية أنها أنهت سداد كل ديونها التي اقترضتها من البنك الدولي في الفترة بين عامي 1965 و1999، وأنها لجأت إلى هذه القروض لتمويل مشاريع تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين.

وكانت كوالالمبور قد استدانت مبلغ 2.646 مليار دولار من البنك الدولي في الفتـرة المـذكورة، وتمكنـت مـن تسـديد آخـر الأقسـاط المسـتحقة. كما قامت الحكومة الماليزية بتسديد القروض التي أخذتها من البنك الآسيوي للتنمية البالغة نحو 1.285 مليار دولار وفق الجدول المتفق عليه، ولم يتبق منها سوى القسط الأخير البالغ نحو 124 مليون دولار.

كما أن القروض المحصلة كانت لتمويل مشاريع اجتماعية متنوعة مثل القضاء على الفقر، وتوسيع شبكة الطرق وتنمية المناطق القروية، ومشاريع أخرى لرفع المستوى المعيشي للمواطنين. وشدد على أن ماليزيا لم يسبق لها أن اقترضت أية مبالغ من صندوق النقد الدولي.

وبالتالي فإن عددا من خبراء الإقتصاد ومنهم الخبير الاقتصادي الدكتور بشير صوالحي وهو مدير العلاقات الدولية بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا يرى أن نجاح ماليزيا في التخلص من ديونها الخارجية يعود إلى اعتمادها على تطبيق أنجح نظم الإدارة العالمية الحديثة، سواء في إدارة شؤون الدولة أو

فيما يختص بالشؤون الاقتصادية. كما أن كوالالمبور جعلت سداد دينها الخارجي هدفا محددا سعت إلى إنجازه وطبقت لتحقيق ذلك معايير صارمة.

وتعد ماليزيا من الدول القليلة التي نجحت في تجنب الرجوع إلى البنك الدولي خلال أزماتها الاقتصادية، ولجأت إلى اتباع نظم المقايضة ومراقبة العملة ومحاربة الفساد والاحتكار، وفق خطة مرسومة ومحكمة مكنتها من كسر نظرية أن البنك الدولي هو المنقذ من الأزمات. وهو ما لم تسعى اليه الحكومة المصرية الجديدة بعد ثورة 25 يناير 2011.

وقد كان لتلك القرارات الماليزية الجريئة أثر كبير على استقلال القرار الاقتصادي الماليزي وتخلصه من الهيمنة الخارجية التي تتحكم في إدارة الديون ورفع الضرائب وإنقاص النفقات والميزانيات التي تتوجه للخدمات ورفاهية المواطن والرواتب ودعم السلع الضرورية.

في حين يرى باحثون اخرون مثل عمر غانم أن حرص الإدارات الماليزية المتعاقبة على البقاء بعيدا عن تكبيل البنك الدولي وسياساته التحكمية في منهجية الاقتصاد والسياسة، نبع من أن عناصر التنمية الماليزية لم تكن تشبه في حيثياتها أطوار التنمية في دول العالم الأخرى. وبالتالي فإن هذه التنمية قدر لها أن تكون مستقلة عن سياسات البنك الدولي التقليدية التي تحرم الدعم الحكومي للسلع الأساسية وتمنع منح التفضيلات لشرائح محددة في المجتمع، حيث كان هناك شعور بأن الرغبة في رفع فئة السكان الأصليين(الملايو) اقتصاديا وتعليميا سيصطدم في وجه محددات البنك الدولي التقليدية.

وقد كان رئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد مدركا لطبيعة قيود البنك الدولي، لذا فقد طور منظومة قانونية واقتصادية مهمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي لتعويض نقص رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى لضمان انخراط أكبر قدر من شعبه في معامل وشركات الاستثمار لغرض بناء قدراتهم تحضيرا لمشهد صيرورة ماليزيا كدولة متقدمة.

وتعد ظاهرة الفساد في ماليزيا ظاهرة روتينية شأنها شأن أي دولة نامية، لكن آليات مكافحة الفساد وأنظمة الرقابة التي اعتمدتها الحكومات الماليزية المتعاقبة عبر إطلاق اليد لهيئة مكافحة الفساد وإمدادها بالدعم اللازم والتقارير والبيانات، خفف كثيرا من مستويات الفساد والرشوة في البلاد.

ومنظومة الفساد في ماليزيا منظومة مسؤولة، فالمسؤولون الفاسدون في الإدارات الماليزية فسدوا حقيقة، لكن ليس على حساب الإنجاز والعطاء للمواطن والتنمية العامة للبنية التحتية ورأس المال البشري.

وتبرز قواعد التوجه شرقا التي وضعها مهاتير محمد واضحة في استثمار الموارد البشرية والمادية المتوفرة إلى أقصى حد دون إهمال، كواحدة من أبرز العوامل التي ساعدت ماليزيا على التخلص من ديونها الخارجية بحسب الدكتور صوالحي.

ويكفى للتدليل على ذلك انه في ماليزيا عام 1965 لم تكن هناك أي شجرة لزيت النخيل، وتم استيراد عدد منها في ذلك العام لتصبح ماليزيا على مدار السنوات العشر الأخيرة أهم مصدر لزيت النخيل، والحالة تنطبق على صناعات المطاط والأخشاب. وعلى صعيد الموارد البشرية فيمكن أي مواطن ماليزي يمضي على تخرجه الجامعي ستة شهور أن يتقدم بشكوى لمكاتب وزارة العمل ضد المؤسسات والشركات التي رفضت تعيينه، وهذا يفسر عدم وجود نسب بطالة عالية في ماليزيا.

ماليزيا والصكوك الإسلامية

واصلت ماليزيا الحفاظ على مكانتها كأكبر سوق لإصدار السندات الإسلامية(الصكوك) على مستوى العالم، بمبلغ إجمالي تجاوز 151 مليار دولار منذ انطلاق هذه الصناعة فيها.

ووفقا لبيانات صدرت عن دراسة على هامش المؤتمر العالمي للمصارف

الإسلامية الذي اختتم أعماله في سنغافورة، فإن دولة الإمارات احتلت المركز الثاني بعد ماليزيا بصكوك تربو قيمتها الإجمالية على 39 مليار دولار.

وأيدت هذه البيانات دراسة أخرى صدرت عن المعهد العالمي للدراسات -مقره الولايات المتحدة- قالت إن ماليزيا امتلكت نحو 70% من إصدارات الصكوك العالمية خلال العام 2012، تليها منطقة الشرق الأوسط بنسبة 22.5% ثم إندونيسيا بنسبة 2.9%.

وقد شهد عام 2011 ازدهارا لصناعة الصكوك الإسلامية، حيث تم إصدار صكوك بقيمة 85 مليار دولار على مستوى العالم، بزيادة قدرها 62% عن العام 2010.

ومن المتوقع أن يشهد العام 2013 زيادة كبيرة في حجم الصكوك -وفقا لمدير المؤتمر العالمي السنوي الثامن لصناديق الاستثمار والأسواق المالية الإسلامية الذي عقد في البحرين- حيث وصلت قيمة الصكوك خلال الربع الأول من العام 2012 نحو 43 مليار دولار، وهو ما يقرب من نصف إجمالي إصدارات الصكوك عام 2011.

وقد توقعت هيئة الأوراق المالية الماليزية توسع حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بمعدل 10.6% سنويا، ليصل إلى تريليون دولار بحلول عام 2020، وأن تبلغ حصة سوق الصكوك منها نحو 45%.

ووفق تقرير لهيئة الأوراق المالية الماليزية فإن صناعة الصكوك الإسلامية حققت نموا مطردا سنويا بنسبة بلغت نحو 22%، وباتت تشكل نحو 28% من حجم تداولات صناعة التمويل والصيرفة الإسلامية، كما حققت الصكوك الإسلامية نموا هائلا في ماليزيا حيث ارتفعت حصتها في سوق السندات عموما من 14.5% عام 2000، إلى نحو 42% من إجمالي السندات المستحقة نهاية عام 2011. ويتوقع أن يتوسع حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بمعدل 10.6% سنويا، ليصل إلى نحو تريليون دولار بحلول عام 2020،

وتبلغ حصة سوق الصكوك منها نحو 45% بنمو سنوي متوسط قدره 16.3% خلال هذه الفترة.

ويرى المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية(إسرا) الدكتور محمد إكرام الدين أن إقبال المستثمرين محليا ودوليا على سوق الصكوك الماليزية يرجع إلى النجاحات السابقة التي حققتها البلاد في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية، مما جعلها رائدا في هذا المجال حيث لا تزال تسيطر على أكثر من ثلثي تداولات هذه السوق على مستوى العالم.

وقد خصصت الحكومة الماليزية في ميزانيتها للعام 2013 حوافز ضخمة لصناعة التمويل الإسلامي من ضمنها الصكوك، لتعزيز موقعها كمركز عالمي في هذا المجال، حيث أنعشت سوقها بإصدار صكوك لأجل عشرة أعوام بدلا خمسة، وذلك لفتح الباب أمام فئات أخرى من المستثمرين. وشملت الحوافز التي قدمتها الدولة للتمويل الإسلامي خصم كل الضرائب على الاستثمارات العالمية التي تعتمد الصكوك الإسلامية لثلاثة أعوام مقبلة، كما مددت الإعفاء من ضريبة الدخل على إصدار الصكوك بالعملة المحلية حتى 2014، وخصصت دعما منفصلا وعلاوات للمنتجات الجديدة في هذه الصناعة.

ووفقا لرأى العالم الماليزي دكتور سوالحي فإن عوامل الازدهار التي حققتها صناعة الصكوك الإسلامية ترجع إلى تزايد ثقة العملاء بالمالية الإسلامية بشكل عام، والتي يُنظر لها على أنها تمثل نظاما ماليا أخلاقيا لا سيما مع الضربات المتوالية التي يتعرض لها النظام المالي الرأسمالي بالغرب. كما أن الخطط الطموحة التي وضعها القائمون على صناعة التمويل الإسلامي وخصوصا بماليزيا أسهمت في فتح شهية المستثمرين للإقبال على التعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما اتخذت ماليزيا تدابير وأحدثت تغييرات على التشريعات ذات الصلة لإزالة أو تقليل العقبات القانونية على المعاملات المالية الإسلامية، بما في ذلك

الصكوك، حيث اتخذت السلطات الخطوات الضرورية لتوفير الحياد الضريبي بين المعاملات الإسلامية والتقليدية، وأدخلت حوافز ضريبية لتعزيز جاذبية الصكوك للمستثمرين ومصدري الأوراق المالية والوسطاء.

وقد أكد تقرير نشرته صحيفة بيزنس تايمز الماليزية أن ماليزيا تبذل جهودا كبيرة وتقدم إعفاءات جمركية لتحافظ على موقعها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي يحتوي على أكبر سوق عالمية للصكوك الإسلامية، وتفعيل المصارف الإسلامية التي تعتمد عقودا متنوعة منها الوكالة والكفالة والمرابحة والسلم والإجارة.

ومن خلال القراءة الإقتصادية والسوسيولوجية للتجربة الماليزية في محاربة ظاهرة البطالة، إتضح أن النموذج الماليزي الناجح في مجال القضاء على البطالة لم يحقق نجاحه هذا بفضل تفرده وتميزه في المقومات الإقتصادية والطبيعية والبشرية التي يمتلكها هذا البلد. وإنما صنع نجاحه بفضل السياسات والإستراتيجيات الرشيدة التي قامت على أساس الإستغلال العقلاني للموارد المتاحة، والإعتماد على مبدأ المساواة والعدالة الإجتماعية في تلك الإستراتيجيات بأبعادها السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، التي ارتقت بالتجربة الماليزية إلى نموذج يحتذ به في تحقيق التنمية، وفي محاربة مختلف المشاكل التي من شأنها أن تعيق عجلة التقدم والتطور، كظاهرة البطالة مثلا. فكانت الدروس المستقاة من هذه التجربة منطلقا للعديد من الدول التي لازالت تتخبط شعوبها في مستنقعات موحلة من البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة وغيرها.

الفصل الرابع: الواقع السياسي الماليزي

شهدت نتائج الانتخابات العامة الماليزية التى جرت فى 8 مارس 2008 العديد من التحديات من قبل الأحزاب المعارضة، وذلك فى زيادة عدد مقاعدها فى البرلمان والولايات الماليزية، خصوصا بعد تقدم المعارضة الماليزية فى نحو 4 ولايات من أصل 13، وهى ولاية قدح، وكيلانتان، وبينانج، وسلانغور، وكذلك الحزب الإسلامى بينما خسر التحالف الوطنى(باريسان ناشونال) بقيادة رئيس الوزراء عبدالله أحمد بدوى قدرا كبيرا من الأغلبية البرلمانية التى كان يتمتع بها، وهى لأول مرة أن يفقد التحالف الحاكم أغلبية الثلثين لأول مرة فى تاريخه منذ استقلال ماليزيا 1957، حيث حصل على 63% من المقاعد - 140 مقعدا من أصل 222 مقعدا- وقد كان التحالف الحاكم يتمتع بحوالى 90% من المقاعد فى الانتخابات السابقة، حيث أنه حقق فوزا ساحقا فيها بمجموع 1981 مقعدا من أصل 219 المتنافس، وقد وصفت إحدى الصحف الماليزية تراجع التحالف الوطنى فى هذه الانتخابات بتسونامى السياسية.

وقد تنافس على تلك الانتخابات عدة أحزاب للسيطرة على أكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية، التى يبلغ عددها الإجمالى 222 مقعدا برلمانيا(بعد أن كانت فى الانتخابات السابقة 219 فتم إضافة ثلاثة مقاعد) و505 مقاعد فى المجالس التشريعية فى الولايات الماليزية المختلفة، باستثناء 71 مقعدا فى ولاية ساراواك التى قد عقدت الانتخابات فيها 20 مايو 2006، كما أن معظم الأحزاب رشحت عدة فئات من المرشحين، منهم المثقفون ورجال الأعمال والعلماء الدينيون، والمحترفون رجالا ونساء. كما أن عدد الناخبين فى هذه الانتخابات وصل إلى 10.922.139 ناخبا، من ضمنهم 221.085 ناخبا عبر البريد، وذلك استنادا للقوائم الانتخابية المعلن عنها.

والجدير بالذكر، أن ماليزيا تضم 30 حزبا سياسيا مسجلا بصفة قانونية، لعل أبرزها التحالف الوطنى(باريسان ناشونال)، والحزب الاسلامى(باس) الذى

توصل إلى حل لمعضلة تقلص شعبيته لدى الأقليات الأخرى غير المسلمة والتى تشكل نسبة لا يستهان بها داخل المجتمع الماليزى، رغم أن الاقلية الصينية التى تعيش فى ولاية كلنتان التى يسيطر عليها الحزب الاسلامى متقبلة للقوانين التى يطبقها الحزب، بل إن كثيرا من كبار التجار الصينيين أعربوا عن ارتياحهم التام فى ظل حكم الحزب الإسلامى، وفى ظل التعاملات الإسلامية التى ينتهجها، قاطعا الطريق على بعض منافذ الفساد والرشوة التى وجدت طريقا واسعا فى الولايات الأخرى.

وكذلك حزب العدالة، والذى أنضم إليه السياسى "أنور إبراهيم" نائب رئيس الوزراء السابق بعد خروجه من السجن وإسقاط معظم التهم التى وجهها له رئيس الوزراء الماليزى السابق "مهاتير محمد"، أما الحزب الثالث الذى يشكل ثقلا داخل اتحاد أحزاب المعارضة، فهو الحزب الديموقراطى(داب) وغالبيته من الصينيين. وتجدر الإشارة إلى أن حملة الانتخابات الماليزية لسنة 2008 تزيد بخمسة أيام عن مدة سابقتها. لسنة 2004 التى حددت فى ثمانية أيام فقط.

وفيما يلى عرض لأهم تلك الأحزاب:

أولا - الأحزاب المشتركة فى الائتلاف الحاكم(الجبهة القومية):

والتى أنشئت بالأساس من أجل القضاء على الصراعات العرقية، وهى: حزب التنظيم القومى للملايويين المتحدين، حزب التجمع الماليزى- الصينى، حزب المؤتمر الماليزى- الهندى، حزب الحركة الشعبية الماليزية، حزب الشعب التقدمى، حزب شعب ساراواك المتحد، حزب ساراواك التقدمى، حزب شعب ساراواك الاصلى، حزب البوميبراترا التقليديين، حزب العد الة الشعبية، الحزب الليبرالى الديمقراطى، حزب صباح التقدمى، حزب شعب صباح المتحد، حزب تنظيم شعب قادازان.

ثانيا- أما الأحزاب المعارضة فتتمثل فى:

حزب العمل الديمقراطى، الحزب الإسلامى الماليزى، حزب العدالة الوطنية، حزب العدالة الشعبى، حزب روح 46، الجبهة التقدمية الهندية، حركة الاتحاد الماليزى، حزب صباح المتحد.

ويتضح لنا مما تقدم أن هناك تعددية حزبية وسياسية حقيقية فى ماليزيا، تشكل أحد الأوجه الرئيسة للديمقراطية فى البلد.

وقد تلقى التحالف الحكم(الجبهة الوطنية) أو ما يعرف بـ"باريسان ناشيونال" ضربة قاسية بخسارة حزب أمئو 30 مقعدا من مقاعده فى مجلس النواب، وبخسارة حزب جمعية الصينيين الملايويين نصف مقاعده من 31 إلى 15 مقعدا، وبخسارة حزب المؤتمر الهندى الماليزى 6 من 9 مقاعد، وبخسارة حزب جيراكان الصينى 8 من 10 مقاعد وبالتالى فقد التحالف الحاكم لأول مرة قدرته على تغيير الدستور، وإن لم يفقد قدرته على تشكيل الحكومة وتمرير القوانين، وفى المقابل أرتفع رصيد المعارضة من 20 مقعدا فى البرلمان السابق إلى 82 مقعدا فى البرلمان الحالى. فقد تمكنت المعارضة من السيطرة على خمس ولايات الى جانب فوز الحزب الإسلامى بولاية كلانتان.

كما فازت المعارضة لاول مرة بأغلبية مقاعد مجالس ولايات قدح وسيلانجور وبيراك، ولم ينته الأمر عن ذلك فحسب إذ أنها فازت بولاية بينانج ذات الغالبية الصينية وذلك لم يتكرر منذ 40 عاما، ومنى التحالف الحاكم بخسارة مدوية فى العاصمة الفدرالية كوالالمبور التى لم يفز فيها إلا بمقعد واحد، بينما فازت المعارضة بالمقاعد العشرة الأخرى.

يذكر أن من أقوى الهزائم التى منى بها التحالف الوطنى فى هذه الانتخابات، هزيمة سامى فيلو، وزير الاشغال الماليزى، وهو فى الوقت ذاته رئيس مؤتمر الماليزيين الهنود، فى دائرة(سونغاى سيبوت)، بولاية فيرق، والذى كان يشغله منذ ما يقارب من 30 عاما، وقد وعد الوزير قبل الانتخابات بزيادة عدد الهنود فى خدمة القطاع الحكومى بعد الانتخابات، خاصة بعد إشغال التوترات

العرقية وأحداث الشغب التى سبقت الانتخابات حيزا واسعا بسبب قيام حركة ملايوية هندية تدعى(هاندريفت) قبل ثلاثة أشهر، وبالتالى تراجع التحالف الوطنى فى انتخابات هذا العام، ويعد الفوز الساحق لابنة السياسى أنور إبراهيم "نور العزة" التى لم يتجاوز عمرها 27 سنة على وزيرة المرأة والأسرة الماليزية "شهرزاد عبدالجليل" فى دائرة ليمباه بنتاى، بالعاصمة كوالالمبور من أقوى أنجازات حزب العدالة الشعبى.

الجدير بالذكر أن هذا الحزب لم يفز فى عام 2004 سوى بمقعد واحد بواسطة رئيسة الحزب السيدة "وان عزيزة إسماعيل" وهى زوجة "أنور إبراهيم"، أما فى هذه الانتخابات فقد حصلت على 31 مقعدا فى البرلمان، بينما أحرز حزب الحركة الديمقراطية 28 مقعدا، فى حين فاز الحزب الإسلامى بـ 24 مقعدا برلمانيا. وقد أشار أنور إبراهيم، نائب رئيس الوزراء السابق، والزعيم الروحى لحزب العدالة الشعبى بأن هذه الانتخابات تعد بفجر مشرق فى بناء مستقبل ماليزيا، وقال: "إن فوز المعارضة فى هذه الانتخابات يشير إلى أن الماليزيين يريدون حكما بديلا، يرضى الملايوى والهندى والصينى، لكى يعملوا سويا من أجل تطور وازدهار البلاد".

وبالرغم من الاخفاق الذى منيت به جبهة التحالف الحاكم- إلا أن بدوى قد رفض الاستقالة، بالرغم من المطالبات الكثيرة من قبل الزعماء السياسيين، وعلى رأسهم مهاتير محمد، وتعيين نائبه نجيب تون رزاق مكانه، لكن بدوى رفض التنحى عن كرسى الرئاسة حيث أكد بدوى أنه بالرغم من الخسارة إلا أن ذلك ليس نهاية العالم، مشيرا إلى أنه سيواصل الجهود من أجل أن يتخطى تلك المرحلة.

يذكر أنه تمت الدعوة إلى الانتخابات قبل موعدها الذى كان محددا في مايو 2009 وذلك لتفادى منافسة أنور إبراهيم الذى يخضع لحظر أى نشاط سياسى حتى أبريل المقبل، حسب رأى الكثيرين.

أسباب المعارضة في ماليزيا

إن ما تشهده البلاد من التوتر العرقى ومظاهرات فى الشوارع واستياء عام ناجم عن ارتفاع أسعار البترول، والسلع والبضائع المستهلكة والمواد الغذائية الأساسية، الأمر الذى تسبب فى تدنى شعبية رئيس الوزراء وعجزه عن حل مشكلات الغلاء وتفشى الفساد والرشوة. كما يشير بعض المحللين أن عدم الظهور البارز لقيادى التحالف الوطنى فى حملاتهم الانتخابية، وترفعهم فى مقابلة عوام الناس يعد أحد أسباب تراجع عدد مقاعدهم فى البرلمان والولايات الماليزية. وكذا شكوى كثير من الماليزيين الصينيين من تفرقة الحكومة فى معاملتهم المنحازة لصالح العرق الملايو، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والوظائف، وتقسيم الكعكة الاقتصادية، وتدنى الأوضاع والسياسية والدينية فى البلاد.

إضافة إلى زيادة معدل الجرائم فى البلاد، ناهيك عن دور بعض الأحزاب المعارضة فى التشكيك بنزاهة وشفافية الانتخابات، خصوصا بعد رفض الحكومة فى استعمال الحبر الفسفورى للتحرز من عدم انتخاب شخص واحد مرتين.

بالإضافة إلى أن التحالف الوطنى(باريسان ناشونال) واجه فضيحة جنسية بطلها وزير الصحة الماليزى، وسعت الحكومة الماليزية لاحتواء الازمة السياسية التى فجرتها فضيحة اعتراف الوزير فى ممارسته الجنس مع صديقته، والتى صورت داخل فندق فى ولاية جوهور، وانتشار القرص المدمج فى أنحاء البلاد، إذ قال: "أنا الشخص الذى ظهر فى الشريط"، فى إشارة إلى القرص المدمج.

إلى جانب الظلم الذى وقع على "أنور إبراهيم" المعارض لسياسة التحالف الحاكم- الذى يعد أحد السياسيين المعروفين فى ماليزيا حيث قضى- مدة 6 أعوام فى السجن بتهمتى الفساد المالى وممارسة الشذوذ الجنسى، غير أن

المحكمة العليا الماليزية أسقطت عنه الحكم فى سبتمبر 2004، وذلك بعد تنازل الدكتور مهاتير محمد عن كرسى رئاسة الوزراء، فأطلق عبدالله بدوى سراحه بعد انتهاء فترة حكمه، إلا أن تهمة الفساد لم تسقط عنه، الأمر الذى أعاقه عن قيادة حزبه والمنافسة على رئاسة الحكومة حتى شهر أبريل 2008، ويشير بعض المحللين السياسيين أن حل البرلمان الماليزى للانتخابات مبكرا، يعد لعبة سياسية لإبعاد أنور إبراهيم عن الانتخابات الحالية، كما أن أحزاب المعارضة دعت مؤخرا إلى رفع أجور القطاع العام ومواصلة تنمية المجتمع بإعطاء الأولوية لمعالجة مشاكل كل أفراد الشعب الماليزى دون تمييز بسبب العرق.

يذكر أن الأحزاب الرئيسية المعارضة للتحالف الوطنى هى حزب العدالة الشعبى بقيادة وان عزيزة، والحزب الاسلامى بقيادة عبدالهادى أوانج، وحزب الحركة الديمقراطية بقيادة ليم كيت سيانج والذى يمثل الملايويين الصينيين المعارضين فى البلاد، قد تحالفوا جميعا ضد التحالف الوطنى الذى يمثل 14 حزبا سياسيا، تحت مسمى(التحالف البديل)، وقد حاول هذا التحالف التنسيق فى كثير من الدوائر الانتخابية، ورسم استراتيجية جديدة فى استراتيجيات العمل السياسى، رغم الاختلاف الايدلوجى بين الحزب الاسلامى، وحزب الحركة الديمقراطية غير المسلمة.

بطبيعة الحال، تغير مجرى البرلمان الماليزى بعد ظهور هذه النتيجة غير المتوقعة فى تقدم الاحزاب المعارضة، وازدياد عدد كراسيها فى البرلمان، والذى يعده المحللون السياسيون حدثا تاريخيا فى الانتخابات الماليزية منذ استقلال البلاد.

ومع ذلك فإن هذا الأمر يدل على عمق التنافس السياسى بين الأحزاب السياسية الماليزية. المتمثلة فى وجود كتلتين متقابلتين. فمن جهة يوجد هناك الجبهة القومية التى تشكل الحكومة، وهناك الجبهة البديلة التى تشكل المعارضة من جهة أخرى، ويمكن تلمس ذلك من خلال نتائج الانتخابات، فضلا عن توفر المقومات الأخرى لقيام الديمقراطية، والتى تتمثل فى وجود

المشاركة السياسية والثقافة السياسية وقيام الأسس الفاعلة للمجتمع المدنى.

وبعد أن اتضحت معالم الخريطة التشريعية فى مجلس النواب الماليزى، يبقى على الجميع، خاصة أحزاب المعارضة، أن تؤكد للشعب الماليزى أنها قادرة على تحقيق طموحاته وتلبية رغباته وذلك عن طريق تكاتف الحكومة والمعارضة من أجل معالجة الثغرات التى تسببت فى "تأزيم" الامور ما بين طوائف الشعب الماليزى المختلفة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل دفع ماليزيا لتبوؤ مكانتها فى مصاف الدول المتقدمة، وهذا كله لن يتحقق إلا من خلال الإعلاء من قيم العدل والمساواة، ونشرها بين الجميع، على أساس أنه لا فرق بين الشعب الواحد بسبب الجنس أو اللون أو الدين. فهل تنجح الحكومة والمعارضة فى تحقيق ذلك!

وقد حاول تحالف الجبهة الوطنية الحاكم في ماليزيا(باريسان ناشيونال) تدارك موجة التغيير في أعقاب انتخابات عام 2008 التي خسر فيها غالبية الثلثين في البرلمان، لأول مرة منذ الاستقلال عام 1957، وذلك باللجوء إلى استبدال رئيس الوزراء الحالي نجيب عبد الرزاق برئيس الوزراء السابق عبد الله بدوي الذي قاد العملية الانتخابية، وخلال السنوات الأربع الماضية من حكمه حاول نجيب تقديم نفسه على أنه رائد التغيير من خلال رفع شعار "ماليزيا واحدة" بما تضُمه البلاد من أعراق، لاسيما الرئيسية منها(الملايو والصينيون والهنود)، ودشن مشروعين للنهوض بالبلاد داخليًا وخارجيًا، هما: التحول الاقتصادي والاجتماعي ومشروع الوسطية.

على الطرف الآخر أفرزت الانتخابات الثانية عشرة لأول مرة تكتلاً قويًا يقدم نفسه بديلاً عن التحالف الحاكم، وهو التحالف الشعبي(باكتان رعيت) بزعامة أنور إبراهيم الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد، قبل أن يحل الشقاق بينهما ويُفصل أنور إبراهيم من حزب المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو(أمنو) ثم يشكل حزب عدالة الشعب(بي كي آر).

ولاشك أن انتخابات العام 2013 تكون أهم انتخابات في تاريخ البلاد؛ حيث يكافح التحالف الحاكم لاستعادة غالبية الثلثين بينما يسعى التحالف المعارض لزيادة عدد مقاعده في البرلمان بما يمكّنه من تشكيل الحكومة وإن لم يتمكن فليس أقل من كسر هيمنة التحالف الحاكم على السلطة.

ويبلغ عدد المسجلين للانتخابات هذا العام نحو 13 مليون و300 ألف، منهم مليونان و300 ألف(21% من مجموع الناخبين) يدلون بأصواتهم لأول مرة، في حين تشكّل فئة الشباب دون الأربعين عامًا 42 % من مجموع الناخبين، ويتنافس حوالي 1900 مرشح لشغل 222 مقعدًا في البرلمان الفيدرالي و505 مقاعد في مجالس الولايات الثلاثة عشرة باستثناء ولاية ساراواك في القسم الشرقي من ماليزيا التي انتخبت مجلسها المحلي عام 2011.

وتُصنف الانتخابات التي تعقد في الخامس من مايو 2013 - وهي الثالثة عشرة منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني- على أنها مفصلية بالنسبة للكتلتين المتنافستين: تحالف الجبهة الوطنية والتحالف الشعبي المعارض، وإذا كانت نتائج الانتخابات العامة الثانية عشرة عام 2008 وُصفت بأنها تسونامي كسر احتكار التحالف الحاكم لغالبية الثلثين، فإن أكثر ما يميز الانتخابات المقبلة هو استعداد العقلية الماليزية لتقبل فكرة إمكانية التغيير؛ حيث لم يكن واردًا في حسابات الماليزيين سابقًا إمكانية تغيير الوضع القائم المتمثل بهيمنة الجبهة الوطنية والمحاصصة العرقية على السلطة، حتى إنه للمرة الأولى في تاريخ البلاد يحذّر قادة حزب المنظمة الوطنية للاتحاد الملايوي(أمنو) الذي يتزعم التحالف الحاكم من أن تفرز الانتخابات حكومة ضعيفة تعرقل النمو الاقتصادي والاجتماعي، واستشعارًا لهذه الأجواء يبدي التحالف الحاكم استعداده لنقل سلس للسلطة إذا ما جاءت النتائج على غير ما يتمنى. مع العلم بأن معظم المحللين يستبعدون سقوطًا مريعًا للتحالف الحاكم الذي يتشكل من ثلاثة أحزاب رئيسية تمثل العرقيات الرئيسية في البلاد(الملايوية والصينية والهندية)، لكنهم يجمعون على أن الانتخابات الماليزية التي كانت متوقعة

ومحسومة في السابق لصالح الغالبية المتمثلة في تحالف الجبهة الوطنية لم تعد كذلك اليوم، وأصبحت نتائجها خاضعة للتخمينات والتوقعات.

كما أنها المرة الأولى التي تتحول فيها الانتخابات من صراع بين تحالفين إلى صراع بين توجهين لحكم البلاد: قديم على أساس عرقي، ومستقبلي على أساس المواطنة بغضّ النظر عن الدين والعرق، وكلا التوجهين مثار للجدل في أوساط التحالفين الحاكم والمعارض. ولكن إذا ما فازت المعارضة فإن ذلك يعني إلى حد بعيد انتهاء السياسات التفضيلية والامتيازات لمن يُطلق عليهم أبناء الأرض الأصليين(بومي بوترا) الذين يشكّل الملايويون غالبيتهم الساحقة وهو ما تدعمه الدول الغربية، بل إن السياسة التفضيلية للملايويين كانت سببًا في تعثر الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين ماليزيا والاتحاد الأوروبي وكذلك مجموعة الآسيان والاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن ماليزيا تنتهج النظام البرلماني في الحكم فقد تحولت في هذه الانتخابات إلى نظام الحزبين، اللذين لهما قيادتان تتنافسان على الموقع الأول في البلاد، هما: نجيب عبد الرزاق رئيس الوزراء المنتهية ولايته، وأنور إبراهيم المعارض الشرس صاحب الطموح الجامح في الوصول إلى مقر إدارة السلطة في بوترا جايا، وتبلورت توليفتان حزبيتان لخوض معركة الانتخابات، هما:

الجبهة الوطنية

يتشكل تحالف الجبهة الوطنية "باريسان ناشينال" من ثلاثة عشر حزبًا أكبرها المنظمة الوطنية للاتحاد الملايوي(أمنو)، وهي القيادة التقليدية للتحالف وتحظى بالحصة الأكبر من مقاعد البرلمان، ويُعتبر نجيب عبد الرزاق أكبر المرشحين لرئاسة الوزراء وهو رئيس الوزراء الحالي وسادس رئيس للوزراء ونجل رئيس الوزراء الثاني عبد الرزاق حسين، وهناك توقعات باحتمال تكليف نائب رئيس الوزراء الحالي محيي الدين ياسين برئاسة الحكومة في حال

أخفق التحالف في استعادة غالبية الثلثين التي خسرها في الانتخابات السابقة، وقد حصل التحالف على 137 مقعدًا من أصل 222 مقعدًا هي مجموع مقاعد مجلس النواب في انتخابات 2008 موزعة على أحزابه وفق التالي:

- المنظمة الوطنية للاتحاد الملايوي(أمنو)، 78 مقعدًا.
- الجمعية الصينية الماليزية، 15 مقعدًا.
- حزب اتحاد السكان الأصليين، 14 مقعدًا.
- الأحزاب الأخرى، 30 مقعدًا.

ويسود انطباع واسع في ماليزيا بأن شعبية التحالف الحاكم تتآكل وأن وصول المعارضة للحكم ليس مستبعدًا نهائيًا، فقد قدّر مركز الحرية لقياس الرأي العام شعبية رئيس الوزراء بـ 61%، وشعبية التحالف الذي يتزعمه بـ 48%، يضاف إلى ذلك تصاعد الحديث عن الفساد المالي والإداري حيث صنف تقرير "جلوبال ويتنس ربورت" ماليزيا في المرتبة 65 من حيث الشفافية بعد أن كانت عام 1995 في المرتبة 25.

لكن هيمنة تحالف الجبهة الوطنية على مقاليد الحكم لأكثر من نصف قرن أكسبته خبرة طويلة في إدارة الحكم والانتخابات، عززها تقدم اقتصادي مستمر جعل من ماليزيا أحد النمور الآسيوية؛ حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي للبلاد منذ 1961 حتى العام 2011، 6.4% مع الإشارة إلى نمو كبير في التسعينيات أثناء حكم رئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد. واستمر النمو الاقتصادي الماليزي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، بما جعل هذا النجاح يؤكد قدرة الجبهة الوطنية على الإدارة والمنافسة الاقتصادية، وجعل من ماليزيا مركز استقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية، كما لاقى برنامجا التحول الاقتصادي والحكومي قبولاً محليًا وعالميًا، وهما يهدفان إلى جعل ماليزيا أكثر انتعاشًا اقتصاديًا واجتماعيًا بحلول العام 2020. وتعد ماليزيا واحدة من الدول ذات التنافسية العالية ومناخ استثماري متميز، ونمو اقتصادي مستمر. وصاحَب

السياسات الاقتصادية تطورات سياسية مهمة، منها: إلغاء بعض القوانين غير الشعبية مثل قانون الأمن الداخلي، والتعامل بصرامة مع المجموعة الفلبينية المسلحة التي دخلت ولاية صباح.

ومن أجل تحسين وضعه الانتخابي وظف تحالف الجبهة الوطنية الميزانية لصالحه، مثل اعتماد برنامج شراء الهواتف الذكية وبرنامج مساعدة الأسر ضعيفة الدخل بغضّ النظر عن العرق، وهذا يدفع بالبلاد إلى الغاء الانقسام العرقي. كما أن البرنامج الانتخابي للتحالف أعلن عن عزمه بناء مليون وحدة سكنية وتعزيز البنية التحتية في الريف ورفع معاشات موظفي الدولة.

التحالف الشعبي

يعتقد التحالف الشعبي إلى حد واسع أن مصير التحالف المعارض مرهون بنتائج الانتخابات الثالثة عشرة، فإما أن يزيد من عدد أعضائه في البرلمان(حاليًا 76 عضوًا) ويحافظ على تماسكه أو أن يستعيد التحالف الحاكم غالبية الثلثين وينفرط عقد المعارضة؛ ولذلك فإن المعارضة ليست فقط تعول على الانتخابات الحالية لزيادة مقاعدها وإنما تعتبرها مسألة حياة أو موت، وقد تجاوزت تهم الشذوذ لزعيمها أنور إبراهيم، وحققت تقدمًا في إقناع الحزب الإسلامي باعتماد برنامج سياسي أكثر اعتدالاً وترشيح مسيحيين لتمثيله في الانتخابات، وتمكنت المعارضة لأول مرة من حكم خمس ولايات من بين ثلاث عشرة ولاية ماليزية، وهي تسعى لتجديد ولايتها على اثنتين من هذه الولايات الخمسة التي فازت بها أول مرة في الانتخابات الماضية إحداها(سلنجور) بيد الحزب الإسلامي، والثانية(بينانج) بيد حزب العمل الديمقراطي، أما الأحزاب المشكلة للتحالف الشعبي وثقلها في البرلمان السابق فهي الآتي:

- حزب العدالة الاجتماعية-23 مقعدًا.

- حزب العمل الديمقراطي(داب) الذي يهيمن عليه الصينيون، 29 مقعدًا.
- الحزب الإسلامي الماليزي(باس)، 23 مقعدًا.
- الحزب الاشتراكي الماليزي، مقعد واحد.

كانت بداية تشكيل تحالف المعارضة في انتخابات 1999، وانفرط عقده في انتخابات 2004 بسبب الخلاف على دور الإسلام في الحكم، وفي انتخابات 2008 تم إحياء الائتلاف مرة أخرى وحقق تقدمًا متميزًا بنسبة 37% من مقاعد البرلمان و47% من أصوات الناخبين، وهو ما وُصف بالتسونامي بالنسبة للتحالف الحاكم.

لكن أحزاب المعارضة لا يَجمع بينها سوى تحدي التحالف الحاكم وتكافح من أجل التغلب على خلافاتها الإستراتيجية والفكرية؛ ففي أوج الدعاية الانتخابية التي يفترض التركيز فيها على تفاهمات أحزاب المعارضة أعلن الحزب الإسلامي(باس) أنه لن يسمح لصيني(غير مسلم) بالوصول إلى رئاسة الوزراء، وألمح إلى تمسكه بحقه في تسمية رئيس الوزراء المقبل بما يعني ضمنيًا التحفظ على أنور إبراهيم، ورفضه السماح باستخدام لفظ الجلالة(الله) من قبل المسيحيين وغالبيتهم من أنصار حزب(داب) الصيني، وهي قضية إشكالية في ماليزيا. يضاف إلى ذلك خلاف حزب العدالة الاجتماعية الليبرالي بزعامة أنور إبراهيم مع الحزب الإسلامي فيما يتعلق بتطبيق الحدود، وقد ظهرت إعلانات كثيرة ضمن الدعاية الانتخابية تحذر المسيحيين والصينيين من القبول بالحزب الإسلامي المحافظ، كما أن بنية أحزاب التوليفة المعارضة تهدد استمرارها؛ فحزب العدالة الشعبية بزعامة أنور إبراهيم يعتمد على التنوع العرقي بينما تهيمن الأقلية الصينية على حزب العمل الديمقراطي(داب) وأصحاب التوجه الإسلامي على حزب(باس) الإسلامي الذي ينادي بتطبيق الشريعة.

ويحظى تحالف الجبهة الوطنية بدعم الغالبية الملايوية في البلاد والتي تقدر نسبتها بحوالي 60%، وهذا الدعم يعود إلى السياسة التفضيلية لما

يسمى(بومي بوترا) أو أبناء الأرض الأصليين وتضم الملايويين وغيرهم من السكان الأصليين، ويتعهد التحالف بالمضي قدمًا في هذه السياسة إذا ما استمر في السلطة، وساهم حزبا الجمعية الصينية الماليزية والمؤتمر الوطني الهندي الماليزي المنضويان تحت لواء التحالف الحاكم في تعزيز قاعدته السياسية.

ومن أجل الحفاظ على استمرار التحالف كان على حزب أمنو أن يقدم تنازلات كبيرة خلال السنوات الأربع الأخيرة لصالح الأقليات(الصينية والهندية) تمثلت في تسهيلات اجتماعية واقتصادية وسياسية ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية، وفي الحملة الانتخابية قدم وعودًا كثيرة بشأن المساواة السياسية، بما أظهره وحزب عدالة الشعب يستقطبان الأقليات الصينية والهندية مقابل تنازلات إستراتيجية، وقد ذهب تحالف المعارضة إلى أبعد من ذلك حين لمس برنامجه الانتخابي مناطق حساسة للغاية مثل القضاء على التمييز العرقي، بما يعني وجود نوايا لإلغاء السياسات التفضيلية لأبناء الأرض الأصليين "بومي بوترا"، والذي قد يهدد بانفراط عقد التحالف بسبب معارضة الحزب الإسلامي لمثل هذا التوجه.

وفق تقديرات رسمية وغير رسمية فإن نسبة المسلمين في ماليزيا تزيد عن 60% بقليل، بينما تبلغ نسبة الصينيين نحو 22% بقوة انتخابية تصل إلى ثلاثة ملايين صوت يشكّلون ربع الأصوات، وتزيد نسبة الهنود عن 7%، والباقون موزعون على أعراق وديانات مختلفة، وبحسب دراسة صدرت عن مجموعة الأزمات الدولية فإن المسألة العِرقية تبدو حاسمة في توجهات الناخبين الماليزيين، وهو مشهد لم يعد خافيًا على أي مراقب لهذه الانتخابات، لكن ما تُحذّر منه قيادات مسلمة هو حالة الاستقطاب الانتخابي بين الأحزاب الممثلة للغالبية الملايوية، سواء بين المسلمين أنفسهم أو بما يتعلق بالعرقيات من أصول صينية وهندية، فبالإضافة إلى تعزيز هذا الاستقطاب من نفوذ هذه الأقليات فإن انقسام القوة الملايوية المسلمة إلى ثلاثة تكتلات رئيسية من

شأنه منح العرقية الصينية على وجه الخصوص نفوذًا سياسيًا كبيرًا جدًا بعد الانتخابات، خاصة إذا عرفنا أن قوة العرقية الصينية في البرلمان السابق كانت 52 عضوًا موزعين على تحالفي الحكم والمعارضة، وهي قوة يمكنها تغيير المعادلة السياسية والعرقية في البلاد إذا ما تعززت بتنسيق بسيط بين أطرافها، هذا فضلاً عن قوتها الاقتصادية المهيمنة على القطاع الخاص حيث سبعة من بين أكبر عشرة أثرياء في ماليزيا هم من أصول صينية.

وذهب الزعيم الماليزي المخضرم مهاتير محمد إلى أبعد من التحذير من حكومة ضعيفة قد تفرزها الانتخابات إذا لم يحقق التحالف الحاكم غالبية الثلثين، وحذّر من تحول ماليزيا إلى دولة إسلامية فاشلة بعد أن أصبحت نموذجًا للتنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي من بين 56 دولة إسلامية، وهذه التخوفات لها ما يبررها بالنظر إلى أن أي تغيير مفاجئ في السياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية والأمنية التي بُنيت على مدى أكثر من نصف قرن قد يتسبب في خلل اجتماعي وأمني سيليه حتمًا اهتزازات ارتدادية ستؤثر سلبًا على ثالث أقوى اقتصاد في آسيا، يضاف إلى ذلك التلويح المتكرر من قبل قادة المعارضة بربيع ماليزي على غرار الربيع العربي إذا لم تكن الانتخابات نزيهة وشفافة، كما أنه من غير المتوقع أن يقبل التحالف الحاكم بهزيمة كبيرة إذا ما وقعت.

وعلى الجانب الآخر استجابت الحكومة الماليزية لمطالب المنظمات غير الحكومية بإجراء تعديلات على النظام الانتخابي العام الماضي، وسمحت لست عشرة منظمة غير حكومية بمراقبة الانتخابات، ودعت أيضًا منظمة "آسيان" للمشاركة في الرقابة على الانتخابات؛ ما من شأنه تخفيف الانتقادات الموجهة لها(أي للحكومة).

لكنها مكنت إلى حد كبير المؤسسات والجمعيات المتهمة بتلقي دعم غربي والتي يقودها تحالف المنظمات غير الحكومية الذي يحمل لواء الإصلاحات الانتخابية ومحاربة الفساد ويتخذ من "التنظيف" شعارًا له، وكثيرًا ما اتهم

بالعمل بالوكالة نيابة عن التدخل الغربي السافر في الشؤون الداخلية الماليزية؛ حيث إن الحكومة الماليزية تتعامل بحساسية كبيرة مع أية محاولة للتدخل في شؤونها خاصة في ما يتعلق بالنظام السياسي، وطردت مؤخرًا عضوًا في مجلس الشيوخ الأسترالي بسبب مشاركته في مظاهرة مليونية نظمتها المعارضة، بعد أن احتجزته لساعات في المطار ومنعته من دخول البلاد.

وكشفت الصحافة الماليزية عن تلقي تحالف المنظمات غير الحكومية مساعدات أميركية، ويقدم تحالف "التنظيف" دعمًا مفتوحًا لأنور إبراهيم وتحالفه المعارض، وتخضع رئيسة تحالف التنظيف الهندية الأصل أمبيغا سريمبيسيفان لضغوط كبيرة بسبب الكشف عن تلقيها دفعات من الأموال الأميركية، وقد ربطت دفعات التمويل بحملة التشكيك بمصداقية لجنة الانتخابات العامة بعد أن كانت هجمات المنظمات غير الحكومية الإعلامية تتركز على الحكومة.

وعلى الرغم من أن القضايا الداخلية هي محرك الانتخابات الماليزية فإنها كذلك تعكس التنافس الأميركي - الصيني في البلاد، فقد دفعت الأزمة المالية العالمية والخسارة الانتخابية عام 2008 رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق إلى التوجه نحو بكين سعيًا وراء استثماراتها والحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي لماليزيا، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للمواطن الذي هو هدف الانتخابات، فأصبحت الصين في عام 2011 أكبر شريك اقتصادي لماليزيا في منظمة آسيان، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 90 مليار دولار، كما أن الصين ممتنة لوالد رئيس الوزراء الماليزي الحالي الذي جعل من ماليزيا أول دولة غير اشتراكية في جنوب شرق آسيا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين عام 1974، وأُعلن العام 2014 عام الصداقة الصينية-الماليزية بمناسبة الذكرى الأربعين للعلاقات بين البلدين.

ولا شك أن الصين ترغب في مواصلة تعاملها مع الجبهة الوطنية مجددًا، وتخشى أن يتسبب فوز أنور إبراهيم الذي يُعتقد بشكل واسع أنه مقرب من

الولايات المتحدة في إرباك خمس سنوات من الاستثمارات المشتركة، وعلى مدى السنوات الماضية دأب إبراهيم على الانفتاح على الغرب لدعم وضعه السياسي، والتلويح داخليًا بربيع ماليزي، وتمكن من الحصول على تأييد عدد من القيادات الإسلامية في دول الربيع العربي. كما وُجهت انتقادات لحزب أنور إبراهيم وحليفه الصيني(داب) لتلقيهما مساعدات مالية وتدريب من قبل مؤسسات أميركية، مثل المعهد الجمهوري العالمي الذي يرأسه حاليًا جون مكين نائب الرئيس الأميركي السابق، وكثيرًا ما ربط الإعلام الماليزي بين إبراهيم والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وكانت صحيفة واشنطن بوست حذرت من تأثر علاقات الولايات المتحدة بماليزيا في حال إدانة أنور إبراهيم بتهم الشذوذ التي ما إن بُرّئ منها حتى صرح في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال بأنه يدعم سياسة حماية إسرائيل. والجدير بالذكر أن الدعم الأميركي للمعارضة لم يمنع مؤسسات مصرفية واستثمارية غربية وأمريكية من التحذير من الغموض الذي سيكتنف السوق الماليزية في حال فوز المعارضة.

وفي مقال نُشر في مدونته على الإنترنت، اعتبر توني كارتولوتشي - وهو أمريكي متخصص بالجغرافيا السياسية في منطقة شرق آسيا - أن الفضل في نجاح مسيرات المعارضة يعود للأموال التي يتلقاها أنور إبراهيم من وزارة الخارجية الأمريكية، وربط لوتشي الوضع المضطرب في ولاية صباح بسبب المسلحين الفلبينيين بالتحالف الأميركي- الفلبيني لمواجهة الصين، وقال: إن مانيلا تساهم في زعزعة استقرار المنطقة وإثارة البلبلة للدول المتحالفة مع الصين مثل ماليزيا، وأضاف أن الولايات المتحدة مصممة على أن تحذو بماليزيا حذو تايلاند وميانمار في تغيير النظام القائم وتنصيب قادة موالين لها من أجل مواجهة التمدد الصيني في جنوب شرق آسيا، وأن أنور إبراهيم يشكّل رأس حربة في ذلك.

وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات الثالثة عشرة فإنها أحدثت تطورًا نوعيًا في

العملية الديمقراطية، وأعطتها ديناميكية كانت تفتقر إليها في ظل هيمنة التحالف الحاكم على غالبية الثلثين.

أن انقسام الغالبية المسلمة في البلاد بين ثلاث كتل يصب في مصلحة العرقيات الأخرى، وإذا ما نجحت المعارضة فإن الغالبية الملايوية لن تصبح غالبية سياسية على أسس عرقية وإنما على أسس حزبية.

لا يزال الدستور الماليزي حصنًا للحفاظ على حقوق الغالبية، والذي يحتاج تعديله إلى غالبية الثلثين وموافقة المجلس الملكي الحاكم الذي يتشكل من تسعة ملوك لولايات تتمتع بحكم ذاتي ينتخبون ملكًا للبلاد بشكل دوري كل خمس سنوات.

ومن المستبعد أن تشهد العملية الانتخابية أعمال عنف معتبرة بما يحرفها عن مسارها، وهذا لا يمنع وجود مخاوف من الانزلاق للمحظور إذا ما رفض أي طرف نتيجة الانتخابات.

التحالف المعارض يبدو هشًا وغير متماسك من خلال حملته الانتخابية، ومن غير المتوقع أن يحافظ على تماسكه في حال الوصول للسلطة بسبب الاختلافات الإستراتيجية والفكرية بين أعضائه.

صحيح أن كثيرًا من المواطنين الماليزيين يعربون عن عدم رضاهم عن أداء الجبهة الوطنية لكنهم بالمقابل يبدون تخوفًا كبيرًا من نجاح المعارضة التي لم تُجرّب في الحكم من قبل.

وعلى الرغم من أن نجيب يتمتع بعلاقات جيدة مع العديد من القادة الغربيين فإنه لا يبدو مستعدًا للتحول عن علاقات متميزة مع الصين، وقد بدا التفاهم واضحًا بين بيكين وكوالالمبور في إدارة أزمة بحر الصين الجنوبي حيث لم تتعرض الصين للاستكشافات النفطية الماليزية في مناطق النزاع ولم تصعّد ماليزيا تصريحاتها تجاه ادعاءات الصين بملكيتها لهذه المناطق، خلافًا لمواقف

دول أخرى في المنطقة مثل الفلبين.

ويقف الناخب الماليزي بين خياري نجيب وأنور وفي الوقت نفسه يختار بين الصين والولايات المتحدة. وتعتبر تهم الفساد واحدة من مرتكزات المعارضة في حملتها الدعائية إضافة إلى العدالة الاجتماعية ورفض التمييز العرقي وهي نفس أجندة المنظمات الغربية المدعومة من الغرب.

إلا انه يمكن القول ان استهداف لجنة الانتخابات من قبل المنظمات غير الحكومية يهدف إلى نزع الشرعية عن الحكومة حيث إن لجنة الانتخابات هي المنوطة بسلامة العملية الانتخابية وشفافيتها.

أزمة صباح الماليزية

تتقاسم ماليزيا جزيرة برونيو مع سلطنة بروناي وإندونيسيا، وتعتبر صباح الولاية الأقرب إلى جنوب الفلبين المضطرب ما جعلها ملجأ لكثير من المهاجرين والمسلحين أحيانا. وقد أثارت أزمة المتسللين الفلبينيين إلى ولاية صباح والعملية العسكرية التي صاحبتها علامات استفهام كثيرة بشأن التوقيت ودافع "جيش سولو السلطاني" لتحدي سلطة الدولة الماليزية، وذلك على الرغم من السياق التاريخي بما يتعلق بعلاقة ولاية صباح بجزيرة سولو في جنوب الفلبين، ولم تعلن الحكومة الماليزية إطارا زمنيا لعمليتها العسكرية الواسعة، أو إمكانية حل سياسي باستثناء الطلب من المسلحين الاستسلام بدون شروط.

وقد فوجئ المواطنون الماليزيون بتصريح تصدر صحافتهم في 12 مارس 2013 منقول عن قائد شرطة ولاية صباح حين قال: إن وضعا متفجرا تم تفاديه بعد دخول نحو مائة فلبيني بينهم مسلحون إلى منطقتي لاهد داتو وسِمبورنا في ولاية صباح، وإن السلطات الماليزية فضلت الحوار لإقناع المتسللين بالعودة من حيث أتو. انتشر انطباع واسع أن هدف الدخلاء الفلبينيين هو المطالبة بزيادة أجرة الولاية لسلطان سولو الذي يقدر بألف وثمانمائة دولار، حيث إن تقليدا متبعا منذ أكثر من مائتي سنة بدفع أجرة

لسلطان سولو ورثتها الحكومة الماليزية عن الاستعمار البريطاني بناء على وثيقة تأجير موقعة في العام 1878 ولم تعد هذه الأجرة مجدية.

توالت تداعيات المشكلة بين تصريحات ماليزية تتسم بضبط النفس وأخرى للسلطان جمال الكرام الثالث - الذي يدعي الإرث السلطاني لجزيرة سولو في جنوب الفلبين - بتبعية الولاية لسلطنته، وحقه في استرجاعها، إلى أن أعلن عن مقتل عنصرين من قوات الشرطة الخاصة وإصابة عدد آخر إثر تعرضهم لكمين في القرية التي كان الدخلاء الفلبينيون يتحصنون فيها، وذلك بعد انتهاء مهلة أخيرة منحتها السلطات الماليزية للمتسللين بالعودة إلى بلادهم أو الاستسلام. وبمقتل الشرطيين الماليزيين انتهى الحديث عن عودة المسلحين وبقي شرط واحد لإنهاء الأزمة هو تسليم المسلحين أنفسهم للسلطات الماليزية ومواجهة مصيرهم.

وقد فوض رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق أمر التعامل مع الدخلاء الفلبينيين إلى قوات الجيش والشرطة، وفي المقابل أعلن السلطان جمال الكرام رفضه دعوة المسلحين للانسحاب من صباح وترك أمر التفاوض أو القتال للمسلحين بقيادة أحد أشقاءه عقبيمو الدين الكرام. وبعد شهر على الأزمة وصل عدد القتلى إلى أكثر من ستين شخصا بينهم عشرة من الشرطة الماليزية، ورفضت السلطات الماليزية عرض وقف إطلاق النار الذي أعلنه من طرف واحد السلطان جمال الكرام الثالث ودعا الحكومة الماليزية إلى الرد بالمثل.

ويقدر عدد المواطنين الفلبينيين الذين يعملون في ولاية صباح بحوالي ثمانمائة ألفٍ يعملون في المصانع والزراعة خاصة نخيل الزيت وقطاعي البناء والخدمات، كما يقدر عدد الفلبينيين في الولاية الذين تعود أصولهم إلى جزيرة سولو بما يزيد عن سبعين ألفا. ومن خلال التصريحات الماليزية والفلبينية يبدو واضحا تساهل السلطتين وغض الطرف عن الحركة السكانية بين جنوب الفلبين وولاية صباح الماليزية، وهو ما عبر عنه قائد الجيش الماليزي الجنرال ذو الكفل بن محمد زين أثناء تبريره عدم الكشف المبكر لتسلل المسلحين إلى

الأراضي الماليزية بأن أقرب نقطة فلبينية لا تبعد سوى 15 دقيقة في قارب تجاري أو سياحي، وأن السكان يتبادلون المعاملات التجارية وسط البحر.

لكن أحد رموز الحزب الحاكم "منظمة الاتحاد الملاوي الوطني" المعروفة اختصارا باسم أمنو حذر من التهديد الديموجرافي الذي تشكله عمليات التسلل لولاية صباح في الجزء الشرقي من ماليزيا، وذلك في ذروة العملية العسكرية التي أطلق عليها اسم "هيبة الدولة"، وبمشاركة كافة قطاعات القوات المسلحة والشرطة، ووصف رزالي حمزة عضو البرلمان الماليزي في بيان صحفي عمليات منح الجنسية بطرق غير شرعية لمواطنين فلبينيين في ولاية صباح بأنها نذير شر يهدد السيادة ويشكل خطرا على السكان الأصليين، في الوقت ذاته انتقد رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد الإجراءات الأمنية على الحدود خاصة المائية منها ودعا إلى تعزيز أمن الحدود. وعزز إعلانُ السلطات الماليزية مقتلَ أحد المتورطين في قتل رجال الشرطة على أيدي قرويين ماليزيين وجودَ توتر مجتمعي على الرغم من حرص السلطات الماليزية المستمر على بث شعور بالطمأنينة والهدوء، وعدم فرض حظر التجوال، ودعوة السكان إلى ممارسة حياتهم بشكل طبيعي، بل إن القلق من انفلات الأمور وإغلاق الأسواق وصل إلى أماكن بعيدة عن مناطق تحصن المسلحين الفلبينيين.

ولم يتوقف تفاعل العامل الديموجرافي على الفلبينيين والماليزيين وانضم إلى الجدل بشأن الوضع الامني منظمات ما يعرف بالسكان الأصليين، ففي ختام مؤتمر لمناقشة حقوق السكان الأصليين في آسيا عقد في كوالالمبور برعاية الأمم المتحدة في 12 و13 مارس 2013 كان لافتا دعوة بيان -تحدث بالنيابة عن السكان الأصليين في صباح- الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تقص للحقائق على أن تضم ممثلين عن صباح والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية. وانتقد منسق تحالف منظمات حقوق الإنسان في صباح أندرو أمبروس العمليات العسكرية الجارية هناك لما تشكله من مضايقات على السكان الأصليين وتحد من حركتهم دون أن يوجه الاتهام للمسلحين الفلبينيين عن ما

يجري، ما يشير من طرف خفي إلى أن المشكلة تكمن في وجود السلطة وليس في المتسللين، وهو مخالف للتصريحات الحكومية السابقة التي تبرر التدخل العسكري لمنع تغيير ديموجرافي في الولاية، كما حذر عضو البرلمان عن ولاية صباح عبد الرحمن دحلان من محاولة تدويل الأزمة.

بغض النظر عما يبدو استغلالا للأزمة انتخابيا من قبل الحكومة والمعارضة الماليزيتين فإن الاتهامات المتبادلة بينهما سوّقت نظرية المؤامرة حول ما يجري في صباح بقصد أو عن غير قصد. ففي الأيام الأولى للأزمة اتهم أحد قادة المعارضة الحكومة بفبركة الأزمة وتضخيمها للفت الأنظار عن فشلها وإخفاقاتها قبيل الانتخابات. وردت الحكومة بالتهديد بإحالة الزعيم المعارض للقضاء باعتبار هذه التصريحات قد تصل إلى درجة الخيانة الوطنية.

وقد شنت الحكومة حملة إعلامية مضادة استهدفت زعيم المعارضة أنور إبراهيم من خلال اتهامه بإقامة علاقات مع جماعة سلطان سولو، مستندة في ذلك إلى تقارير إعلامية فلبينية. وبمرور الوقت تحولت انتقادات المعارضة للحكومة إلى كيفية معالجة القضية والحديث عن إمكانية تفادي مقتل عناصر الشرطة لو أن الحكومة تعاملت مع القضية على أنها ليست مجرد مسألة دخلاء أو متسللين. وعادت بعد ثلاثة أسابيع لتغير خطابها بوصم الدخلاء بالإرهابيين، وتجاهلت إثارة القضية للنقاش في البرلمان، وعزز نظرية التآمر توقيت الأزمة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية الماليزية.

في ظل التراشق الحزبي المتبادل تراجع الاهتمام بالوضع الميداني وحقيقة ما يجري في المناطق التي أعلنت منطقة أمنية مغلقة. ولم تتمكن وسائل الإعلام الحكومية أو المستقلة ومنظمات المجتمع المدني من الوصول إليها على الرغم من الانتقادات المتزايدة بهذا الشأن؛ من ذلك القلق الذي أعربت عنه منظمة هيومان رايتس ووتش تجاه الوضع في صباح وانتقدت تطبيق قانون الإجراءات الخاصة للجرائم الأمنية ودعت إلى توجيه الاتهام للمعتقلين أو الإفراج عنهم. وفي بيان مشترك للعشرات من مؤسسات المجتمع المدني

الماليزية والفلبينية أعرب عن القلق ذاته تجاه ما يحصل في صباح خاصة بما يتعلق بالوضع الإنساني الغامض في المناطق المحاصرة.

وقد دخلت الحكومة الفلبينية على خط الأزمة منذ اليوم الأول وذلك بدعوتها المتسللين إلى الانسحاب من الأماكن التي سيطروا عليها وعرضت إرسال سفينة لإجلائهم، لكن جيش سولو السلطاني رفض هذا العرض وأظهر تحديا واضحا بالقول إن المدنيين والمسلحين من سلطنة سولو في أراضيهم وعلى الحكومة الماليزية التفاوض لتحديد مصير الولاية. وبعد اندلاع القتال عرضت مانيلا إرسال سفينتين إحداهما طبية لإجلاء الجرحى والنساء والأطفال لكن الحكومة الماليزية لم تتجاوب مع الطلب الفلبيني وحصرت حل الأزمة باستسلام المسلحين جميعا لقوات الأمن الماليزية، وذلك بعد أن غيرت الخطاب من نعتهم بدخلاء ومتسللين إلى إرهابيين.

ولعل ذلك يكون الجانب الإنساني الناعم من البعد الفلبيني في الأزمة، بينما يرى كثير من المراقبين أن نطاق المشكلة يتجاوز مجرد حلم باستعادة إرث تاريخي لسلطنة سولو التي كانت تهيمن على الأمور في جزر أرخبيل سولو في حقبة ما قبل الاستعمار إلى محاولة تحجيم دور ماليزيا الإقليمي بعد نجاحها في التوصل إلى اتفاقي سلام خلال الأشهر القلية الماضية، الأول على حدودها الشرقية في جنوب الفلبين والثاني على حدودها الشمالية في جنوب تايلاند، كما أن الاتفاق الموقع في منتصف أكتوبر الماضي بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو الإسلامية بزعامة مراد إبراهيم برعاية ماليزية أشعر جماعات ومنظمات أخرى بالتهميش، منها سلطان سولو وجبهة تحرير مورو الوطنية. أثار عرض زعيم جبهة تحرير مور الوطنية نور مسواري الوساطة بين ماليزيا ومسلحي سولو وجود تفاهم بين الجماعتين سبَبُه التهميش الذي يخشيان منه إذا ما تم تنفيذ اتفاق السلام بنجاح، فبعد تجاهل عرض مسواري للوساطة كشف عن تورط ماليزي في تسليح منظمته في سبعينات وثمانينات القرن الماضي في سعيها للاستقلال أو التوصل إلى حكم ذاتي لمسلمي جنوب

الفلبين، كما أن قادة من جبهة تحرير مورو الوطنية أعربوا عن عدم قدرتهم على السيطرة وضبط الآلاف من أبناء مناطق باسيلان وسولو وزامبوانغا الذي يستعدون للزحف على صباح.

وقد حاولت الحكومة الفلبينية في البداية حمل العصا من الوسط في أزمة صباح من خلال دعوة من وصفوا بالدخلاء إلى العودة إلى بلادهم وهو موقف يتماشى مع الموقف الماليزي، لكن مانيلا بدت في مرحلة لاحقة تتعامل مع القضية على أنها مسألة قومية فلبينية وأنها تدافع عن أرواح مواطنيها، وقد يكون ذلك مجاراة الرأي العام المحلي الغاضب من جهة وإضفاء شرعية على مطالب سلطان سولو من جهة أخرى لا على الطريقة المستخدمة لتحقيق هذه المطالب. فكان انتقاد مانيلا استخدام القوة مع طلب الاستسلام، واحتواء لتوتر الموقف بين مانيلا وكوالالمبور لم يكن أمام وزير الخارجية الفلبيني سوى موافقة ماليزيا في استخدام مصطلح الإرهاب ضد جيش سولو السلطاني. ولعل إحدى محددات الموقف الفلبيني في هذه الأزمة حرصها على تجنب انهيار عملية السلام التي بدأتها مع جبهة تحرير مورو الإسلامية في جنوب الفلبين وتأمل أن تلحق بها المنظمات الأخرى، حيث من المفترض أن يبدأ تنفيذ الاتفاق في أبريل المقبل كما أن البلاد تشهد انتخابات نصفية منتصف العام الجاري.

ويظهر من التصريحات الماليزية المتعاقبة التركيز على تجريم عملية اختراق الحدود دون المساس بالصبغة الاعتبارية لسلطان سولو، ولم تَرُدّ الحكومة على مطالب المعارضة باتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطان جمال الكرام الثالث، منها الامتناع عن دفع الأجرة التقليدية الرمزية التي ورثتها ماليزيا عن الاستعمار وتدفع بشكل تلقائي منذ أكثر من قرنين. وقد فسر ذلك برغبة الحكومة الماليزية في البحث عن إغلاق ملف صباح مع سولو إلى الأبد عن طريق السلطان وقد يكون بدفع مبالغ مالية غير معلنه تشجعه على تغيير موقفه؛ خاصة وأن ماليزيا كانت قد وعدت بالمشاركة في عملية التنمية في

جنوب الفلبين في حال نجح اتفاق السلام الذي رعته. وإن كانت الحكومة الماليزية تحاول من خلال آلتها الإعلامية دفع الحكومة الفلبينية لاتخاذ إجراءات عقابية ضد السلطان وجماعته، مثل إشادتها باعتقال 35 عنصرا من جيش سولو السلطاني أثناء محاولتهم العودة للفلبين والتلميح إلى أن الفلبين ستتعامل مع السلطان جمال الكرام وزمرته وفق القانون الجنائي الفلبيني.

أما بما يتعلق بالوضع الأمني في ولاية صباح فإن الطوق الأمني الذي فرضته القوات الماليزية برا وبحرا مرشح للاستمرار مدة طويلة. وأشار إلى ذلك قائد الجيش الجنرال ذو الكفل بن محمد زين، الذي شبه الوضع في صباح بالوضع في ولاية سراواك المجاورة أثناء أعمال العنف التي شنها الاشتراكيون في سبعينات القرن الماضي، ولم ترفع القوانين الشبيهة بالأحكام العرفية إلا بعد أن تم تفكيك المنظمات الاشتراكية المسلحة بالكامل، وقد يتسبب الوضع الأمني في المناطق التي فرض عليها حصار أمني إلى تأجيل الانتخابات فيها إلى وقت لاحق.

ويعتبر تراجع الطابع المحلي للنزاعات والصراعات أحد أبرز سمات النزاعات في العصر الحديث كما يقول خبراء في شؤون الصراعات، لتصبح الصراعات في مجملها اليوم إقليمية ودولية، ومع محاولة ماليزيا تجنب أي أبعاد إقليمية ودولية من خلال فرض طوق مغلق على الأزمة ميدانيا وإنسانيا وسياسيا فإن الأزمة أضفت كثيرا من التفاعلات الداخلية والإقليمية، وتركت نتائج أبرزها قد يتمثل في الآتي:

وبعد التردد الذي بدت عليه الحكومة الماليزية بذريعة إتاحة الفرصة لحل سلمي أظهر رئيس الوزراء حزما في التعامل ما وصفه بالأمن القومي الماليزي، وقد يحسِّن ذلك من شعبيته في الانتخابات التشريعية التي يجب أن تعقد قبل نهاية يونيو من العام الجاري، وذلك بعد أن كانت المعارضة تتهمه بالضعف، وتركز في حملتها الدعائية ضده بأن شخصية زوجته طاغية على شخصيته.

وقد نبهت الأزمة ماليزيا إلى ضرورة تعزيز أمن الحدود، ليس فقط مع الفلبين وإنما مع تايلاند كذلك، وذلك بعد أن كانت تسعى إلى التوصل لحلول سياسية في المنطقتين تجنبها وصول الشرر إليها.

وعلى الرغم من البعد الإقليمي للأزمة إلا أن ماليزيا نجحت في منع تدويلها، باستثناء تصريح الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة الحل السلمي ووقف العنف فإن دول الجوار خاصة أعضاء منظمة آسيان أبقت على صمتها دون تدخل؛ التزاما باتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول آسيان، باستثناء الموقف الفلبيني الذي تشابه أخيرا مع الموقف الماليزي من حيث نعت المتسللين بالإرهاب.

وقد نجح سلطان سولو في التذكير بالإرث التاريخي لسلطنته ووضعه الاعتباري حتى لو لم يتمكن السلطان جمال الكرام من تحقيق نتائج ملموسة على الصعيدين الميداني أو السياسي.

واتسم موقف الحكومة الماليزية بالضبابية تجاه السيادة على ولاية صباح، بما يعني أنها تركت الباب مفتوحا أمام إثارة القضية في أي وقت.

كما حركت أزمة المسلحين الفلبينيين مشاعر الأعراق الصغيرة أو من يوصفون بالسكان الأصليين في صباح وغيرها من الولايات الماليزية، وقد يكون ذلك من خلال أيد خارجية لها أجندة خاصة، أبرزها مسألة التبشير حيث إن بعض منظمات السكان الأصليين ذات الارتباط الخارجي حاولت الربط بين الوضع الأمني في صباح وبين قضيتي الهوية والدين، مع أن الرابط بين القضيتين مستبعد إن لم يكن غير وارد في أذهان الأطراف المنخرطة في الأزمة(مسلحو سولو والحكومة الماليزية والحكومة الفلبينية).

وسلطت الأزمة الضوء على الصراعات المحلية التي تعتبر واحدة من أبرز معوقات الوصول إلى هدف مجموعة آسيان في إقامة مجتمع موحد وسوق مشتركة لدول جنوب شرق آسيا بحلول العام 2015، حيث أن إنهاء الصراعات

الداخلية للدول العشرة الأعضاء في المجموعة شرط في دخول مجتمع الآسيان، وكانت ماليزيا قالت إنها تحاول مساعدة الفلبين في تجاوز أزمة الجنوب من خلال التوصل إلى اتفاق سلام في جنوب الفلبين.

ولقد دقت ادعاءات السلطان جمال الكرام الثالث بتبعية ولاية صباح لسلطنته جرس إنذار لأهالي صباح ومقر إدارة الحكم في بوتراجايا، خاصة أن الأمر يتعلق بالسيادة لا بالأجرة التقليدية التي يتقاضاها ورثة السلطنة، وذكّرت بمطالب فلبينية بهذه المنطقة كلما سنحت الفرصة، ولدى استقراء المواقف الفلبينية تجاه السيادة على صباح يظهر اضطراب والتقلب في المواقف الفلبينية وفق الوضع السياسي في كل مرحلة، ويمكن ختاما عرض تسلسل تاريخي مختصر للموقف الفلبيني من مسألة صباح، ففي عام 1658 منح سلطان برونوي القسم الشمال الشرقي من الجزيرة لسلطان سولو جمال العالم مكافأة له على المساعدة في كبح تمرد ضد سلطة برونوي. وشكل عقد تأجير منطقة صباح من قبل السلطان جمال العالم إلى شركة الهند الشرقية التي تحولت إلى شركة برونوي نقطة تحول تاريخية في 22 يونيو 1878، ونقطة الخلاف الكبرى في هذه الوثيقة هو ما يحمله عقد الإجارة من معنى التعاقب الدولي أو إجارة، علما بأن العقد ينص على المصطلحين وأنه مفتوح إلى الأبد.

وفي 22 يوليو 1878 أي بعد شهر من التوقيع على وثيقة تأجير صباح، وقع سلطات سولو على وثيقة التنازل عن كافة الصلاحيات السيادية على أملاكه إلى اسبانيا، وبذلك فإن سيادته على صباح تكون قد سقطت، لكن الفلبينيين يجادلون بأن صباح لم يرد ذكرها في هذه الوثيقة. وفي مارس 1885 تم التوقيع على بروتوكول مدريد بين اسبانيا وبريطانيا وألماني يقضي بتنازل إسبانيا عن أي ادعاءات لها في جزيرة برونوي والتي كانت تابعة لسلطة سولو.

وفي 29 أبريل 1902 وقع سلطان سولو جمال الكرام وثيقة تقضي بالتنازل عن سيادته على برونوي على الرغم من أن برتوكول مدريد والاتفاقيات السابقة تقضي بأن لا سياد له على المنطقة.

الداخلية للدول العشرة الأعضاء في المجموعة شرط في دخول مجتمع الآسيان، وكانت ماليزيا قالت إنها تحاول مساعدة الفلبين في تجاوز أزمة الجنوب من خلال التوصل إلى اتفاق سلام في جنوب الفلبين.

ولقد دقت ادعاءات السلطان جمال الكرام الثالث بتبعية ولاية صباح لسلطنته جرس إنذار لأهالي صباح ومقر إدارة الحكم في بوتراجايا، خاصة أن الأمر يتعلق بالسيادة لا بالأجرة التقليدية التي يتقاضاها ورثة السلطنة، وذكّرت بمطالب فلبينية بهذه المنطقة كلما سنحت الفرصة، ولدى استقراء المواقف الفلبينية تجاه السيادة على صباح يظهر اضطراب والتقلب في المواقف الفلبينية وفق الوضع السياسي في كل مرحلة، ويمكن ختاما عرض تسلسل تاريخي مختصر للموقف الفلبيني من مسألة صباح، ففي عام 1658 منح سلطان برونوي القسم الشمال الشرقي من الجزيرة لسلطان سولو جمال العالم مكافأة له على المساعدة في كبح تمرد ضد سلطة برونوي. وشكل عقد تأجير منطقة صباح من قبل السلطان جمال العالم إلى شركة الهند الشرقية التي تحولت إلى شركة برونوي نقطة تحول تاريخية في 22 يونيو 1878، ونقطة الخلاف الكبرى في هذه الوثيقة هو ما يحمله عقد الإجارة من معنى التعاقب الدولي أو إجارة، علما بأن العقد ينص على المصطلحين وأنه مفتوح إلى الأبد.

وفي 22 يوليو 1878 أي بعد شهر من التوقيع على وثيقة تأجير صباح، وقع سلطات سولو على وثيقة التنازل عن كافة الصلاحيات السيادية على أملاكه إلى اسبانيا، وبذلك فإن سيادته على صباح تكون قد سقطت، لكن الفلبينيين يجادلون بأن صباح لم يرد ذكرها في هذه الوثيقة. وفي مارس 1885 تم التوقيع على بروتوكول مدريد بين اسبانيا وبريطانيا وألماني يقضي بتنازل إسبانيا عن أي ادعاءات لها في جزيرة برونوي والتي كانت تابعة لسلطة سولو.

وفي 29 أبريل 1902 وقع سلطان سولو جمال الكرام وثيقة تقضي بالتنازل عن سيادته على برونوي على الرغم من أن برتوكول مدريد والاتفاقيات السابقة تقضي بأن لا سياد له على المنطقة.

وقد تغير وضع السلطان في عام 1915 عندما جردته الولايات المتحدة من جميع صلاحياته مع الإبقاء على لقب السلطان، وذلك أثناء احتلال الولايات المتحدة للفلبين بالكامل، ولم تكن الولايات المتحدة ترغب في مناطق بورنوي فأصبح السلطان يدعي اسميا تبعيتها له بما يناقد الوثائق السابقة. وفي عام 1935 نص الدستور الفلبيني على السيادة على جميع المناطق التي كانت تابعة لها تاريخيا بما يحمل معنى ما كان تحت سيادة سلطان سولو، وفي العام الذي يليه ألغيت سلطنة سولو لكن لم يتم التعرض لوضع السلطان، وبذلك اصبح سلطانا بلا سلطنة.

وخلال عام 1939 أقرت المحكمة العليا في برونوي أن وثيقة 1978 كانت بيعا وتنازلا عن السيادة وأن الأجرة التي تدفع للسلطان هي مقابل التنازل عن السيادة. وفي عام 1950 وافق مجلس الشيوخ الفلبيني على قرار بالإجماع الطلب من الحكومة العمل على إعادة صباح للسيادة الفلبينية. الا انه في عام 1957 قرر ورثة سلطان سولو فسخ عقد 1878 لتأجير صباح.

وفي عام 1962 سلم السلطان اسماعيل الكرام الحكومة وثيقة تخولها المطالبة باستعادة السيادة على شمال برونوي(صباح) وبموافقة الحكومة على استلام الوثيقة فإنها تكون أعادت الاعتراف ضمنيا بسلطان سولو الذي أدى اليمين الدستوري وتعهد باستعادة صباح بالطرق السلمية. وبعد ذلك بأربع سنوات وتحديدا عام 1966 أعلن الفلبيني فرديناند ماركوس اعترافه بماليزيا، وهذا يعني ضمنيا الاعتراف بأن صباح جزء من ماليزيا، وكان يهدف بذلك إلى تعزيز وحدة منظمة آسيان، لكن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كادت أن تنهار عندما كشف النقاب عن مجزرة جودبياه، وتبين أن الفلبين تدعم مشروع استقلال صباح بما يعني أن الاعتراف بماليزيا لم يكن إلا تكتيكا، وفي عام 1968 صدر القانون الجمهوري العام الذي يعتبر صباح جزءا من الفلبين ويسري عليها القانون، وفي 24 مايو 1974 توجت مانيلا باحتفال رسمي سلطان سولو وذلك بعد أن أصدر ماركوس مرسوما خول فيه سلطان سولو المطالبة بحقوق

الفلبين التاريخية على المناطق التي كانت تابعة لسلطنته.

وفي مؤتمر آسيان عام 1977 في كوالالمبور أعلن ماركوس سحب بلاده ادعاءات المطالبة بصباح من أجل استقرار الآسيان، وفي عام 1989 أعلن السلطان جمال الكرام تنازله عن المطالبة بصباح إلى الحكومة الفلبينية. وفي 24 مايو 2008 أقسم نور مسواري أمام سلطان سولو فؤاد الكرام الثالث على أن يعمل من أجل استعادة صباح وذلك في مؤتمر للسلام عقد في مدينة دافواو.

وفي 16 يوليو 2011 أقرت المحكمة العليا الفلبينية أن المطالبة بولاية صباح ما زالت قائمة ويمكن تفعيلها في المستقبل. وأخيرا وفي 20 فبراير 2013، نقلت الصحافة الفلبينية عن مسؤول في القصر الرئاسي قوله إن مانيلا لا تملك ما يثبت تبعية صباح لها، وفي اليوم ذاته دعا عضو في مجلس الشيوخ الفلبيني إلى تفعيل المطالبة بصباح، وقال إن مطالبة سلطان سولو بصباح تعتمد على مرجعية تاريخية قوية، لكن الرئيس الفلبيني بينينغو أكينو وسط الضغط الشعبي وخشية انهيار دبلوماسي مع ماليزيا وحرصا على الوضع المعاشي لـ 800 ألف فلبيني في صباح دعا المسلحين إلى العودة إلى سولو.

الفصل الخامس: مهاتير محمد..الساحر الماليزي

ولد مهاتير محمد في عام 1925 في ألور سيتار، بولاية قدح، وهو أصغر تسعة أبناء لأب معلم مدرسي وأم ربة منزل. والده "محمد إسكندر"، من أصول هندية حيث هاجر جد مهاتير من ولاية خير الله الهندية بينما جدته لأبيه ملايوية. أما أم مهاتير "وان تامباوان" فهي أيضاً ملايوية.

وخلال الحرب العالمية الثانية وأثناء الاحتلال الياباني لماليزيا، باع مهاتير فطائر الموز والوجبات الخفيفة الأخرى لتوفير الدخل لأسرته. التحق مهاتير بالمدارس العامة قبل أن يواصل تعليمه في كلية السلطان عبد الحميد في ألور سيتار. التحق مهاتير بعد ذلك بكلية الملك إدوارد السابع الطبية(التي أصبحت جامعة سنغافورة الوطنية) في سنغافورة، حيث حرر مجلة طبية طلابية، كما ساهم أيضا في التحرير بصحيفة "ستريتس تايمز" باسم مستعار هو " C.H.E. Det ". كان مهاتير أيضا رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين في الكلية.

وبعد التخرج في عام 1953، خدم مهاتير في الحكومة الماليزية الإتحادية كضابط خدمات طبية. تزوج ستى حازمة محمد علي وهي طبيبة وزميلة سابقة له في الكلية، في 5 أغسطس 1956، ثم ترك الخدمة الحكومية في عام 1957 ليمارس عمله الخاص به في ألور سيتار. ازدهرت أعمال مهاتير الخاصة، مما سمح له أن يمتلك سيارة "بونتياك كاتالينا" عام 1959 متخذاً سائق خاص من أصول صينية(في ذلك الوقت، تقريبا جميع السائقين في ماليزيا من أصول ملايوية، وذلك بسبب الهيمنة الاقتصادية للعرقية الصينية).

كما قام السيد مهاتير بعد تخرجه بالعمل في مهنة الطب بعيادته الخاصة، والتي كان يقوم بعلاج الفقراء بها مجانًا، كما عمل كضابط طبيب بسلاح الخدمات الطبية، وعُرف مهاتير باهتماماته السياسية، فانضم لتنظيم اتحاد الملايو حيث تدرج فيه حتى أصبح عضو المجلس الأعلى لتنظيم اتحاد الملايو الوطني.

مهاتير محمد والسياسة في ماليزيا

بدأ ظهور الدكتور مهاتير محمد في الحياة السياسية الماليزية في عام 1970، وذلك عندما ألف كتابًا بعنوان "معضلة الملايو"، انتقد فيه بشدة شعب الملايو واتهمه بالكسل، والرضا بأن تظل بلاده دولة زراعية متخلفة دون محاولة تطويرها، وكان في ذلك الوقت عضوًا في الحزب الحاكم، والذي يحمل اسم منظمة الملايو القومية المتحدة، وقرر الحزب منع الكتاب من التداول نظرًا للآراء العنيفة التي تضمنها، وأصبح مهاتير محمد في نظر قادة الحزب مجرد شاب متمرد لا بد أن تحظر مؤلفاته.

غير أن مهاتير سرعان ما أقنع قادة الحزب بقدراته، مما يدل على حنكته السياسية؛ فهو لم يغضب ويترك الحزب، وبالفعل صعد نجمه في الحياة السياسية بسرعة، حتى تولى رئاسة وزراء بلاده في عام 1981، وأتيحت له الفرصة كاملة ليحوِّل أفكاره إلى واقع عملي.

ولم يكن مهاتير محمد مجرد رجل سياسة، بل كان - أيضًا- مفكرًا له كتبه ومؤلفاته، وكان صاحب رؤية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده، ولقد استفاد مهاتير من كل ما حققته ماليزيا منذ الاستقلال من نجاحات واستثمرها وجعلها قاعدة لانطلاقته، ولم يرد الدكتور مهاتير أن يكون انطلاقه عشوائيًّا، بل بدأ يبحث في تجارب الدول الأخرى وخاصة الآسيوية، حيث اتسمت سياسته بالاتجاه شرقًا، واستقر اختياره على المعجزة اليابانية، فجعلها أمامه قدوة ومثلاً أعلى.. وقد كان توجُّه مهاتير محمد ناحية اليابان مستلهمًا من تجربة نجاحها ملحوظًا بشكل كبير، وقد صرح بذلك في العديد من المناسبات.

اختارت ماليزيا اليابان التي تحتل مكانة عالمية وإقليمية على كافة المستويات وخاصة التصنيعية، حيث تجاوز حجم إجمالي الناتج المحلي الياباني عدة مرات إجمالي الناتج المحلي لدول شرق آسيا مجتمعة، بما فيها الصين خلال فترة الثمانينيات، وكانت اليابان من الأسباب الجوهرية التي ساهمت في يقظة

وتوعية الشعب الآسيوي مما أطلق عليه "وهم التفوق الأوربي".

وكان رأي مهاتير محمد أن الاستراتيجية التي انتهجتها اليابان في إنتاج سلع جيدة بأسعار زهيدة ساهمت بشكل كبير في تحقيق تفوقها على المنتجات الأوربية والأمريكية ذات الأسعار المرتفعة، وبالتالي نجحت في السيطرة على أسواق آسيا وإفريقيا، إضافة إلى اتباع سياسة منهجية في التصنيع، وإيجاد قيادات تتمتع بمستوى علمي فائق، وتتميز بالتطور والإبداع، وعلى المستوى المعنوي نجد في اليابان الالتزام الأخلاقي والمهني بقيم العمل الآسيوية، مما يستتبعه التفاني والجدية في الأداء المهني.

في الانتخابات البرلمانية العامة لعام 1964، انتخب مهاتير محمد عضوًا في البرلمان عن دائرة "كوتا سيتار سيلاتان"، بعد أن هزم مرشح الحزب الإسلامي الماليزي، ولكنه خسر هذا المقعد في الانتخابات العامة التالية عام 1969، أمام مرشح نفس الحزب. وكان مهاتير قد أقيل من البرلمان في 12 يوليو بعد خطاب وجهه إلى رئيس الوزراء حينئذ تنكو عبد الرحمن بعد أحداث شغب 13 مايو 1969. في رسالته إلى تنكو عبد الرحمن، انتقد مهاتير الطريقة التي أدارت بها إدارة تنكو عبد الرحمن البلاد، حيث كانت تعطى الأولوية للمواطنين ذوي الأصول الصينية. ثم استقال مهاتير من عضوية حزبه في 26 سبتمبر.

بعد ذلك في عام 1970، كتب مهاتير كتابه "معضلة الملايو" الذي سعى فيه لشرح أسباب أحداث 13 مايو في كوالالمبور، والأسباب التي جعلت تقدم الملايو الاقتصادي سيئًا. حظرت حكومة تنكو عبد الرحمن نشر الكتاب على الفور، ولكن الحظر رفع بعدما أصبح مهاتير رئيسًا للوزراء في عام 1981.

في 7 مارس 1972، انضم مهاتير إلى حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، وفي عام 1973، عيّن كسناتور. في عام 1974، تخلى عن منصب السيناتور من أجل خوض الانتخابات العامة، حيث أعيد انتخابه بالتزكية في دائرة "كوبانج باسو"، وعيّن وزيرًا للتعليم. وفي عام 1975، أصبح واحدا من النواب الثلاثة

لرئيس حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة. في 15 سبتمبر 1978، عينه رئيس الوزراء حسين أون نائبًا لرئيس الوزراء، ثم عينه وزيرًا للتجارة والصناعة في تعديل وزاري.

لقد تسلّم مهاتير محمد السلطة بعد مرور أكثر من عقدين على الاستقلال، وفي هذه الفترة تم قطع خطوات مهمة في طريق الإصلاح والبناء؛ مما وفر له قاعدة تصلح للارتكاز عليها، وباختياره لليابان كنموذج تنموي تكشّف أمامه الطريق نحو المستقبل، وجاء دوره المفصلي في تاريخ ماليزيا، وهو كيفية إدارته للدولة، والقفز بها إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى.

ولعل أبرز ما يميز المرحلة المهاتيرية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عهده بلغت نسبة صادراتها من السلع المصنعة 85% من إجمالي صادراتها، وأنتجت 80% من السيارات التي تسير في طرقاتها، وأصبحت من أنجح البلدان في جنوب آسيا، بل وفي العالم الإسلامي بأكمله.

إذا نظرنا لهذه المرحلة نظرة تحليلية متعمقة نجد أن الدكتور مهاتير محمد انطلق في عدة محاور وفي وقت واحد، ولكنه قام بالتركيز على ثلاثة محاور بصفة خاصة، وهي: محور التعليم، ويوازيه محور التصنيع، ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي.

تطوير التعليم في فكر مهاتير محمد

كان اهتمامه بالتعليم منذ مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية؛ فجعل هذه المرحلة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، وتلتزم بمنهج تعليمي مقرر من الوزارة. كما تم إضافة مواد تُنمي المعاني الوطنية، وتغرز روح الانتماء للتعليم الابتدائي، أي في السنة السادسة من عمر الطفل. ومن بداية

المرحلة الثانوية تصبح العملية التعليمية شاملة، فبجانب العلوم والآداب تدرَّس مواد خاصة بالمجالات المهنية والفنية، والتي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم.

وإلى جانب ذلك كان إنشاء الكثير من معاهد التدريب المهني، التي تستوعب طلاب المدارس الثانوية وتؤهلهم لدخول سوق العمل في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتقنية البلاستيك، وكان من أشهر هذه المعاهد معهد التدريب الصناعي الماليزي، والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية، وقد أصبح له تسعة فروع في مختلف الولايات الماليزية.

كما واكب الاهتمام بالتعليم دخول ماليزيا مرحلة التصنيع، الأسمنت والحديد والصلب، بل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية(بريتون)، ثم التوسع في صناعة النسيج وصناعة الإلكترونيات، والتي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وتستوعب 40% من العمالة.

وكانت التسعينيات من القرن الماضي مرحلة نضج الثمرة، حيث وُضعت ماليزيا في قائمة الدول المتقدمة؛ ففي مجال التعليم، وتوافقًا مع ثورة عصر التقنية، قامت الحكومة الماليزية في عام 1996 بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة، بل في كل فصل دراسي.

وبالفعل بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 أكثر من 90%، وبلغت هذه النسبة في الفصول الدراسية 45%، كما أنشأت الحكومة الماليزية العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، وذلك من خلال مواد متخصصة عن أنظمة التصنيع المتطورة وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة التي لا تحدث تلوثًا بالبيئة.

كما تنفذ عملية التدريس والتعليم في هذه المدارس وفقًا لحاجات الطلاب

وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، ويساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة،كما تتيح مشاركة الطلاب في اختيار البرامج الدراسية، بجانب حرص هذه المدارس على التنويع والتطوير في أساليب التدريس، مثل الرحلات العلمية والأيام الترفيهية.

ولقد حددت الدولة أولوياتها بدقة، فإذا نظرنا إلى إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام 1996 على سبيل المثال نجده 2.9 مليار دولار، بنسبة 21.7% من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى 3.7 مليار دولار عام 2000 بما يعادل نسبة 23.8% من إجمالي النفقات الحكومية.

وكان إنفاق هذه المبالغ على بناء مدارس جديدة، وخاصة المدرس الفنية، وإنشاء معامل للعلوم والكمبيوتر، ومنح قروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد. وبالإضافة إلى الدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة، فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، وأصبح القانون الماليزي يعاقب الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

كل ذلك بجانب الحرص على الانفتاح، والاستفادة من النظم التعليمية المتطورة في الدول المتقدمة، وفي هذا السياق تم إنشاء أكثر من 400 معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج توءمة مع جامعات في الخارج، كما أتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية. إلا أن ما يستحق التسجيل ويدعو إلى الإعجاب، تلك الفكرة الجديدة التي قامت بها الحكومة الماليزية، عندما عملت على تقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وبين القطاع الخاص.

وقد كان لتلك الفكرة أعظم الأثر على الجميع؛ فلم تعد الحكومة الآن مطالبة بدعم كل الأنشطة البحثية بمفردها، بل شاركتها في ذلك المصانع والمؤسسات المالية والاقتصادية، كل حسب حاجته. وفي ذات الوقت لا تكاد تجد مركز

أبحاث يشكو من قلة الدعم الحكومي، وهذا إضافة إلى أن الدولة استطاعت أن توجه ما كان يمكن أن يصرف على هذه الأنشطة إلى مصارف أخرى مهمة. ومن جـراء ذلـك امتلكت المصانع الماليزيـة القدرة علـى التطويـر، بـل والابتكـار والمنافسة، وإثبات وجودها في الأسواق المحلية والعالمية.

ولـم تنـس الحكومة المرأة الماليزية، والتي حصلت على نصيبها من التعليم كالرجل تمامًا، بل تقدِّم الحكومة قروضًا بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، وتعطي الفقراء مساعدات مجانية لهذا الغرض.

وبـالتوازي مـع الاهتمـام بالتعليم، فقـد دخلـت ماليزيا في التسعينيات مرحلة صناعية مهمة، وذلك حين شجعت الصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصـة، وقـد كـان ذلـك بعـد أن توافـر لـديها جيـل جـديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة.

ومن أبلغ ما يبين نجاح الأداء الاقتصادي لماليزيا في الفترة المهاتيرية، ذلك التوسع الذي حدث في استثمارات القطاع الصناعي، حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى 220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي 54% من هذه المشاريع، بما يوضح مدى الاطمئنان الـذي يحملـه المستثمر الأجنبي لمـاليزيا مـن ناحيـة الأمـان، وبالتأكيـد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية 46% من هذه المشاريع.

وقد كان لهذه المشروعات عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية. أيضًا تحققت في فترة ولاية مهاتير محمد طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومته كعنصر مهم من عناصر خطته التنموية، وكان

يسميه "الاقتصاد المعرفي"، وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت.

والمثير للإعجاب أن مهاتير محمد كان دائمًا وفي كل المحافل الدولية يعتز بإسلامه، ويرجع نجاحه إلى تطبيقه لتعاليم الإسلام، وأنه ينطلق نحو النجاح بفهم عميق لجوهر الدين الإسلامي الذي يعلي من قيمة العلم والتقدم. فنجده في أحد خطاباته يقول: "إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت، وأحسنت استخدام ثرواتها ومصادرها المختلفة"، ووضح بأن على هذه الأمة أن تنشط في تحصيل العلوم وتقتحم مجال تكنولوجيا المعلومات حتى تستطيع أن تنافس تقدم الغرب في هذا المجال الحيوي والمهم في هذا العصر.

كما أن الدور الذي قام به مهاتير محمد في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بكل دول شرق آسيا لا ينكر؛ ففي نهاية التسعينيات تعرضت العملة الماليزية، وهي الرينجيت، إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي واسعة إلى خارج ماليزيا، وبالأخص من جانب المستثمرين الأجانب، وبدا أن النجاح الذي حققته على وشك التحول إلى فشل. وبعد بحث مستفيض للموضوع أصدر مهاتير محمد مجموعة قرارات تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم الدول لسياسة تعويم العملة تنفيذًا لنصائح صندوق النقد الدولي، ورغم ضغوط البنك الدولي أصر مهاتير على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة، وبفضلها اجتازت ماليزيا هذه الأزمة بأقل الخسائر، بل إن دولاً كثيرة درست سياسته، وحاولت تكرارها والاستفادة منها.

واجمالا يمكن التأكيد أن ماليزيا وصلت في عهد مهاتير محمد إلى ذروة مجدها وارتفع نصيب دخل الفرد فيها ارتفاعًا كبيرًا، كما تم تقليص حجم البطالة فيها بشكل ملحوظ، فاستطاع من خلال منصبه أن يتجه بالبلاد نحو نهضة

اقتصادية عالية حيث حقق نسب عالية جدا في معدل النمو الاقتصادي للبلاد، ورسم الخطط بحيث تصبح بلاده بحلول عام 2020 بلد على درجة عالية من التقدم الصناعي.

كما اعتمد مهاتير في فكره للتقدم بالبلاد على ركائز أساسية ويعد أولها بل في مقدمتها الوحدة بين فئات الشعب حيث إن سكان ماليزيا ينقسموا إلى السكان الأصليين وهم المالايا، وقسم آخر من الصينيين والهنود وأقليات أخرى كما سبق لنا، وأيضًا تواجد الديانة الأساسية وهي الإسلام بالإضافة للديانات الأخرى مثل البوذية والهندوسية، لذلك لزم التوحد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، والركيزة الثانية في خطة التنمية تمثلت في البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم، وثالثا العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها، كما قام مهاتير بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعًا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدمًا وأيضًا لتحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجي.

كما تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي ودفع بالمالاي نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، كما دفع بهم لتعلم اللغة الإنجليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، حيث كان يهدف لتفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر. فأصبحت تجربة ماليزيا في

النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية مهاتير محمد مثل تحتذي به الدول، ومادة للدراسة من قبل الاقتصاديين.

وقد تعرض الزعيم الماليزي مهاتير محمد للعديد من الانتقادات على مدار حياته السياسية حيث وصفه البعض بالديكتاتور ولكن جاء قرار استقالته وهو في قمة مجده لينسف هذا المعتقد حيث لم يستأثر بالحكم على الرغم من النجاح الساحق الذي حققه أثناء حكمه للبلاد، وظل مثيرًا للجدل من قبل الغرب نظرًا لتصريحاته اللاذعة الشديدة اللهجة دائمًا.

وكما سبقت الإشارة فقد قام مهاتير محمد بتأليف كتاب "معضلة الملايو" عام 1970، وهو الكتاب الذي أثار ضجة وقام فيه بانتقاد الشعب الملايو واتهمه بالكسل ودعا فيه الشعب لثورة صناعية تنقل ماليزيا من إطار الدول الزراعية المتخلفة إلى دولة ذات نهضة اقتصادية عالية، ولقد تم منع الكتاب من قبل منظمة الملايو القومية المتحدة ولكنه استطاع أن يتجاوز هذا.

كما قام بتأليف عدد آخر من الكتب منها كتاب "صوت ماليزيا"، و"صوت آسيا – زعيمان أسيويان يناقشان أمور القرن المقبل" هذا الكتاب الذي قام بالمشاركة بتأليفه مع السياسي الياباني شينتارو اشيهار، وموسوعة مهاتير، المتضمنة مجموعة من الخطب والأفكار التي صرح بها محمد مهاتير.

وقد قرر الزعيم الماليزي الانسحاب من السلطة وهو في قمة مجده بعد أن استطاع نقل البلاد إلى مرحلة جديدة متقدمة من النهضة الاقتصادية، وبعد قيامه برئاسة الوزراء لمدة 22 عامًا، وكان زعيم حزب الأغلبية في البرلمان الماليزي، فقد قرر اعتزال الحياة السياسية عام 2003 بعد أن أثبت للعالم إمكانية قيام دولة إسلامية بالنهوض اقتصاديًا بالاعتماد على شعبها والوحدة والتآلف بين جميع أفراده بمختلف دياناتهم وأعراقهم،وسلم مقاليد البلاد لخليفته عبد الله أحمد بدوي وهو في قمة نجاحه، وأصبح بعد ذلك الرجل الاقتصادي الحكيم والذي يعد منهجه السياسي والتنموي مرجع للعديد من

السياسيين والقادة في بلاده وفي جميع أنحاء العالم.

التحول الإقتصادي في عهد مهاتير محمد

وعن التحول الإقتصادي المذهل لماليزيا نعود للتأكيد انه كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في الفترة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الاستقلال عام 1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مرورا بقيام إتحاد ماليزيا في عام 1963 وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970، وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي. الماليزي عام 1983، وهي فترة يطلق عليها(فترة مفترق الطرق).

وقد أفرزت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة والمستضعفة التي همشها الاستعمار الانجليزي. وهذه المؤسسات قامت أساسا لخدمة طبقة المسلمين الملايو الفقراء، ولقد شجعت الحكومة مثل هذه المؤسسات، واستغلتها في خطتها الاقتصادية، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا.

إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية. مما دفعها إلى نهج خطة اقتصادية تبدأ من عام 1970 وتنتهي في عام 1990، والتي أطلق عليها اسم السياسة الاقتصادية الجديدة، هذه السياسة قامت على إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، والهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية الملايوة إلى 30%، والتي تكفل للمالاي المسلمين الحصول على نصيبهم من الإنتاج الاقتصادي. وقد وضح ذلك د.محمد مهاتير في قوله:(إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية. ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون

بلفظ(بوميبترا) يشكلون نحو 60% من مجموع سكان البلاد. لكننا عندما نتحدث عن الثروة، فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى. هذا الواقع الذي دفعنا لإلى أن تدشن في عام 1970 سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية.

وكملاحظة جديرة بالذكر أنه لم يتم هذه السياسة من خلال انتزاع ثروات الصينيين وضعها في يد الملايوين، ولكنه أتاح تنمية الثروة العامة للصيني والملايو وإن كان هذا الأسلوب يتيح نسقا أسرع في تنمية الثورة للعنصر الملايو للأهداف المعروفة، التي حققت مع انتهاء هذا الأسلوب، ومع بداية سياسات تحرير الاقتصاد الماليزي بعد أن اكتسب المالاي مهارات وخصائص جديدة.

وفي عام 1971، وفي إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها. كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، وهو البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 وكذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا.

ولكن هذه التوجهات لم يشفع لماليزيا في النجاة من فترات الأزمات، خاصة في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث وصل العجز في الميزانية إلى 17% وتراجعت معدلات التبادل بشدة في عام 1985.

وفي نهاية 1986 وصل الدين الخارجي إلى 85% من الناتج القومي الإجمالي، ووصلت نسبة خدمة الدين إلى 20% من إجمالي الصادرات، ودخل الاقتصاد في حالة ركود، وانخفض الاستثمار الخاص بنسبة 25%، وتقلصت أسواق الأسهم والعقارات في عام 1987، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من

المؤسسات المالية.

ولهذا أقدمت ماليزيا بدءا من 1986 بوضع إستراتيجية للتنمية من خلال خطة خمسية عمادها حفز نشاط القطاع الخاص لاعتباره المحرك الأساسي للنمو ولتحرير اقتصادها كما صرح بذلك رئيس الوزراء مهاتير محمد الذي تولى المسؤولية عام 1982م، قائلا: نحن في ماليزيا نؤمن بتحرير التجارة ورفع القيود عن الصادرات والواردات.

وقامت أيضا بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات في كافة القطاعات الاقتصادية، فركزت في ذلك على:

1 - مناخ الاستثمار بخفض الضرائب على أرباح الشركات وتخفيف القيود.
2 - إعادة هيكلة قطاع المشروعات العامة، من خلال وضع برنامج للخصخصة، مع وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة.
3 - اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وتقوية الجهاز المصرفي والمالي، ولزيادة كفاءة وعمق الأسواق المالية.
4 - وضع سياسة لسعر الصرف لتأمين القدر المناسب من المنافسة.
5 - اتخاذ موقف متحفظ حيال الاقتراض الخارجي، خاصة من الصندوق النقد الدولي الذي عرض عليهم نموذج التطوير، والإصرار على التعجيل في سداده، مع إعادة تمويل الدين القائم، فيقول د.مهاتير محمد: من المهم هنا بيان أن ماليزيا قد أعرضت عن نموذج التطوير الذي مدحته وقامت بالدعاية له الدول الشمالية من خلال البنك الدولي"المصرف الدولي للإنشاء والتعمير" والاتحاد العالمي للتسويق.

وقد أخذ الاقتصاد الماليزي في استعادة قوة الدفع المعهودة بدءا من عام 1987، كما مكنت السياسات الإصلاحية، من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه من الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة

جديدة بدء من 1990/ 2020، وتعرف هذه الخطة "الإستراتيجية 2020" والتي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020 ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991.

ومن هنا فإن ماليزيا تسعى من خلال هذه الخطة إلى تكثيف النشاط الصناعي على أرضها، ففي الستينات كان النمو يركز على الإنتاج الزراعي الذي يمثل 40% من الناتج، وكان إسهام القطاع. الصناعي 10% من هذا الإنتاج وكانت سلعتين(المطاط والقصدير) تشكلان 70% من الصادرات، وهذا التكثيف في النشاط الصناعي سيقوم باستهلاك كل المواد الخام التي تنتجها، وهذا يعني توفير ملايين من فرص العمل الجديدة من أجل تلبية حاجة النشاط الصناعي، وبهذا انخفضت نسبة البطالة إلى 3% وارتفع نصيب الفرد الماليزي من الدخل.

ويتم ذلك باستمرار ماليزيا في تحقيقها لمعدل نمو للناتج القومي الإجمالي 7.2% حتى نهاية الخطة في عام 2020، لأنه إذا استمر هذا المعدل على نفس وتيرة النمو، فسيرفع من معدلات الادخار والاستثمار القوميين، كما يؤدي إلى مضاعفة مستوى الدخل الوطني الماليزي إلى الحد الذي تهدف إليه الحكومة في عام 2020.

ومن هنا يمكن القول بأن ماليزيا قد صاغت أهدافا شاملة لجميع مناحي المجتمع والاقتصاد، فلم تقتصر على جانب دون آخر، إذ أن وصول ماليزيا إلى مصاف الدول المصنعة لا يعني الجانب الاقتصادي أو الصناعي فقط، وإنما يشمل أيضا نفس مستوى الرعاية الاجتماعية والثقافية التي وصلت إليها هذه الدول إن لم يزد عنها.

وعلى الجانب الآخر فقد أسست ماليزيا نظاما تشغيليا متميزا، ارتبط بالنظام التعليمي والتربوي. فحرصت الحكومة على عدم التفريط في المال العام، إذ تعمل على أن يعود كل دولار أنفقته في التعليم أو التدريب بالنفع على المجتمع ككل. فتقوم بالتوجيه إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

كما لا تترك الحكومة العامل أو الموظف دون إشراف منها، بل تعمل باستمرار على تدريبه التدريب الملائم، وتقوم بالدراسات الدائمة للوقوف على مستوى كفاءة العمل التدريبي والتعليمي في البلاد. كما تقوم مصلحة القوى العاملة بتشجيع العاطلين عن العمل على تسجيل أنفسهم لدى المصلحة لإتاحة فرص العمل.

لقد روجت بعض المؤسسات الإسلامية نظام الادخار الإسلامي والعمل به بين المسلمين، وذلك لترغيب المسلمين في الادخار والاستثمار في المشروعات الاقتصادية الماليزية. وكان المسلمين المالاي في ماليزيا بعيدين إلى حد كبير عن النشاط الاقتصادي الفعال لسبب غياب النشاط المؤسسي فيما بينهم، وبسبب عزوف أغلبيتهم عن التعامل مع البنوك التجارية الربوية إلا في حالة الاضطرار الشديد لذلك. فكانت هذه المؤسسات الادخارية الإسلامية بمثابة طوق النجاة الاقتصادي لهم. وأتاحت لهم فرصا كانوا محرومين منها.

وقد حققت هذه المؤسسات الأهداف التي أنشأت من أجلها، وروجت لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، فساعد هذا على إنشاء بنك إسلامي ماليزي، ثم تحويل المؤسسات الاقتصادية في ماليزيا إلى النظام الإسلامي في عام 1994، جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي، وقد لاقت هذه المؤسسات القبول والتشجيع من المسلمين المالاي، فقد قدمت حلا لإشكالية التعامل مع البنوك الربوية. كما قامت باستثمار مدخراتهم على الطريقة الإسلامية ووفقا للوسائل المشروعة دون استغلال أو غبن أو تدليس مما ساهم في تحريك دفة الاقتصاد الماليزي ودفعه إلى الأمام خطوة كبيرة.

أضف إلى ذلك أن نظام البنوك في ماليزيا وخلال فترة الاستعمار الانجليزي كان ربويا تجاريا خالصة، لسيطرة النظام الرأسمالي الغربي. وبعد استقلالها أدركت ماليزيا أن التعامل بالربا يعطل الحياة الاقتصادية، وهذا ما يحدث في الدول التي تشجع التعامل بالفائدة الربوية في بنوكها، فراحت تشجع التوجهات الإسلامية للبنوك فيها حتى تم إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام

1983 وتحويل كل المؤسسات المالية إلى النظام الإسلامي عام 1994.

ولم تدخر ماليزيا في هذا المجال وقتا في سبيل إنشاء وتطوير البورصات التي ترعى عمل كل من الأسهم والسندات، فرئيس الوزراء الماليزي يسعى لإنشاء بورصة عالية المستوى في جزيرة لوبوان الماليزية، كما تسعى ماليزيا في جذب الاستثمار الأجنبي في مجال الأسهم والسندات، وأن تكون المركز الإقليمي في هذا المجال. وذلك بهدف تدعيم نشاطها الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للفرد الماليزي إلى أكبر حد ممكن.

وعن برامج الخصخصة في ماليزيا، فقد جعلت الأولوية لعناصر المالاي في تملك المشروعات المخصصة، فكان موقفها الداعم لعناصر الملايو حكيما، هذا حتى يستطيعوا المشاركة في مجال المال والاقتصاد، وهو موقف لمصلحة الدولة والمجتمع ككل. فلو تركت ماليزيا شراء المشروعات لمن يزيد في السعر لاشترى العنصر الصيني والهندي جميع المشروعات ولظل المال حكرا عليهم طول العمر دون عنصر الملايو ولبرزت مشكلة الانفلات العرقي، وبالتالي تهديد الاستقرار الأمني في ماليزيا وربما قضت على الاتحاد.

وأخيرا وفيما يتعلق بجهود مهاتير محمد في سياسات الإصلاح في ماليزيا، فقد تناولت هذه السياسات جميع جوانب الحياة الاقتصادية، فحررته تحريرا كاملا من هيمنة الحكومة وقطاع العام، وقد دعم النظام ذلك في حدود الصالح العام، وهذا يتوافق مع النظام الإسلامي الذي يشجع الملكية الخاصة ويدعمها في حدود الصالح العام للمجتمع المسلم، فاعتبر الدولة مجرد حارسة للنشاط الاقتصادي ومنظمة له، ولم يجعلها كدولة تاجرة أو صانعة، فترك الاحتراف بالصناعة للأفراد، وللدولة شؤون الحكم والسياسة والدفاع والأمن.

الفصل السادس: صناعة البشر في ماليزيا

في فترة ما قبل الاستقلال كان تطور التعليم خاضعاً للأهداف العامة لسلطان الاستعمار بمعني(الحد من التغيير وإبقاء الوضع الراهن في مختلف المناطق في البلاد)، ولهذا لم تتوفر أي محاولة لتطوير نظام أو سياسة وطنية للتعليم، وهكذا فقد كانت أنظمة مدرسية مختلفة للماليزيين والصينيين والهنود لجميع المراحـل، وكـان الطـلاب مـن جميع الأجنـاس يـذهبون معاً إلـى المـدارس الإنجليزية فقط، حيث كانت مناهج التعليم في هذه المدارس تطبق النظام الإنجليزي.

وقد ظهرت الحاجة إلى توحيد الصف والتوجه إلى التربية والتعليم وإيجاد فلسفة مشتقة من حاجات ماليزيا، وفي عام 1956 أسست لجنة برئاسة بن عبد الرازق الذي أصبح فيما بعد أول وزير للتربية والتعليم وثاني رئيس وزراء في البلاد، لتراجع سياسة التعليم وتضع التوصيات بهدف وضع نظام وطني للتعليم مقبول لدى الشعب الفيدرالي عامة ويلبي حاجاتهم، ويعمل على النهوض بالأمة مـن النواحـي الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصـادية والسـياسية، ويجعـل اللغة الماليزية هي اللغة القومية في البلاد، ويحافظ على نمو اللغة والثقافة لجميع المجتمعات في البلاد.

وقد عُرِف تقرير اللجنة بتقرير رزاق، وأصبح أساساً لسياسة التعليم الحالية، ويؤكد التقرير على أن الهدف النهائي لسياسة التعليم في هذا البلد يجب أن يشمل جميع الأطفال من مختلف الجنسيات تحت نظام تعليم وطني، حيث إن اللغة الوطنية هي لغة التعليم، رغم اعترافنا بأن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف ليس بالسرعة، بل سيكون تدريجياً.

أما بخصوص محتوى التعليم فقد أوصى التقرير الابتعاد كلية عن الممارسات المتبعة والقائمة، ويقرر أن: "إحدى المتطلبات الجوهرية لسياسة التعليم هو تهيئة جميع المدارس الابتدائية والثانوية إلى المستقبل، وإلى آمال الماليزيين

وتطلعاتهم، ويعتبر أن الطريق لهذا هو تأكيد المحتوى المشترك في المقررات لدى جميع المدارس".

وقد أصبحت التوصيات الرئيسة في تقرير رزاق أساساً لنظام التعليم كما هي موثقة في قانون التعليم عام 1957.

وفي عام 1960 أقيمت لجنة المراجعة لتراقب التقدم في تنفيذ سياسة التعليم الوطني، وتوصلت إلى أن التوصيات الجوهرية في السياسة الجديدة مطبقة وملتزم بها، وقدمت اللجنة المراجعة عدداً من التوصيات، أهمها رفع سن ترك المدرسة إلى سن(15) سنة. وأصبح من الممكن من خلال الترفيع الآلي في المرحلتين الابتدائية وقبل الثانوية إلغاء امتحان القبول للمرحلة الثانوية في ماليزيا(M SS EE) وأصبحت توصيات لجنة المراجعة أساساً لقانون التعليم عام 1961، ومن مميزات نظام التعليم الحالي.

أولا: مراحل التعليم في ماليزيا

يشتمل التعليم العام في ماليزيا أربع مراحل رئيسة هي:

مرحلة ما قبل المدرسة، ومرحلة التعليم الابتدائي، ومرحلة التعليم الثانوي، ومرحلة التعليم العالي:

1- التعليم قبل المدرسة:

لقد اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996 التعليم فيما قبل المدرسة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من الوزارة.

ويتضمن ذلك المنهج خطوطًا عريضة وموجهات عامة لهذه الرياض تتعلق

بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد(البهاسا ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة الإنجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا(الصينية والهندية - تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

وتوجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة، وتدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص. وأشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة، الذي ظل يقدم خدماته منذ العام 1960، واتحاد دور ورياض الأطفال الماليزية، الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية منذ 1976.

2- مرحلة التعليم الابتدائي

ويلتحق بها التلاميذ من سن 6 سنوات ويمكث فيها التلاميذ ست سنوات يسير حسب نظام الترفيع الآلي ويعقد امتحان في نهاية السنة السادسة يسمى اختبار التحصيل الابتدائي. ويختلف عدد الملتحقين في المرحلة الابتدائية من 2500 تلميذ في المدرسة إلى 50 تلميذاً في المدرسة وبسبب عدد الفصول المحدود أصبح من الضروري أن تعمل المدارس الكبيرة على نظام الفترتين الصباحية وبعد الظهر، ولكل فترة هيئة تدريسية خاصة بها، وفي عام 1992 كانت 40% من المدارس الابتدائية في ماليزيا تعمل بنظام الفترتين في عام 1992 كان متوسط عدد الطلاب الصف الابتدائي 33.4.

3- مرحلة التعليم الثانوي

وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين هما المرحلة الثانوية الدنيا ومرحلة الثانوية العليا:

مرحلة الثانوية الدنيا:

عند إتمام المرحلة الابتدائية يرفع التلاميذ إلى مرحلة ما قبل الثانوية، وتستمر

هذه المرحلة مدة ثلاث سنوات، وهذا في المدارس الوطنية في حين يخضع التلاميذ في المدارس الصينية والمتوسطة لمدة سنة انتقالية قبل انتقالهم إلى تلك المرحلة، وهذا الفصل الانتقالي يهدف إلى تمكين التلاميذ من اكتساب كفاية في اللغة الماليزية، وهى لغة التعليم في المدارس الثانوية، وعند إتمام ثلاث سنوات في هذه المرحلة يتقدم لامتحان عام قبل الثانوي(شهادة التعليم الدنيا L C E)) وكان آخر امتحان أجرى في عام 1992، وبعدها استبدل(بالتقويم الأدبيLS A).

مرحلة الثانوية العليا

أما مرحلة الثانوية العليا فتتوفر في المدارس الأكاديمية الفنية والمهنية بحسب أداء الطلاب في امتحان(L S A I L C C)، حيث يجرى تصنيفهم وتوجيههم إلى واحدة من هذه المدارس، ويستغرق التعليم في هذه المرحلة سنتين، ومع أن التعليم في هذه المرحلة يشمل الفروع الأكاديمية والفنية والمهنية، إلا أنه يعتبر تعليماً عاماً، وذلك لاشتراك الفروع الثلاثة في تعليم موضوعات أساسية مشتركة، وعند إتمام سنتين من هذه المرحلة يتقدم تلاميذ المدارس الأكاديمية والفنية لشهادة التعليم الماليزية(M C E)، بينما يتقدم المدارس المهنية لامتحان شهادة التعليم المهني الماليزية.

مرحلة ما بعد الثانوية

يؤهل التعليم في هذه المرحلة الطلاب للالتحاق بالجامعات المحلية والأجنبية ومعاهد التعليم العالي، ويوجد نوعان من البرامج في هذه المرحلة، وهى النموذج السادس والمترك ويستغرق برنامج النموذج السادس مدة سنتين، ويؤهل الطلاب لامتحان بعد الثانوي العام شهادة المدارس العليا الماليزية(M T L S C)، أما برنامج المترك، فهي مصممة بصفة خاصة لإعداد الطلاب وتمكينهم من تقديم امتحان تعقده جامعات خاصة لتستوفي متطلبات التحاقهم، ويستغرق هذا البرنامج مدة تتراوح بين سنة إلى سنتين بحسب الجامعة التي

تقدم البرنامج، وكان عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية(020، 641، 2) في عام 1992. منهم(51%) ذكوراً،(49%) إناثاً، وكان عدد التلاميذ في المراحل الثانوية في نفس السنة(92) هو(700، 424، 1)، منهم(49%) ذكوراً،(51%) إناثاً.

ثانيا: تطوير المناهج المدرسية

كان المنهج المدرسي عبر السنين يتعرض لتغيرات عديدة حتى يمكن التكيف مع التحديات الجديدة ومع الأماني والقيم، أما المنهج الحالي لكل من التعليم الابتدائي والثانوي فهو وضع نتيجة لتوصيات تقرر الوزارة بخصوص(تنفيذ العملية التربوية 1979)، وقد أجرى تعديل أساسي جديد للمنهاج المدرسي لتحقيق روح وهدف فلسفة التربية والتعليم الوطنية وحاجات القوى البشرية في البلاد.

المنهج الجديد للمدرسة الابتدائية(N P S C):

هذا المنهج يؤكد على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، وقد تم تنفيذه على مراحل في العام الدراسي 1987-1988، ونفذ المنهج كاملاً في جميع فصول المدرسة الابتدائية، وبناء على خطط التطوير القومي منذ تمت صياغة المنهج الجديد للمدرسة الابتدائية تمشياً مع أهداف التربية الوطنية وفلسفتها، ويتكون المنهج الابتدائي من ثلاثة مكونات:

أ- التواصل.

ب- الكون والإنسان.

جـ- التطوير الذاتي للفرد.

الأولى مجموع زمن التعليم الأسبوعي هو 350، 1 دقيقة، وهى 48 حصة تعليمية، وزمن كل حصة 30 دقيقة.

ويوضح الجدول رقم(1) توزيع الزمن المخصص للمرحلتين الأولى والثانية

وبنية المنهج الجديد للمرحلة الابتدائية الذي قسم إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى من السنة الأولى إلى السنة الثالثة.
- المرحلة الثانية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة.
- منهاج المدرسة الثانوية المتكامل(I S S).

تمت صياغة هذا المنهج لضمان استمرار(N P S C)، وينادى بالمبادئ التالية:

- استمرارية منهاج المدرسة الابتدائية في إطار الفلسفة التربوية والمبادئ والمفاهيم والمحتوى المنهجي واستراتيجيات التعليم والتعلم.
- توفير فرص التعليم العام لجميع التلاميذ.
- الانتفاع من المعرفة المكتسبة من خلال مختلف الأجهزة.
- التأكيد على القيم الأخلاقية والجمالية.
- النهوض بالقدرات واستخدامها.
- تطوير أساس قوى للتعليم مدى الحياة.

ويهدف منهاج المدرسة الثانوية كمنهاج المدرسة الابتدائية لتحقيق التطور المتكامل للفرد في المجالات الذهنية والروحية والعاطفية والجسمانية على طريق خلق المواطن المتوازن والمسئول.

جدول رقم(1) المواد الدراسية في منهاج المدرسة الابتدائية المشتركة وعدد الساعات الزمنية المقررة

الحقول الدراسية	المواد الدراسية	عدد الساعات أسبوعياً					
		1	2	3	4	5	6
الاتصالات	تدريس المبادئ الماليزية	450	450	450	300	300	300
	اللغة الإنجليزية	240	240	240	210	210	210
	الرياضيات	210	210	210	210	210	210
	الدراسات التجارية						
البيئة والإنسان	العلوم	-	-	-	150	150	150
	الدراسات المحلية	-	-	-	120	120	120
	التربية الإسلامية والأخلاق	180	180	180	180	180	180
تطوير الفرد	الموسيقى	60	60	60	60	60	60
	التربية الفنية	-	-	-	60	60	60
	الرياضة البدنية	90	90	90	60	60	60
	المهارات الأساسية (علم الفنون الصناعية التجارية والدراسات التجارية)	-	-	-	60	60	60
	الصناعة (ورشات عمل فنية)	30	30	30	30	30	30
	مواد يختارها مدير المدرسة	30	30	30	30	30	30
المجموع		1350	1350	1350	1440	1440	1440

منهاج المدرسة الثانوية الدنيا(I S S C):

يتكون من موضوعات أساسية وإضافية، فالموضوعات الأساسية تشمل العلوم الآتية:

اللغة المالية - الانجليزية، الرياضيات، التربية الفنية، العلوم، التاريخ، الجغرافيا، التربية الدينية الإسلامية، التربية الأخلاقية، التربية الصحية والرياضية، والمهارات الحية أما الموضوعات الإضافية فهي:اللغة الصينية، واللغات التميلية. ومدة الحصة في كل موضوع هي(40) دقيقة، وعدد الحصص الأسبوعية لكل موضوع موضح في الجدول رقم(2).

جدول رقم(2) يبين عدد الحصص الأسبوعية لكل موضوع

جدول ر قم (2) يبين عدد الحصص الأسبوعية لكل موضوع

الموضوعات الأساسية	عدد الحصص الأسبوعية لكل موضوع
مبادئ ماليزية	6
لغة إنجليزية	5
تربية دينية	4
علم الأخلاق	3
الرياضيات	5
العلوم	5
التاريخ	3
الجغرافيا	3
التربية البدنية والصحية	2
التربية الفنية	2
المهارات الأساسية	4
المواد الإضافية	عدد الحصص الأسبوعية لكل موضوع
اللغة الصينية	3
اللغة التاميلية	3

ولكي يتمكن الطلاب من التعليم المهني في المرحلة الثانوية العليا فقد أعيد تنظيم المهارات الحية مطبقين الأسلوب التكاملي- ويدعي الآن المهارات الحية المتكاملة، ويهدف هذا الموضوع إلى خلق الفرد المعتمد على ذاته، يعرف في الاقتصاد، يمتلك الثقة بنفسه، وهو مبادر مبدع متجدد منتج. ويقسم هذا الموضوع إلى قسمين الأساسي والاختياري.

القسم الأساسي ويشمل ثلاثة مكونات، هي: المهارة التاميلية، التجارة والمقاولة وتعليم حياة الأسرة، أما الموضوعات الاختيارية فتشمل المهارات التاميلية الإضافية والاقتصاد المنزلي والزراعة، وعلى الطلاب اختيار موضوع واحد فقط من القسم الاختياري.

التعليم العالي:

يوجد حالياً سبع جامعات وكليتان وستة من معاهد البولتيكنيك. والجامعات هي:

مالايا، جامعة علوم ماليزيا، والجامعة الوطنية لماليزيا، والجامعة الزراعية لماليزيا، وجامعة التكنولوجيا لماليزيا، والجامعة الشمالية لماليزيا، والجامعة

الإسلامية العالمية، وتقوم الحكومة الآن بإنشاء الجامعة الثامنة(جامعة ماليزيا مارواك)، أما الكليتان فهما: معهد مارا التكنولوجى، وكلية تنكو عبد الرحمن.

أما البولتيكنيك فهي أنجوا عمر، والسلطان أحمد شاه، كوتا بحارو، سلطان عبد الحليم معظم شاه، باتوباهات، كوتشنج، بورت ديكسون.

وتعدل كل جامعة متطلبات القبول، وتنسق الوزارة دخول الطلاب في الجامعات المحلية(ما عدا الجامعة الإسلامية الدينية) عن طريق وحدة القبول المركزية للجامعات، ودائرة التعليم العالي.

جدول رقم(3) يبين عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الماليزية عام 1992

الجامعة	عدد الطلاب
جامعة مالايا	13 .126
الجامعة الوطنية في ماليزيا	13 .547
جامعة العلوم في ماليزيا	13 .829
جامعة الزراعة في ماليزيا	9 .290
جامعة التكنولوجيا	9 .758
الجامعة الشمالية في ماليزيا	5 .970
الجامعة الإسلامية العالمية	6 .169
المجموع	71 .689

ثالثا: الجامعات في ماليزيا

1- جامعة مالايا:(U M)

أنشئت عام 1949 في سنغافورة، ثم نقلت إلى كوالالمبور عام 1962، ويوجد بها حالياً عشر كليات، ومركز للكمبيوتر، ومركز للغات، ومستشفي جامعي، ومتحف.

2- جامعة العلوم/ماليزيا(U S M):

أنشئت عام 1969، وفيها ثماني مدارس علوم تطبيقية وتكنولوجية، وثلاث مدارس للآداب الحرة، وأربع مدارس علوم، وتوفر الجامعة برنامجاً للطلاب

خارج الحرم الجامعي الذين لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم.

3- الجامعة الوطنية(U K M):

أنشئت عام 1970، وهى أول جامعة تستخدم اللغة المالية للتدريس في جميع التخصصات، وبها الآن 12 كلية، وأربعة مراكز للدراسات الكمية واللغات والقبول ولدراسات التخرج ومعهد للغات والآداب والثقافة المالية.

4- جامعة الزراعة في ماليزيا(U P M):

أنشئت عام 1971، وبها تسع كليات، منها كلية متخصصة في علم الأسماك والملاحظة ومركز للتطوير والتعليم المستمر.

5- جامعة التكنولوجيا في ماليزيا(U T M):

أنشئت عام 1972، ويوجد بها ثمانى كليات، وبها مركز للدراسات الإنسانية.

6- الجامعة الإسلامية الدولية(U I M):

أنشئت عام 1983، بالتعاون وتمويل من هيئات إسلامية دولية، وتشكل فلسفة المعرفة والتربية الإسلامية أساساً لجميع البرامج الأكاديمية المقدمة، ويغرس في المناهج وتترابط الممارسات والأساليب الإسلامية.

7- الجامعة الشمالية في ماليزيا(U U M):

أنشئت عام 1984، وللقبول في هذه الجامعة يشترط على الطلاب أن يجتازوا دورات في مدرسة اللغات والتفكير العلمي، ومدرسة الدراسات الأساسية، وتقدم الجامعة برنامج القبول المتخصص في إدارة الأعمال والعمالة، وفي الجامعة ست مدارس في مختلف التخصصات.

8- معهد(مارا) للتكنولوجيا(I T M):

يعتبر في الأصل مركز تدريب أقيم عام 1956 عن طريق سلطة التنمية

الزراعية والصناعية، ويعرف الآن(مجلس أمانة رقيات)، وينظم المعهد دورات في مجال التكنولوجيا والتجارة والإدارة بنوعيها، ويوجد به ست مدارس، ومركز للتربية الإسلامية، ومركز المقاولة المتطور، ومركز لغات، ومركز للتعليم.

9- كلية تتكو عبد الرحمن(K TAR):

أنشئت عام 1969، وتوفر التعليم العالي في مستوى البكالوريوس والدبلوم، وبها أربع مدارس وقسم للدراسات المنهجية الإضافية بعد المدرسة، وتوفر دورات تؤهل لامتحان(S T R M)، وشهادة التعليم العام(G C E)، وتتلقى معونات وهبات من منظمات الأعمال، ومن الحكومة، ومن المحسنين.

10- البولتيكنيك:

يوجد ستة معاهد بولتيكنك، وتجري في البولتيكنك دورات مدة سنتين، ودورات ثلاث سنوات للدبلوم، وتعطى هذه الدورات في أربعة أقسام هي التجارة، الهندسة المدنية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربية.

ورؤية عام 2020 كما هو مخطط أن تكون ماليزيا بلداً صناعياً كاملاً، وهناك مخطط للتوسع في برامج الدراسات العليا، ومجالات العلوم، التكنولوجيا والفنون التطبيقية بتوقع زيادة(69%) في الالتحاق للدراسات العليا بين عامي 1990 - 1995، ولضمان اقتصاد صناعي منافس فقد شجعت الحكومة التصنيع الآلي والالكتروني والتكنولوجي.

رابعا: التعليم الفني والمهني

لقد بدأ التعليم الفني المهني قبل 1964 وزكاه تقرير الرحمن طالب عام 1960، ولكن بسبب التكاليف الباهظة فإن التقدم في إنشاء مدارس جديدة كان بطيئاً في البداية وفي السنوات التالية فإن معدل التوسع صار مرضياً، ففي عام 1990 كان عدد المدارس المهنية(57) مدرسة، وفي نهاية الخطة الماليزية السادسة(1991- 1995) ستقام 9 مدارس مهنية وهذا يعكس الاهتمام بالتعليم

الفني والمهني في ضوء إعداد القوى البشرية لفترات قصيرة وبعيدة المدى لاحتياجات الأمة من التطوير الاقتصادي.

التعليم الفني:

تهدف المدارس الفنية - علاوة على التعليم الأكاديمي العام إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1 - توفير التعليم الفني الأساسي ؛ ليتمكن الطلاب من مواصلة التعليم في البولتيكنيك والجامعات.
2 - توفير التعليم العلمي والفني للطلاب ذوى القدرات في الموضوعات.
3 - رفع مستوى مهارات القوى البشرية لتوفير الاحتياجات الصناعية للبلاد.

ويتطلب من جميع طلاب المدارس الثانوية الفنية أن يدرسوا بنفس الموضوعات الأساسية، ففي عام 1992 بلغ عدد الملتحقين في جميع المدارس الثانوية التسعة هو 5464 طالبٍ.

التعليم المهني:

يوفر التعليم المهني في المدارس الثانوية للطلاب الذين يكملون الثانوية الدنيا، وقد كان التركيز على التعليم المهني قبل عام 1987 لإعداد الطلاب كعمال بمهارات متوسطة لقطاعات الزراعة والتجارة والصناعة، أما حالياً فإن التعليم المهني عام في طبيعته بقصد اكتساب المعرفة الأساسية والمهارات ؛ حتى يكون لدى الطلاب التكيف والمرونة والتدريب في عالم العمل.

مشاركة القطاع الخاص في التعليم المهني:

لرفع نوعية التعليم المهني والتدريب المهني من أجل مواجهة متطلبات السوق فقد شجع ذلك القطاع الخاص المشاركة ببرامج التعليم المهني، وتساعد

شركات عديدة وزارة التعليم في تنظيم برامج التدريب لتزويدها بالمعارف والمهارات الفنية للانتفاع من تلك المهارات الفنية في المدارس المهنية والبوليتكنيك. بينما تشجع مشاريع القطاع الخاص لتوفير المزيد من التدريب في العمل لتسمح لبرامج التدريب المناسبة لسوق الصناعة، ولتقوى نظام معلومات سوق العمل، وهذا بدوره يساعد في تعاظم آلية العمل. ولتحقيق سياسة الخصخصة سوف تكتشف مجالات جديدة لتمكن من تنفيذ برامج التعليم مشاركة بين القطاع العام والخاص.

خامسا: تأهيل وتدريب المعلمين

يقوم بهذه المهمة الجامعات وكليات المعلمين، ففي السابق كان يتدرب معلمو المرحلة الابتدائية في كليات المعلمين، ومعلمو المرحلة الثانوية بكيات التربية بالجامعات.

وحديثاً أصبحت كليات المعلمين تدرب معلمي الابتدائي والثانوي، علاوة على ذلك تقوم بدورات تدريب للمعلمين، وإعداد معلمين متخصصين للمعوقين. ففي عام 1992 كان عدد المعلمين المدربين في ماليزيا 696، 189، منها(1، 82%) متدربون في الكليات،(17.9%) خريجو جامعات، وعدد المعلمين متدربين وغير متدربين في المدارس الابتدائية(32، 114)، وفي المدارس الثانوية(381، 41) معلماً.

كليات تدريب المعلمين

يوجد حالياً(30) كلية تدريب معلمين في جميع أنحاء البلاد، إحدى هذه الكليات تخرج معلمي التربية الإسلامية، وبعضها لمعلمي التعليم المهني والفني، ومدة الدورات في الكلية تختلف مدتها بحسب نوع الدورة، ويستغرق دبلوم التربية مدة سنة لخريجي الجامعات الذين يدخلون مجال التعليم، وسنتين ونصف(خمسة فصول) لإعطاء شهادة في التربية، وثلاث سنوات(ستة فصول) لمنح شهادة في التربية لمتخصصي التعليم المهني والفني.

يتكون من ثلاث مكونات:(الأساسي، الموضوعات المدرسية، والإثراء الذاتي).

أ - الأساسي: ويشتمل على علم النفس التربوي، التعليمي، والتربوي في ماليزيا، اللغة الماليزية، اللغة الإنجليزية، التربية الإسلامية، التربية الأخلاقية، الحضارة الإسلامية، التطور التاريخي لماليزيا، وأمور تتعلق بالخدمات التربوية العامة.

ب - الموضوعات المدرسية: يتطلب من معلمي المدرسة الابتدائية المتدربين أن يدرسوا دورة تعليمية في الرياضيات، والإنسان وبيئته، والتربية الأخلاقية، والتربية الرياضية، والموسيقى والفنون، ويتطلب من معلمي المدرسة الثانوية المتدربين أن يدرسوا التربية الأخلاقية، والتربية الرياضية،والتربية الصحية،ودورة في منهاج التربية الابتدائية الجديدة.

جـ- الإثراء الذاتي: يمكن المتدربين من معلمي المدرسة الابتدائية والثانوية أن يدرسوا دورة في الاقتصاد المنزلي، ويتطلب من جميع المتدربين من المعلمين أن يخضعوا للالتحاق بفصل دراسي مدرسي واحد للتدرب على التعليم.

سادسا: التعليم الخاص في ماليزيا

هذا النوع من التعليم يوفر الفرص التعليمية للأطفال المعاقين والمصابين بالشلل والتشجنات علاوة على الأطفال ذوى قدرات تعليمية ضعيفة. وقد حصل التعليم الخاص على التسهيلات للظهور على حيز الوجود عام 1940، ومن معالم تطوير التعليم الخاص إنشاء مدرسة الأميرة إليزابت الابتدائية جوهر بهارو عام 1948، والمدرسة الفيدرالية الابتدائية الخاصة للمعاقين سمعياً في بولاو بينانج عام 1954.

وقرار التعليم لعام 1961 يشرع أساساً قانونياً لتوفير الخدمات للأطفال ذوى الحاجات الخاصة وتستمر فترة الدراسة في النظام الرسمي مدة لا تقل عن

الفترة المتوفرة لطلاب المدرسة النظامية الابتدائية والثانوية.

أما بخصوص المنهج فتلتزم المدارس الخاصة بالمنهج الوطنى، ويسمح بالتعديل عندما يكون ضرورياً وعمليا لضمان تحقيق هذه السياسة فقد عقدت الوزارة دورات في التعليم الخاص للمعلمين المعينين في كلية المعلمين المتخصصين، ومن بينها دورات للمعلمين الذين يعلمون الطلاب المعاقين بصرياً والمعاقين سمعياً.

سابعا: برامج التعليم الخاص

علاوة على برامج المعاقين بصرياً وسمعياً هناك برنامج لضعيفي القدرات التعليمية، ويستطيع الأطفال ذوو الحاجات الخاصة متابعة أحد هذه البرامج، إما في المدارس الخاصة، أو المدارس النظامية.

وكان عدد المدارس الخاصة في عام 1992(143) مدرسة توفر الاحتياجات التعليمية للأطفال المتضررين، وفي البرنامج المتكامل يتكامل الأطفال المتضررين في الصفوف النظامية مع الطلاب في نفس الفرع، وبالإضافة إلى ذلك يوجد أيضاً فصول خاصة في المدارس النظامية حيث يعطى مثل هؤلاء الأطفال توجيهاً خاصاً بواسطة معلمين يتمتعون بتدريب خاص، ويوجد حالياً حوالى(1722) طالب متضرر مسجلين في مدارس نظامية،(3481) طالباً في مدارس خاصة، ويوجد(748) معلم، مدربين تدريباً خاصاً يقدمون الحاجات التعليمية لهؤلاء الأطفال.

وهناك برامج تعليمية خاصة تتعهد بها وزارة الاتحاد الوطني والتنمية الاجتماعية ووزارة الصحة مسئولة عن الوقاية من حدوث العيوب الجسمية المبكرة بين الأطفال في حين تعتني وزارة الرفاه الاجتماعي بالتعليم لشديدي الإعاقة، والإعاقة المضاعفة، والمعاقين الذين لا يمكنهم الالتحاق بالمدارس التي تشرف عليها وزارة التعليم.

ثامنا: عملية إدارة التعليم في ماليزيا

يوجد نظام مركزي للإدارة التربوية في ماليزيا، وتتكون البنية الإدارية من أربعة مستويات وهى: القومي، الدولة، المقاطعة، المنطقة السكنية والمدرسة.

المستوى القومي:

يرأس وزير التعليم وزارة(M O E)، وله نائب، ويقع تحت مسئولية الوزير سكرتير عام التعليم ومدير التعليم العام، ولكل منهما نائبان، حيث يكون السكرتير العام مسئولاً عن الشئون الإدارية والمدير للأمور المهنية، ولتنفيذ سياسة التعليم يوجه وزير التعليم الاقتصاد القومي والسياسة الاجتماعية إلى خطط تربوية وبرامج ومشاريع تمشياً مع الآمال والأهداف الوطنية. وتضع وزارة التعليم التوجيهات لإنجاز هذه البرامج والمشروعات، وتنفيذها في الأقسام المهنية والإدارية في الوزارة، وتتكون وزارة التعليم من(14) دائرة تعليم في الدولة،(15) هيئة في الدولة و(20) قسماً، منهم(12) قسماً مِهنيٍَ، والثمانية هي أقسام إدارية.

الأقسام الإدارية في الوزارة هي:

1- دائرة البحث والتخطيط التربوي:

التخطيط التربوي والبحث هي الوكالة الرئيسة للتخطيط في الوزارة(E P R D)، وهى التي تتولى التخطيط التربوي المصغر والبحث والتقويم، وكذلك عملية التحليل، وعلاوة على هذه المهام تراقب الدائرة أيضاً إنجاز السياسة التربوية والبرامج، وكذلك تنسيق المشاريع التربوية ذات الدعم الأجنبي.

إن الوكالة الرئيسة للتخطيط(E P R D) هي أيضاً السكرتارية البرلمانية لوزارة التعليم.

2- دائرة المدارس:

ومهمة هذه الدائرة تنسيق إنجاز البرامج التعليمية، وتنفيذ مشاريع ونشاطات الوزارة مع دائرة التعليم في الدولة، ومن مهام هذه الدائرة أيضاً تنسيق النشاطات المرافقة للمناهج، والإشراف عليها على مستوى الدولة، ومنها الرياضة المدرسية السنوية على مستوى الدولة.

3- دائرة تربية المعلمين:

وعمل هذه الدائرة أن تخطط وتنفذ برامج تأهيل المعلمين لتلبى متطلبات المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية، وتدير(30) كلية لتأهيل المعلمين موزعة في جميع أنحاء البلاد، منها كليات تجري دورات التأهيل قبل الخدمة، وبعض كليات يجري الدورات أثناء الخدمة للمعلمين الموظفين وللشهادات العليا في التعليم، ويجري تدريب المعلمين وتعيينهم عن طريق هذه الدائرة.

4- مركز تطوير المنهج:

هو الوكالة الرئيسة في تخطيط المنهج في المدارس، وتشرف هذه الدائرة على بحث المنهج وتنفيذه وتقويمه، وتنتج وتوزع المواد المساعدة والمنتمية للمنهاج، وتجرى دورات أثناء الخدمة للمعلمين وموظفي التعليم المشاركين في تطبيق المنهج، وهى بمثابة سكرتارية للجنة المنهج المركزية.

5- دائرة الامتحانات:

تعمل هذه الدائرة على تنظيم جميع الامتحانات العامة للمدارس وإدارتها من الابتدائي إلى الثانوي العالي والإشراف عليها، والامتحانات هي شهادة التحصيل الابتدائي، وشهادة امتحان التعليم العالي، وما قبل الثانوي، وشهادة التعليم الماليزي، وشهادة التعليم الماليزي المهني، وعلاوة على تلك المهمات تنسق هذه الدائرة وتدير الامتحانات التي تجريها هيئات الامتحان الأجنبي.

6- دوائر التفتيش المدرسي الفدرالية:

تعطى هذه الدوائر الإشراف المهني في العملية التعليمية للمعلمين وإدارة الإشراف لمستوي المدارس، وإن الغرض من إدارة التفتيش المدرسي المستمر هو ضمان التعليم النوعي في المدارس.

7- دائرة التعليم الفني والمهني:

تختص هذه الدائرة بالتخطيط وإدارة الإشراف الفني والمهني في التعليم وتوجيهه، وتقوم هذه الدائرة بتصميم المنهج المدرسي الفني والمهني وإعداده، والعمل على تطويره، وتكون على اتصال مع الحكومة والوكالات الخصوصية المشاركة في تدريب القوى البشرية الماهرة ومتوسطة المهارة.

8- قسم تكنولوجيا التربية:

يعمل هذا القسم على توفير الوسيط التربوي والخدمات التكنولوجية لدعم البرامج التعليمية لتحديث نوعية العملية التعليمية/ التعلمية، وتشمل الخدمات المتوفرة على التلفزيون التعليمي وبرامج الراديو التربوية والتعليمية، وكذلك المواد السمعية والبصرية، وتشرف هذه الدائرة على شبكة مراكز المصادر التعليمية في الدولة ومراكز المصادر للمعلمين وأخرى للمدارس.

9- دائرة التربية الإسلامية:

تتعاون هذه الدائرة مع مركز تطوير المناهج لتصميم وتطور مناهج التربية الإسلامية للمدارس وتربية المعلمين، وهذه الدائرة مسئولة عن الإشراف عن التربية الإسلامية في جميع المدارس العامة الابتدائية والثانوية، وتكون أيضاً على اتصال مستمر مع الدائرة الدينية في الدولة في إدارة التربية الإسلامية في المدارس الدينية الإسلامية التي تديرها الدولة.

10- دائرة المدارس وتسجيل المعلمين:

قانون التربية والتعليم لعام 1961 يطلب من المعاهد التعليمية غير الحكومية

أن تسجل في وزارة التربية بالإضافة إلى تسجيل جميع المعلمين الذين يعملون في المدارس الحكومية.

ومهمة هذه الدائرة تسجيل جميع المعاهد التعليمية والمعلمين كما يشترطه القانون، والهدف الرئيس هو ضمان نوعية التعليم لتلبى الطموحات التي تتبعها سياسة التربية والتعليم الوطنية.

11- دائرة الكتب المقررة:

تدير هذه الدائرة إمداد المدارس بالكتب المقررة، وتتعهد أيضاً مسئولة اختيار نوعية الكتب المقررة وتأمينها لاستعمالها في المدارس، ومن أحد الأنشطة الرئيسة لهذه الدائرة هو التأكد من أنَّ كل المدارس تتبع الأنظمة المحددة الخاصة بالمشتريات والمبيعات، واستعمال الكتب المدرسية المقررة المصرح بها.

12- معهد(أمينو دين باكى)(I A B):

يقع هذا المعهد في مرتفعات جنتنج، ويشرف على برامج تطوير المستخدمين للمديرين التربويين، ويدعم الموظفين في النظام التعليمي، ويوفر برامج تدريب قادة المجتمع بحسب الطلب. ولتطوير نوعية الإنتاج يقوم المعهد بإجراء بحوث في الإدارة التربوية وتصمم المستنتجات من خلال خدمات الاستشارة الإدارية التي يقدمها المعهد(I A B):

تاسعا: تمويل التعليم

التعليم هو أحد الأمور الرئيسة في النفقات العامة ومخصصاته متزايدة، والأهمية المعطاة للتعليم تنعكس بوضوح في مخصصات ميزانية الدولة، في عام 1991 كانت مخصصات التعليم(1، 6642) مليون R M أي حوالي(3، 17%) من الميزانية القومية، بينما في عام 1992 زادت إلى(2، 8239) مليون R M بنسبة(1، 18%) من الميزانية القومية، وفي عام 1993 فإن المبلغ يقدر

بحوالي(5، 8923) مليون R M ما نسبته(2، 20%) من المخصصات الاجمالية، وفي عامي 1991/1992 كان مجموع مخصصات التعليم حوالي(2، 15%) أعلى بنسبة ضئيلة من مخصصات الدفاع التي بلغت(7، 14%).

ومن نمط النفقات تعود معظم النفقات إلى التعليم الابتدائي والثانوي الذي يوضح الأولوية المخصصة للتعليم الأساسي العام. ويوضح الشكل التالي أوجه التمويل للعام الدراسي 1995.

وفي السعي للوصول إلى الامتياز التعليمي يوجد بعض القضايا الملحة بخصوص النوعية التي تحتاج إلى مخاطبة نظام التعليم وبخاصة الرياضيات - العلوم - ومهارات التفكير العامة - وإدارة مدرسة أكثر فعالية ونظام استقبال كلى والانتفاع الفعال من المصادر التعليمية.

ومن هنا نؤكد انه لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة. كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، وُيوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكمًا كبيرًا من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها.

فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسي والفني، واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة في مجالات العلوم والتقنية، حتى المجالات الإنسانية تم دعمها أيضا بواسطة القطاع الخاص، وتم استقدام خبرات أجنبية في كافة مستويات التعليم العالي والتقني لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم في رفع مهارة قوة العمل التي أصبحت من المزايا التفضيلية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج المثمرة التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يلي:

1-التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي: حرصت الإدارة الماليزية منذ أن أخذت البلاد استقلالها في 1957 على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا(إحدى عشرة سنة) وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4% سنويًا من الميزانية العامة للدولة، بينما زادت النفقات العامة على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 2.9% عام 1960 إلى 5.3% عام 1995.

ومن ثمار هذا الاستثمار السخي أن عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة وصل في العام 2000 حوالي 93.8% من جملة السكان مقارنة بـ53% عام 1970، وهي من النسب العالية في العالم، وأن حوالي 99% من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و92% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية.

وكنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس.

النفقات الحكومية المركزية على التعليم(بالدولار الأمريكي) 1996- 2000

نوع الإنفاق	1996	2000
إجمالي النفقات العامة على التعليم	2.9 مليار	3.7 مليارات
نفقات التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	21.7%	23.8%
نصيب الفرد من نفقات التعليم	145 مليونا	150 مليونا
العائد السنوي نظير تكلفة الطالب في:		
المدرسة الابتدائية	318	408
المدرسة الثانوية	448	597
المدرسة الفنية والمهنية	1606	2160

وتوضح النفقات الحكومية على التعليم بصفة عامة أهمية تنمية الموارد البشرية والدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في اللحاق بالتطور الرقمي والوصول إلى اقتصاد المعرفة، فقد ارتفعت نفقات التعليم من 9.6 مليارات رينغت ماليزي(الدولار يساوي 3.8 رينجيت) في العام 2001 مقارنة بـ7 مليارات رينجيت في العام 2000.

وقد أنفق هذا المبلغ على بناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية الجديدة وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد.

النسبة المئوية لنفقات التنمية من الحكومة المركزية حسب نوع الخدمات 2000-2001

	2000 (%)	2001 (%)
التعليم	64.1	65.9
الصحة	11.5	7.5
الإسكان	10.8	13.1
خدمات أخرى	13.6	13.5
النسبة الإجمالية	100	100

وتوافقًا مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات. تخطو الحكومة الماليزية نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية(Smart Schools) التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة.

ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية.

فالمدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة

مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

وتنفذ عملية التدريس والتعليم وفقًا لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة. ويتبنى الأساتذة تدريس مناهج ومقررات تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات المراحل المختلفة. فيتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، يساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة. ويشارك المعلمون وأولياء أمور الطلاب مع الطلاب أنفسهم في اختيار البرامج الدراسية، ويشاركون معهم في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية المهمة، كالخروج في رحلات دراسية وغيرها.

وتم تطوير مفهوم المدرسة الذكية بواسطة وزير التعليم في 1996، مدير عام التعليم تان سري داتو وان زاهد وان محمد، وبالأساس فإن تطبيقات المدرسة الذكية بدأت في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، حيث وضعت تلك الدول الخطط والإستراتيجيات الوطنية بهدف إدخال التقنية للمدارس والاستفادة منها، ومن أشهر هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

ويرى القادة السياسيون في ماليزيا أن المدرسة الذكية ستساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في مستقبل أيامها. ووقّعت الحكومة عقدًا مع شركة مدارس تليكوم الذكية - شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص - لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية في 19 مدرسة نموذجية لمدة ثلاث سنوات بدأت في 1999 وتنتهي في 2002.

وفي عام 1996 وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. ومن أهم أهداف هذه الخطة إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل فصل دراسي من

فصول المدارس النموذجية.

وكان يتوقع أن تكتمل هذه المرحلة من تنفيذ الخطة قبل حلول عام 2002 ولكن الهزة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عام 1997 أخرت اكتمالها، ومع ذلك فقد بلغت نسبة المدارس المربوطة بشبكة الإنترنت في ديسمبر 1999 أكثر من 90%، وفي الفصول الدراسية 45%، أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة والتي تسمح بنقل حُزم المعلومات الكبيرة لخدمة نقل الوسائط المتعددة والفيديو.

وتهدف ماليزيا من تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها إيجابيًا في العملية التعليمية، وتطوير قدرات المعلمين، ورفع المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

وتضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة. والمجلس القومي للإجازة يضع الإرشادات للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة(معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية.

بيانات حول التعليم الجامعي في ماليزيا 1996- 2000

	1996	2000
عدد الجامعات والكليات الجامعية الحكومية	50	55
عدد المهاتيرين (الأساتذة(	8451	19702
عدد الطلاب	108845	344250

وتتجه مؤسسات التعليم الجامعي حاليًا لتصبح مركزًا إقليميا لطلاب الدراسات العليا، خاصة من الدول النامية، ويعنى ذلك المزيد من جودة التعليم ووفرة التسهيلات التعليمية مثل المكتبات والمعامل وشبكات الكمبيوتر ودعم هيئات التدريس بالخبرات وترقية المناهج وغيرها.

والجدول التالي يبين ازدياد عدد طلاب الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية خلال الفترة 1980-1999.

خريجو الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية 80/1984-95-1999

	80-1984	95-1999
ماجستير	85	2270
دكتوراه	6	146
إجمالي المتخرجين	91	2416

وقد قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد.

وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

ويلعب المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورًا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل البحوث والتنمية والقطاع الخاص، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف إستراتيجي للدولة.

وتشارك الدولة معى مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية والتقنية.

ويلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية(البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم.

ويلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، وتوجد بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلندة وبريطانيا. وهناك حوالي 415 معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

عاشرا: الاهتمام بتعليم المرأة

نالت المرأة حظها من التعليم كالرجل، وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم، ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهن في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور.

والجدول التالي يعطي صورة واضحة عما حققه تعليم المرأة في ماليزيا، وتقدم الحكومة قروضًا بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة، بينما يعطى الفقراء مساعدات مجانية في هذا الصدد.

نسبة الإناث في المدارس والجامعات عام 2000

بيـان	2000
عدد السكان	23مليونا
نسبة الإناث من جملة السكان	49.3%
نسبة الإناث في المدارس الابتدائية	64.6%
نسبة الإناث في المدارس الثانوية	62.8%
المدارس الفنية	41.9%
نسبة الإناث في الجامعات	54.9%

في كل الأحوال فإن التجربة الماليزية تقدم نموذجا يحتذى به، فلا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو إلا بتكثيف الاستثمار في قطاعات البشر الذي أصبح أهم عناصر العملية الإنتاجية في عصر تُعد فيه المعلومات والتكنولوجيا هي المدخل لاقتصاد قوي.

الفصل السابع: العلاقات المصرية الماليزية

بدأت العلاقات المصرية الماليزية في الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال قدوم طلاب ماليزيا لتلقي العلم في الأزهر الشريف. وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي الكامل معها 1959 وقامت حكومة الاتحاد الماليزي بتعيين سفير لها في القاهرة 1960. وفي العام 1964 تم تقديم وشاح التماسك - وهو ارفع وشاح في اتحاد ماليزيا - إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وقد اختارت حكومة ماليزيا سفارة مصر في ماليزيا لتقوم برعاية مصالح اندونيسيا في اتحاد ماليزيا وذلك في فترة قطع العلاقات بين البلدين بسبب معارضة اندونيسيا لقيام اتحاد ماليزيا. كما ساندت الحكومة الماليزية مصر في مشكلة تجميد عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده نائب رئيس وزراء ماليزيا أثناء زيارته لمصر عام 1982 أعلن أن بلاده مهتمة بعودة مصر إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي استناداً إلى أن مصر دولة إسلامية ودولة مؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتوجد جالية مصرية في ماليزيا عددها محدود للغاية لا يتعدى 500 شخص، هم أساتذة الجامعات والمبعوثين الذين أوفدهم الأزهر لماليزيا.

وتحتفظ مصر مع ماليزيا بعلاقات سياسية جيدة. وقد قام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية آنذاك بزيارة رسمية إلى ماليزيا عام 1979. كما قام السيد مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي بزيارة عمل إلى مصر فى 2003. الى جانب الزيارة التي قام بها خلال العام 2013 والتقى خلالها مع عدد من المسئولين المصريين السابقين من جماعة الأخوان المسلمين حيث قام بعرض التجربة الماليزية وكيفية نهوضها الفعلي وذلك للإستفادة منها، كما تم إنشاء الرابطة الماليزية فى مصر عام 1930 وأنشئت السفارة الماليزية عام 1960. وقد كان مقر الرابطة منحة من الرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر فى 1959.

وقد ازدادت زيارات العمل من الجانبين خلال العقود السابقة إلى جانب المشاركة فى المنتديات والمؤتمرات التى تعقد فى البلدين. وتتبنى مصر وماليزيا العديد من وجهات النظر المشتركة على الصعيد الدولي وفى المحافل متعددة الأطراف، حيث أنهما عضوين فى منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة مما يدعم التعاون بين البلدين وبين كل منهما والدول الأخرى الأعضاء، مما يسهم فى إيجاد الحلول للمشكلات العالمية وإرساء قواعد مشتركة لدعم السلام فى العلاقات.

وتشترك مصر وماليزيا فى وجهات النظر حول القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان وقضايا البيئة وظاهرة الإرهاب وقضايا اللاجئين وإرساء الديمقراطية. كما أن مصر وماليزيا تتبنيان رؤية مشتركة حول كون الأمم المتحدة المنظمة الدولية المعنية بقضايا التنمية العالمية والسلام والأمن الدوليين ومحاور النشاط فى المجالات الإنسانية والأزمات العالمية وتحرى حالات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وهناك العديد من الزيارات المتبادلة بين مسئولي الجانبين منها زيارة وزير التضامن الاجتماعي المصرى لماليزيا في سبتمبر 2007. وزيارة الدكتور رايس ياتيم وزير خارجية ماليزيا لرئاسة وفد بلاده في اللجنة المشتركة الأولى بين البلدين في أبريل 2008 والتي اختتمت بتوقيع وزير الخارجية المصرى ونظيره الماليزي على محضر اجتماع اللجنة المشتركة الأولى بين البلدين والتي ضمت العديد من الممثلين الحكوميين في كافة مجالات التعاون. وزيارة السيدة فايزة ابو النجا وزيرة التعاون الدولي السابقة لماليزيا نيابة عن رئيس الجمهورية لرئاسة وفد مصر في اجتماعات القمة السادسة لمجموعة الثمانية للتنمية والتي عقدت بكوالالمبور في يوليو 2008. خذا الى جانب زيارة وزير التجارة والصناعة المصرى على راس وفد من مسئولى الوزارة ورجال الأعمال لماليزيا في يناير 2009 لبحث سبل تفعيل التبادل التجاري بين الدولتين. وزيارة السيد نجيب رزاق رئيس وزراء ماليزيا والسيدة قرينته لشرم الشيخ لرئاسة وفد

ماليزيا في القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز في يوليو 2009.

هذا بالإضافة إلى زيارة السيد مصطفى محمد وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزية الى القاهرة في أكتوبر 2009 ترأس خلالها مع نظيرة وزير التجارة والصناعة المصرى في مصر الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتجارة والاستثمار بين البلدين. وزيارة وزير التجارة والصناعة على راس وفد من مسئولى الوزارة ورجال الأعمال في يناير 2010 لبحث سبل تفعيل التبادل التجاري بين الدولتين. حيث ترأس ونظيره الماليزي الاجتماع الأول لمجلس الأعمال المصري الماليزي. وزيارة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لماليزيا في مارس 2010 على رأس وفد من مسئولي الوزارة وقطاعاتها المختلفة ورجال الأعمال لبحث واستطلاع فرص التعاون مع ماليزيا في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وعلى الصعيد الاقتصادي تم في عام 1962 توقيع اتفاق التجارة بين البلدين وفي عام 1991 تم فتح المكتب التجاري المصري في كوالالمبور. وفي عام 1997 أصبحت القضايا الاقتصادية تمثل أولوية متقدمة في العلاقات المصرية – الماليزية مع زيارة الرئيس السابق مبارك لماليزيا لحضور مؤتمر القمة السابع لمجموعة الـ15 في كوالالمبور، وتم التوقيع على تسع اتفاقيات للتعاون الفني والتجاري بين مصر وماليزيا وتعد مصر من بين أهم شركاء ماليزيا التجاريين فى العالم العربي، وإن كان الميزان التجاري يميل لصالح ماليزيا. يرجع ذلك إلى النشاط الملحوظ لرجال الأعمال الماليزيين واهتمامهم بالبحث عن فرص التصدير المتاحة لمصر بالإضافة لفتح مكتب لهيئة تنمية الصادرات الماليزية فى القاهرة. ولعل فى إنشاء "مجلس رجال الأعمال المشترك" بين البلدين فى 2003 بداية للخطوات الجادة من جانب مصرللاهتمام بالسوق الماليزي والعمل على دفع حركة التجارة بين البلدين.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لماليزيا فى سبائك الألومونيوم، البرتقال، الفوسفات، الأملاح المعدنية، الأسمدة المصنعة، غزل القطن، السجاد، الموكيت،

منتجات الغزل والنسيج والتوابل.

وتتمثل أهم الصادرات الماليزية لمصر فى زيت النخيل، الأخشاب، الأجهزة الكهربائية، أجهزة الكومبيوتر، الكاكاو، إطارات السيارات، المنظفات الصناعية، النحاس.

ولا يرقي حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين مصر وماليزيا، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2008 إلى 825.2 مليون دولار، وتبلغ الصادرات المصرية إلي ماليزيا منها 108 مليون دولار. من ناحية أخرى ارتفع حجم التبادل التجاري خلال الربع الثاني من عام 2009 إلى 441.3 مليون دولار ولا تتعدى الصادرات المصرية منها الـ 15 مليون دولار.

وتتمثل أهم بنود الصادرات المصرية لماليزيا: معادن – خضر وفاكهه – أسمده خام كيماويات غير عضوية – معادن خام، بينما تتركز أهم بنود الصادرات الماليزية لمصر في: زيوت النخيل – أخشاب ومنتجاتها – مطاط ومنتجاته – منسوجات – منتجات إلكترونية وكهربائية- سيارات.

وقد تم تشكيل مجلس رجال الأعمال المصري الماليزي عام 2003، وعقد الاجتماع الأول للمجلس بتشكيله الجديد، خلال شهر يناير من العام 2004 في ماليزيا، خلال زيارة السيد وزير التجارة والصناعة إلى ماليزيا. وقد عقدت في القاهرة في الفترة من 7-8 أكتوبر 2009 اللجنة المشتركة الفرعية للتجارة والاستثمار بين مصر وماليزيا(المنبثقة عن اللجنة المصرية الماليزية المشتركة) حيث قام وزيرا تجارة وصناعة البلدين برئاسة اللجنة، وذلك خلال زيارة د. مصطفى محمد وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزي إلى مصر في أكتوبر 2009.

وتم خلال زيارة الوزير الماليزي توقيع 5 بروتوكولات تعاون، وتوقيع مذكرة تفاهم منشئة للجنة الفرعية المشتركة للتجارة والاستثمار، اتفاقية مشاركة لـ

من أجل إنشاء المركز الدولي لتطوير الفنون والعمارة I-NAI-AL ANDALUS الإسلامية(International Center for the Development of Islamic Art and Architecture C-DIA) مذكرة تفاهم بين البنك الأهلي المصري وبنك التصدير والاستيراد الماليزي، مذكرة تفاهم بين التمثيل التجاري المصري وهيئة تنمية الصادرات الماليزية MATRADE من أجل تشجيع التجارة، مذكرة تفاهم بين مركز تحديث الصناعة المصري ITC ومركز تكنولوجيا صناعات الأثاث بماليزيا FITEC.

وتتمثل الاستثمارات الماليزية في مصر في المشروعات التالية:

-استثمارات شركة "بتروناس" الوطنية الماليزية للبترول والغاز الطبيعي في مصر(قررت شركة بتروناس زيادة استثماراتها في السوق المصرية خلال عام 2009 بمقدار 600 مليون دولار لتصل إلى 3.6 مليار دولار).

-عدد 3 مشاريع بقيمة 20 مليون دولار في مجالات:

- تخزين زيت النخيل بالسويس.
- مشروع تصنيع هياكل السيارات بالعاشر من رمضان.
- مشروع للصناعات الخشبية بدمياط.
- حصة مساهمة مشتركة بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي لتكرير وتصنيع زيت الطعام والسمن وزبده الكاكاو.
- حصة مساهمة مشتركة لإنتاج زيت الطعام بقيمة تعادل 6.8 مليون دولار أمريكي.
- استثمارات شركة بروتون الماليزية في مصر لتجميع السيارات.

وقد أسفرت الزيارة التي سبق أن قام بها السيد وزير الاستثمار إلى ماليزيا في أغسطس 2008 عن عدة نتائج تمثلت في:

- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة المصرية العامة للاستثمار وهيئة التنمية الصناعية الماليزية والتي تهدف إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وماليزيا وتبادل المعلومات بشأن المجالات المحتملة للاستثمار في البلدين.

- الاتفاق على تعزيز التعاون بين غرفة التجارة الماليزية وهيئة الاستثمار لتنمية نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبلدين، بالتعاون مع هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- مناقشة إمكانية الاستعانة بالخبرة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي، حيث تم الاتفاق على تفعيل التعاون الفني بين مصر وماليزيا من خلال المراكز التعليمية التابعة للبنك المركزي الماليزي كالمركز التعليمي الدولي للتمويل الإسلامي.

- الاتفاق على إمكانية الاستعانة بالخبرة الماليزية في مجال تطوير هيئة سوق المال الماليزية.

- طلب التعرف على قائمة الحوافز والأنشطة المؤهلة للعمل في المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تقوم الخزانة بتطويرها للمقارنة مع المخطط الخاص بمنطقة شمال غرب خليج السويس.

- التباحث حول البدائل الخاصة بانضمام مصر لعضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

- الاتفاق على أهمية الاستعانة بخبرات مؤسسة "أمان" الاستشارية التابعة للمجلس الأعلى لمجلس خدمات التمويل الإسلامي، في مجال إيجاد تشريع منظم لعملية إصدار الصكوك خاصة وأن وزارة الاستثمار بصدد إصدار تشريع منظم لإصدار الصكوك في مصر.

- التباحث حول إمكانية قيام شركة "بروتون" الماليزية لتصنيع السيارات بإنشاء مشروع استثماري لإنتاج السيارات بمصر، كما تم عرض إمكانية الدخول في مشروعات استثمارية مع أحد شركات قطاع الأعمال مثل شركة

النصر، والاستفادة من المنطقة الاستثمارية في 6 أكتوبر المخصصة لصناعة السيارات Supplier Chain، وكذلك إمكانية جذب واستكمال سلسلة الموردين في مصر، وهو الأمر الذي رحبت الشركة ببحثه ودراسته.

وقد قامت بعثة استثمارية ماليزية بزيارة إلى مصر في نوفمبر 2008، التي جاءت كأحد نتائج الجولة الترويجية التي قام بها وزير الاستثمار إلى ماليزيا في أغسطس 2008، وقد ضمت البعثة مدير عام هيئة التنمية الصناعية الماليزية لشئون الاستثمار، ومديري عدد 6 شركات ماليزية من كبريات الشركات الماليزية(العاملة في صناعات السيارات، أتوبيسات النقل الجماعي، البناء والتشييد، البترول والغاز، الصناعات البلاستيكية، التنمية الصناعية تجارة الأدوية والمواد الغذائية). وقد التقى الوفد بالسيد الدكتور وزير الاستثمار، والسيد رئيس الشركة القابضة للتشييد، ورئيس شركة النصر للسيارات، ورئيس شركة الصناعات الهندسية، وكل من نائب رئيس هيئة الاستثمار والسيد مساعد رئيس هيئة التنمية الصناعية وقيادات وزارة الاستثمار المعنيين بشئون الاستثمار، والعلاقات الدولية، ومجموعة من رجال الأعمال المصريين. وقد أسفرت زيارة البعثة عن مجموعة من الاتفاقات المبدئية للتعاون الاستثماري في مجال النقل الجماعي، خدمات البناء والتشييد، والتعاون في مجال الصناعات الهندسية المرتبطة بالبترول والغاز الطبيعي فضلاً عن دراسة مجموعة من الفرص الاستثمارية والتجارية الأخرى.

كما قامت بعثة فنية متخصصة تضم عدد 15 مسئول وفني متخصص من شركة "بروتون" الماليزية الكبرى المتخصصة في صناعة السيارات بزيارة إلى مصر، حيث تم بحث الفرص الخاصة بتحول نشاط الشركة بالسوق المصري من التجارة إلي الاستثمار الصناعي، كما أكد رئيس الوفد الماليزي اهتمام الشركة بالتواجد في السوق المصري من خلال سياراتهم الجديدة أو من خلال المشروعات المشتركة مع شركتي النصر والهندسية للسيارات.

وعلى الجانب السياحي تم إعادة فتح خط طيران مباشر بين القاهرة

وكوالالمبور لسد الطلب المتزايد على السفر إلى مصر بغرض السياحة، خاصة وأن شركة الخطوط الماليزية توقفت عن الطيران إلى القاهرة بدءاً من 28 أكتوبر 2006، ولا شك أن إعادة تشغيل خط مصر للطيران بين القاهرة وماليزيا ساهم في تسهيل حركة انتقال رجال الأعمال والسائحين والبضائع، ودفع حركة التجارة والسياحة بين البلدين.

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الصحة والدواء تقوم ماليزيا بإستقدام أطباء أسنان مصريين للعمل – بعقود شخصية - في المستشفيات الماليزية بالإضافة إلى عدد أكبر من الأطباء البشريين، والذين سبق وأن تعاقدوا مع وزارة الصحة الماليزيـة للعمـل فـي المستشفيات الماليزيـة. يبلغ عـدد الأطباء المصريين المسجل حالياً في ماليزيا عدد 35 طبيباً بشرياً و19 طبيب أسنان وفقا لتقارير الهيئة العامة للاستعلامات بمصر.

ويعد المجال الديني والثقافي والتعليمي من أهم دعائم العلاقات الثنائية بين البلدين ويشهد هذا المجال زخماً وحرصاً ملحوظاً من الجانبين علي الاستمرار في المضي قدماً في تنشيطه وتقوم العلاقات بين البلدين في تلك المجالات على عدد من الاتفاقيات في مقدمتها: اتفاق التعاون الثقافي والعلمي 1977 – البروتوكول التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي ديسمبر 1984 – مذكرة تفاهم في مجال الشئون الدينية والأوقاف 1998 – اتفاق التعاون بين جامعة الأزهر ووزارة التربيـة والتعليم الماليزيـة 2000. ويمكـن حصـر أهم مظاهر علاقات التعاون بين البلدين فيما يلي:

- توقيع جامعة الأزهر الشريف اتفاق مع ولاية سرينجار الماليزية لفتح فرع لجامعة الأزهر بها لتدريس الفقه والشريعة.
- وقعت جامعة الأزهر الشريف مع عدد من الجامعات والمعاهد الدينية الماليزية عدة اتفاقيات للتعاون في المجال التعليمي ويختص باستكمال الطلبة الماليزيين لدراساتهم في الأزهر الشريف ومعادلة شهادات المعاهد الدينية

الماليزية.

- يوجد ما يقرب من ثمانية آلاف طالب ماليزي يدرسون في مصر(ستة آلاف طالب ماليزي يدرسون في الأزهر الشريف، إضافة إلى ألفي طالب يدرسون الطب في سبعة جامعات مصرية) ويعرب الجانب الماليزي عن رغبته في إرسال المزيد من الطلبة إلى مصر لدراسة التمريض والهندسة، نظراً أن تكلفة الدراسة في مصر أقل من تكلفة الدراسة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، يضاف إلى ذلك المناخ الديني والثقافي الآمن في مصر.

- يقدم الأزهر الشريف إلى ماليزيا 20 منحة دراسية سنويا(10 منح جامعية و10 منح للدراسات العليا)، بالإضافة إلى أربعة منح لدراسة اللغة العربية.

- توجد بعثة أزهرية مكونة من خمسة مبعوثين، تتحمل ماليزيا جزء من رواتبهم(786 دولار)، ويتحمل الأزهر الجزء الآخر(228.5 دولار)، والذين يقومون بتدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية في المدارس الثانوية طبقا للمناهج الدراسية الماليزية.

- تم وضع حجر الأساس لإقامة فرع لكليتي الشريعة والقانون وأصول الدين بالأزهر الشريف في ولاية "نيجري سيمبلان" الماليزية عام 2008.

- افتتحت ماليزيا في 2003 مركزاً للدراسات الماليزية في جامعة القاهرة، بهدف مد الباحثين المصريين والجالية الماليزية في مصر بجميع المعلومات الخاصة بالتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية في ماليزيا، وكذلك بالقوانين والضوابط الإدارية المعمول بها في ماليزيا في مختلف القطاعات.

- تخصص شركة البترول الوطني الماليزية "بتروناس" 20 منحة جامعية لطلبة المصريين الأوائل للالتحاق بجامعة بتروناس، والحصول على درجة البكالوريوس في مجال الحاسبات الآلية والتخصصات الهندسية المختلفة.

- يشارك المتدربون الماليزيون من وزارة الزراعة الماليزية في الدورات التدريبية المتخصصة التي ينظمها المركز المصري الدولي للزراعة باعتبار أن هذه الدورات تساعد على تبادل الخبرة العلمية ودعم التعاون الفني بين

البلدين.

- يستفيد الكثير من الخبراء وموظفي الخدمة العامة من مختلف الهيئات والأجـهزة المصـرية الحكوميـة(وزارة الخارجيـة – وزارة الزراعـة – مصـلحة الضـرائب – هيئـة الجمارك) من المنح التـي يخصصها سنوياً برنامج التعاون الفني الماليزي (Malaysian Technical Cooperation Program(MTCP لدول الجنوب.

الفصل الثامن: العلاقات الماليزية الإسرائيلية

في أبريل 1997 استضافت ماليزيا فريق الكريكيت الإسرائيلي ضمن دورة شاركت فيها 22 دولة برعاية المجلس العالمي للكريكيت. وقد أثارت استضافة الفريق الإسرائيلي احتجاجات واسعة في ماليزيا واضطرت الشرطة لتفريق التظاهرات التي قادها الحزب الإسلامي بالقوة.

في الوقت الذي توعّد فيه المتظاهرون "باصطياد" الإسرائيليين أينما وجدوهم. ويبدو أن "بالون الاختبار" هذا كشف حالة عداء مستعرة ضدّ التطبيع مع إسرائيل مما جعل الحكومة الماليزية تخفف من خطواتها العلنية في هذا المجال.

ويبدو أن أجواء الانفتاح العربي على الكيان الإسرائيلي قبيل الانتفاضة شجعت الماليزيين على اتخاذ خطوات انفتاحية حذرة، فقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في 27 سبتمبر 1999 خبرا ذكر أن وزير الخارجية الماليزي سيد حامد البار التقى سرا بنظيره الإسرائيلي ديفد ليفي على هامش اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، وأنه تمّ الاتفاق على تشكيل فريقي عمل يلتقيان في امريكا لمناقشة سبل التعاون بين الطرفين.

ويبدو أن ماليزيا فضلت أن تَفصِل بين مساري العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية فالتزمت سياسيا بمجمل سياسات دول العالم الإسلامي التي ترفض أن تقيم علاقة مع إسرائيل إلى أن تتحقق تسوية نهائية يوافق عليها الفلسطينيون. وأسهمت أجواء الانتفاضة الأقصى في وضع ملف العلاقات السياسية على الرف.

أما من الناحية الاقتصادية فيظهر أنها فضلت أن تقيم علاقات هادئة وبأكبر قدر من البعد عن وسائل الإعلام. وعندما كانت رفيدة عزيز وزيرة الخارجية الماليزية تُسأل عن حقيقة العلاقات التجارية مع إسرائيل(وقد تمّت مساءلتها

في البرلمان) كانت تهون من الأمر وتقول إن الأمر لا تتجاوز قيمته مليونا أو مليوني دولار.

لكن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية كشفت عن مفاجآت كبيرة أبرزت ضخامة التجارة بين ماليزيا وإسرائيل. فوفق الأرقام الرسمية للمكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء كانت ماليزيا أكبر مستورد في العالم الإسلامي من إسرائيل سنتي 2000 و2001، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا 732 مليون دولار أميركي بعد أن كانت 107 ملايين سنة 1999. أما في سنة 2001 فبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى ماليزيا 616 مليون دولار.

ويبدو أنه كان لانتفاضة الأقصى أثرها السلبي على إقبال الماليزيين على الصادرات الإسرائيلية فانخفضت في سنة 2001 إلى 291 مليون دولار، وسنة 2003 إلى 277 مليون دولار، وسنة 2004 إلى 204 ملايين دولار، وفي الأشهر العشرة الأولى من سنة 2005 صدّرت إسرائيل ما قيمته 117 مليون دولار وبذلك حافظت ماليزيا على مركزها في الفترة 2002-2005 كثاني أكبر مستورد في العالم الإسلامي من إسرائيل بعد تركيا.

أما صادرات ماليزيا إلى الكيان الإسرائيلي فكانت ضئيلة جدا مقارنة بحجم وارداتها فقد كانت قيمتها حوالي 24 مليون دولار سنة 1999، و28 مليون دولار سنة 2000، و27 مليون دولار سنة 2001، و17 مليون دولار سنة 2002، و26 مليون دولار سنة 2003، و33 مليون دولار سنة 2004، و35 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من سنة 2005. وهذا يعكس عجزا صارخا في الميزان التجاري لصالح إسرائيل، بعكس تركيا التي ظلّ الميزان التجاري لصالحها طوال السنوات الست الماضية.

ولا يزال حجم الواردات الماليزية من الكيان الإسرائيلي يزيد عن مجموع واردات الأردن ومصر اللتين تقيمان علاقات رسمية مع إسرائيل(استورد الأردن ما قيمته حوالي 87 مليون دولار سنة 2003 و133 مليون دولار سنة 2004،

واستوردت مصر ما قيمته 26 مليون دولار سنة 2003 و29 مليون دولار سنة 2004).

الملفت للنظر أن حجم الواردات الماليزية من إسرائيل في سنتي 2000 و2001 كان أكبر من حجم واردات دول مثل الصين والهند وتايوان وسنغافورة وتايلند وكوريا الجنوبية، وكانت في تلك الفترة ثالث أكبر مستورد بعد هونغ كونغ واليابان، لكن حجم واردات كل من الدول المشار إليها قد تجاوز حجم الواردات الماليزية بعد ذلك.

على أي حال، فإن حجم التجارة الماليزية مع إسرائيل يصعب تبريره لدولة تقطع علاقاتها الرسمية مع إسرائيل وتقود منظمة المؤتمر الإسلامي، لكنه من الجهة الأخرى يظهر الجانب البراغماتي في السلوك الماليزي.

وهناك نقطة يجب أن يُنتبه إليها وهي أن مؤشر الواردات الماليزية اتجه اتجاها متضائلا منخفضا في السنوات الخمس الماضية، بعكس ما حدث لتركيا والأردن واللتين تضاعفت وارداتهما التجارية من إسرائيل كما تضاعفت صادراتهما إليها.

وهذا يعكس عدم حماسة الجانب الماليزي لتوسيع علاقاته التجارية بالكيان الإسرائيلي، كما يعكس حالة الحرج الداخلي والسياسي التي يجدها بسبب هذه العلاقات. كما أن ضآلة الصادرات الماليزية تعكس عدم وجود رغبة حكومية وشعبية ذات بال في التعامل التجاري مع إسرائيل، خصوصا إذا قارنا ذلك بالصادرات التركية إلى إسرائيل والتي بلغت قيمتها نحو 1167 مليون دولار سنة 2004.

وقد نجحت ماليزيا في أن تبقي علاقاتها الاقتصادية النشطة نسبيا مع إسرائيل في الظّل، وأن تحافظ على صورة ماليزيا كداعم قوي للقضية الفلسطينية. ورفعت النجاحات الاقتصادية الماليزية والمهارات السياسية والقيادية المتميزة لمهاتير من مكانة ماليزيا في العالم الإسلامي.

ثم إن مهاتير نال احتراما شعبيا كبيرا عندما استقال بنفسه وهو في قمة قوته من منصب رئاسة الوزراء بعد أن قاد البلد نحو 22 عاما. لكن جرأة مهاتير وصراحته، فضلا عن إمكاناته العالية في اللغة الإنجليزية أسهما في جعله شخصية عالمية. وكان من أقدر زعماء العالم الإسلامي في التعبير عن وجهة نظر المسلمين ومهاجمة السلوك الغربي والأميركي والإسرائيلي.

وقد سبق لمهاتير أن طالب بأن تشمل الحرب على الإرهاب محاربة إرهابيي الدولة بما في ذلك شارون وحكومته. وقال إن الحرب التي تقودها امريكا على الإرهاب تبدو أكثر فأكثر كأنها حرب ضد الإسلام، وتساءل لماذا تم الهجوم على العراق بينما لم يتم ذلك على كوبا أو كوريا الشمالية؟ واتهم امريكا وبريطانيا بممارسة إرهاب الدولة أيضا.

وعندما خطب مهاتير في افتتاح اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في كوالالمبور في 16 أكتوبر 2005 قال إن اليهود يحكمون العالم بالوكالة، ويجعلون الآخرين يحاربون ويموتون من أجلهم.

وفي منتصف مايو 2005 حاول مهاتير أن يزور القدس لكن السلطات الإسرائيلية منعته مما أثار غضبه. إذ إنها أفشلت خطوته التي كانت تحمل معنيين مزدوجين يتضمن أحدهما زيارة دينية من زعيم مسلم لمدينة مسلمة، بينما يتضمن المعنى الآخر خطوة "تطبيعية" وإن كانت بغير الشكل الذي ترغب فيه إسرائيل. وقد اتهمت الحكومة الماليزية إسرائيل "بالعجرفة"، وأوضحت أن مهاتير أراد أن يطلع على الأمر بنفسه وأن يُسهم في إحلال السلام.

وعاد مهاتير بعد ذلك بأيام ليقول لصحيفة الغارديان إن إسرائيل واليهود يسيطرون على امريكا وإن الساسة الأميركيين لا يجرؤون على مواجهتهم لأنهم إن فعلوا ذلك سيسقطون في الانتخابات.

وفي منتدى القادة الذي عقد في دبي أواخر نوفمبر 2005، قال إن اليهود ليسوا

أسمى من باقي البشر حتى لا يُنتقدوا، وتساءل لماذا لا يحرك أحد ساكنا عندما يتكلم شخص بالسوء عن الإسلام في حين يُتهم كل من ينتقد اليهود بمعاداة السامية.

وقال إن منبع المشكلة هو في إعطاء جزء من أرضِ شعبٍ(شعب فلسطين) إلى شعبٍ آخر(اليهود) وإقامة دولة(إسرائيل) على هذه الأرض. وقال إن الفلسطينيين ينفذون العمليات الاستشهادية لأنه ليس لديهم وسائل أخرى للدفاع عن وجودهم، وإذا كان البعض يسمي ذلك إرهابا فإن ما تقوم به دول كبرى(امريكا وبريطانيا) من قصف المدنيين بطائراتها هو إرهاب أيضا، فهي دول إرهابية.

صحيح أن مهاتير قد ترك رئاسة الوزراء، ولكنه كان ولا يزال أعظم صانعي سياستها. ومهما يكن من أمر فقد رأينا عددا من المواقف السياسية الجريئة للقيادة الماليزية، ولكن هناك في الظِل تجارة واسعة نسبيا، وضيوفا إسرائيليين غير رسميين، وعلما إسرائيليا غير مبرر في مؤتمر يهاجم السلوك الإسرائيلي.

لعل ذلك يعكس حالة النقاش الداخلي والتردد لدى صانعي القرار، أو بعبارة أخرى فإن ذلك يبرز حالة التنازع بين المواقف المبدئية وبين الحسابات البراغماتية والمصلحة. ولكنه يعكس أيضا سياسة إبقاء شقِّ الباب مفتوحا، لتُحدِّد بعد ذلك المصلحةُ والتغيرات المحتملة قرار إغلاق الباب أو فتحه على مصراعيه.

وفي الختام...

مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية التي تواجهها كل دولة من دول العالم، إلا أن هناك بعض قصص النجاح للكثير من الدول والتى تعكس العديد من الخصائص التي تشترك فيها هذه الدول جميعها، فهي تشمل التركيز على التعليم، والسعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية، والجهود المبذولة لتحرير وتنظيم البيئات التجارية، والرغبة المستمرة في الابتعاد عن الشعارات حول ضرورة الإصلاح والتوجه إلى التنفيذ الفعلي له. وأخيراً، الإلتزام بالتعامل الكامل مع اقتصاد عالمي متغير بسرعة، وبدلاً من أن تتخوف هذه الدول من المنافسة الدولية، رحبت بها بصدر مفتوح وتشوق فائق.

لا تقدم التجربة السياسية الماليزية وصفة سحرية للمناطق المضطربة في العالم العربي، كما لا تقدم بالضرورة حلولاً مثالية للمناطق التي تعاني من نظمها السياسية أو من اختلالات عرقية وطائفية ومذهبية. والتجربة نفسها لها بيئة نجاحها الخاصة، كما اعترتها بعض جوانب الخلل والقصور. غير أن التجربة الماليزية تقدم حالة استرشادية، يجدر الاستفادة منها، خصوصًا في ضوء التغيرات والثورات التي يشهدها العالم العربي، وبروز الأسئلة المتعلقة بطبيعة النظام السياسي والنظام الانتخابي، والعقد الاجتماعي والدستور والمواطنة وحقوق الأقليات والطوائف، وغيرها من الأسئلة.

ولعل أَبرز مَا يُمكن ٱلاستفادة مِّنه عَربيًا مِّن هَّذه ٱلتجربة:

1- معادلة "الكل يكسب" وهي معادلة قائمة على توفير شبكة أمان لكافة فئات المجتمع، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعي الأوزان الديموجرافية لفئات المجتمع، دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة، وتحيد عناصر التوتير والتفجير الاجتماعي والسياسي. وهي معادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يرونه حقوقا لهم، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار

السياسي والشراكة في بناء الدولة وفي مشاريع التنمية.

2- الاستقرار السياسي القائم على تحالف اللاعبين الكبار وتعاونهم، حيث تحالف أكبر حزب للملايو مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، وتطور هذا التحالف ليشكل الجبهة الوطنية التي اتسعت لـ14 حزبا، بحيث ضمنت أغلبية مريحة دائمة في مجلس النواب، ومالت هذه الأحزاب إلى التوافق، وحلّ مشاكلها وخلافاتها خلف الأبواب المغلقة، وعدم الدخول في الابتزاز السياسي، والرضا بنصيبها المعقول من "الكعكة".

3- تبني نظام انتخابي يعطي فرصا أكبر للأحزاب والتحالفات الكبيرة في الفوز؛ حيث تم اعتماد النظام البريطاني الذي يعطي مقعدا واحدا لكل دائرة انتخابية، وهو ما يسهّل على التحالفات الفوز بسهولة من خلال تقديم مرشح واحد عنها. وعدم تبني نظام النسبية الذي يفرض مشاركة الأحزاب الصغيرة، وهو وإن كان يعطي تمثيلا شعبيا أكثر مصداقية في البرلمان، إلا أن الأحزاب الكبيرة عادة ما تكون عرضة لابتزازها السياسي عندما تكون غير مالكة لأغلبية المقاعد. وهو ما قد يرفع من أجواء التوتير، ويؤدي لسرعة سقوط الحكومات، وتعطيل برامج التنمية المختلفة.

4- إيجاد رؤى تنموية وإصلاحية طويلة الأمد، تطمئن فئات المجتمع على صحة المسار السياسي والاقتصادي، ولا تحرق المراحل، كما تخرج عن أطر الشعارات الفارغة إلى البرامج العملية الجادة.

لعل بلدانا عربية تعيش حالة من التنوع الطائفي والعرقي كالعراق وسوريا ولبنان والبحرين، وإلى حدّ ما في مصر والسودان والمغرب العربي، تجد في معادلة "الكل يكسب" خيارا أفضل لنظمها السياسية، وصمام أمان يمنع مخاطر التفتيت، كما أن هذه البلدان هي أحوج ما تكون إلى استقرار سياسي يجمع ما بين تحقيق إرادة الجماهير، واحترام خيار الأغلبية، والتداول السلمي للسلطة، وعدم الخضوع للابتزاز السياسي للأحزاب السياسية الصغيرة، وإعطاء الفرصة

الكافية لأحزاب الأغلبية لتنفيذ برامجها.

لقد حقّق الأتراك هذه المعادلة من خلال وضع حدّ أدنى هو 10% ليتمكن أي حزب من التمثيل في البرلمان وهو ما فصلناه مسبقا في كتابنا حول "التجربة التركية من أتاتورك الى اردوغان"؛ واستخدم الماليزيون فكرة التحالفات الواسعة، مع فكرة المقعد الواحد لكل دائرة.

غير أن كل الأفكار الجميلة والأنظمة المثالية لا تقدم ضمانات للنجاح، ما لم توفق الجماهير في اختيار قيادات مخلصة وجادة، تطبق هذه الأفكار بما يتوافق مع بيئتها السياسية والاجتماعية.

لقد نًجح النظام السياسي الماليزي في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي. وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء، وليس حالة تضاد وصراع. لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية. ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الوقعي مع التعقيدات والمتغيرات، دون الجنوح إلى المثالية، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، حيث توجد أزمات طائفية وعرقية في عالمنا العربي والإسلامي.

مراجع الكتاب

أولا: باللغة العربية

1- د. محمد شريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، جامعة بترا ماليزيا – كوالالمبور، اكتوبر 2008.

2- ايمان شادى، العلاقات العربية الماليزية. الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة، مجلة السياسة الدولية.

3- عبدالحافظ الصاويقراءة في تجربة ماليزيا التنموية رقم العدد451 الشهر 5 السنة 3. مجلة الوعي الإسلامي – دولة الكويت.

4- أحمد حاج سليمان، برلمانات العالم العربية والأجنبية(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010).

5- أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992).

6- إكرام بدر الدين، تطور المؤسسات السياسية، تجربة الديمقراطية في مصر، 1986.

7- أماني فهمي، دساتير العالم،(المجلد الثالث) اليابان- البرازيل(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009).

8- أوليفيه دوهاميل، علي باشا(مترجم)، الديموقراطيات(أنظمتها – تاريخها ومتطلباتها)(دمشق: وزارة الثقافة، 1998).

9- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط دراسة في علم الاجتماع السياسي(الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008).

10- جمال العطيفي، الطريق إلى الديمقراطية(القاهرة: دار المعارف، 1978).

11- رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة دراسة مقارنة(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997).

12- عادل ثابت، النظم السياسية(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001).

13- ودودة بدران، الأحزاب السياسية،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 1995).

ثانيا: باللغة الانجليزية

1- Adi Haji Taha. 1993، 'Recent archaelogical discoveries in Peninsular Malaysia(1991–1993)' JMBRAS vol. LXVI، no. 1،

2- Ammarell، Gene. 1999، Bugis Navigation، Southeast Asia Studies Program، no. 48، Yale University Press، New Haven

3- Andaya، Barbara Watson. 1997، 'Recreating a vision: Daratan and Kepulauan in historical context' BKI vol. 153، no. 4، pp. 483–508

4- Andaya، Barbara Watson and Andaya، Leonard Y. 2001، A History of Malaysia 2nd edn، Palgrave، Basingstoke

5- Andaya، Leonard Y. 1975، The Kingdom of Johor 1641–1728، Oxford University Press، Kuala Lumpur

6- Anwar Ibrahim. 1996، The Asian Renaissance، Times Books International،Singapore

7- Barlow، Colin(ed.). 2001، Modern Malaysia in the Global Economy:

Political and Social Change into the 21st Century، Edward Elgar،

8- Cheltenham، UK، Northanmpton، MA USA

9- Barlow، H.S. 1995، Swettenham، Southdene Sdn Bhd، Kuala Lumpur

10- Bellwood، Peter. 1992، 1999، 'Southeast Asia before history' in The Cambridge History of Southeast Asia، part 2، vol. 1، Nicholas Tarling

11- Benjamin، Geoffrey. 1986، 'Between isthmus and islands: reflections on Malayan palaeo-sociology' Working Paper no. 71، Department of Sociology، National University of Singapore

12- Benjamin، Geoffrey & Cynthia Chou(eds). 2002، Tribal Communities in the Malay World: Historical، Social and Cultural Perspectives،

13- Curzon Press for IIAS، London، ISEAS، Singapore Black، Ian. 1983، A Gambling Style of Government: The Establishment of the Chartered Rule in Sabah، 1878–1915، Oxford University Press، Kuala Lumpur

14- Bulbeck، David، 1996. 'Holocene biological evolution of the Malay Peninsula Aborigines(Orang Asli)' Perspectives in Human Biology vol. 2

15- Bulbeck، David. 1998، 'Origins of civilisation in West Malaysia and the Orang Asli' Jurnal Arkeologi Malaysia، vol. 2

16- N. F. Abdul Manaf and M. A. Quayum، Colonial to global. Malaysian women's writing in English 1940s–1990s، Kuala Lumpur 2001.

17- B. W. Andaya and L. Y. Andaya، A history of Malaysia، Honolulu 20012.

18- Bibliografi sastera Melayu tradisi، Bangi 1990.

19- Ding Choo Ming، Access to materials in and on Malay studies from Leiden to Bangi. A model of information repackaging on the information superhighway، paper presented at the ATMA KITLV Colloquium on Dutch scholarship and the Malay world. A critical assessment، Universiti Kebangsaan Malaysia 2000.

20- S. Goldberg، Mixed messages. Public policy and women in Singapore، in Commentary. Journal of the National University of Singapore Society، 7:2–3(1987)

21- G. Heng and J. Devan، State fatherhood. The politics of nationalism، sexuality، and race in Singapore، in A. Parker، M Russo، D. Sommer، and P. Yaeger(eds.)، Nationalisms and sexualities، New York 1992

22- M. B. Hooker، The personal laws of Malaysia. An introduction، Kuala Lumpur 1976.

23- V. M. Hooker، Writing a new society. Social change through the novel in Malay، Honolulu 2000.

24- R. Ismail(ed.)، Hudud in Malaysia. The issues at stake، Kuala Lumpur 1995.

25- Z. Kamaruddin(ed.)، Islamic family law issues 2000، Kuala Lumpur

2001.

26- Lai Ah Eng، Meanings of multiethnicity. A case-study of ethnicity and ethnic relations in Singapore، Kuala Lumpur 1995.

27- Majlis Ugama Islam Singapura(MUIS)، Muslims in Singapore. A shared vision، Singapore 1994.

28- P. Martinez، Complex configurations. The women's agenda for change and the women's candidacy initiative، in M. Weiss and S. Hassan(eds.)، Social movements in Malaysia. From moral communities to NGOs، London 2003

29- H. Mutalib، Islam in Malaysia. From revivalism to Islamic state، Singapore 1993.

30- H. Mutalib، H. Johari، R. Mentol، et al.(eds.)، Singapore Malay/ Muslim community 1819–1994. A bibliography، Singapore 1995.

31- N. Norani Nik Badlishah، Marriage and divorce. Law reform within Islamic framework، Kuala Lumpur 2000.

32- M. Taib Osman(ed.)، Islamic civilization in the Malay world، Kuala Lumpur 1977.

33- Norani Othman(ed.)، Shari law and the modern nation-state. A Malaysian symposium، Kuala Lumpur 1994.

34- Reid، Female roles in pre-colonial Southeast Asia، in Modern Asian Studies 22:3(1988)

35- RIMA(Centre for Research on Islamic and Malay Affairs،

Singapore)، Malays/Muslims and the history of Singapore، Occasional Paper Series، no. 1–98، 1998.